الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
ماجستير الأسواق المالية

دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية

(دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد – قسم الأسواق المالية)

إعداد الطالب: حسام خضور

إشراف الدكتور: عفيف صندوق

٢٠١٣ - ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما

علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

(سورة البقرة، آية ٣٢)

شكر و تقدير

يسرني وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإتمام هذا العمل أن أتقدم بالشكر الكبير إلى الدكتور عفيف صندوق لقبوله الإشراف على هذه الرسالة و للملاحظات القيمة التي قدمها لي و التي أغنت هذا البحث، كما أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى السادة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور أكرم الحوراني والأستاذ الدكتور علي كنعان، الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة و الحكم عليها و تقييمها، وأشكرهم لملاحظاتهم القيمة والدقيقة والتي كان لها الأثر الإيجابي في إنجاز هذه الرسالة، كما أتوجه بالشكر الكبير إلى جميع أساتذتي الأفاضل في كلية الاقتصاد لحسن عطائهم المستمر وتعاملهم الممتاز خلال دراستي الجامعية.

والحمد لله رب العالمين

الإهداء

- إلـى منبع الحنان و رمز العطاء، إلى نور طريقي و ضياء حياتي أمي الحبيبة حفظها الله.
- إلـــى من كان حبه و اهتمامه قوام عزيمتي، إلى قدوتي و مفخرتي أبي الغالي حفظه الله.
- إلـــى من أمضيت معهم أجمل أوقاتي، و عشت معهم أحلى أيامي إخوتي و جميع أقاربي.
- إلـى من شاركوني أوقاتي و دعموني بإخلاص و كانوا معي في السراء و الضراء خالي الدكتور إيلان و خالتي سهير.
- و أخيراً و ليس آخراً أهدي هذه الرسالة إلى الحضن الحنون و الأرض الطيبة وطني الغالي سورية.

و شكـــراً

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	**أ**
شكر و تقدير	**ب**
الإهداء	**ت**
فهرس المحتويات	**ث**
قائمة الأشكال	**ذ**
قائمة الجداول	**ذ**
الإطار العام للدراسة	**١**
المقدمة	**١**
أهمية الدراسة	**٣**
أهداف الدراسة	**٣**
مشكلة الدراسة	**٤**
متغيرات الدراسة	**٥**
فرضيات الدراسة	**٥**
منهج الدراسة	**٦**
الدراسات السابقة	**٦**
الفصل الأول: الادخار و الودائع المصرفية	**١٢**
تمهيد	**١٣**
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في حجم المدخرات المحلية	**١٤**
المطلب الأول: أهمية المدخرات المحلية في الاقتصاد الوطني	**١٤**
أولاً: مفهوم الادخار و أنواع المدخرات	**١٤**
ثانياً: أهمية المدخرات المحلية كأحد أهم مصادر تمويل التنمية	**١٩**
ثالثاً: وظائف الادخار	**٢١**
المطلب الثاني: أثر الدخل في الادخار	**٢٣**

أولاً: حركة كل من الدخل والادخار في سورية	٢٤
ثانياً: النظريات المفسرة للدخل	٢٨
ثالثاً: الميل المتوسط للإيداع المصرفي	٣٥
رابعاً: الميل الحدي للإيداع المصرفي	٣٧
المطلب الثالث: أثر التغير في سعر الفائدة في جذب المدخرات المحلية	٤٠
المطلب الرابع: تأثير السياسة الضريبية في إمكانية الادخار	٤٢
المطلب الخامس: العوامل الأخرى المؤثرة في حجم المدخرات المحلية	٤٣
أولاً: تأثير التضخم في حجم المدخرات المحلية	٤٣
ثانياً: تحسين مستوى و نوعية الخدمات المصرفية	٤٤
ثالثاً: إدراك الجمهور بأهمية التعامل مع النظام المصرفي أو انتشار العادة المصرفية	٤٥
رابعاً: موقع المصرف و عدد الفروع و الثقة النفسية بالمصرف	٤٦
خامساً: أثر توزيع الدخل على المدخرات الشخصية	٤٦
سادساً: الاستقرار السياسي و الاقتصادي و التشريعي	٤٧
سابعاً: عوامل ديموغرافية	٤٧
المطلب السادس: أثر المدخرات المحلية في تحقيق النمو الاقتصادي	٤٩
المبحث الثاني: مفهوم الودائع المصرفية و كيفية خلق نقود الودائع	٥٢
تمهيد	٥٢
المطلب الأول: مفهوم الودائع المصرفية	٥٣
أولاً: تعريف الوديعة المصرفية	٥٣
ثانياً: أهمية الوديعة المصرفية	٥٤
المطلب الثاني: تصنيف الودائع المصرفية و أسس تبويبها	٥٥
أولاً: تصنيف الودائع المصرفية حسب أحجامها	٥٥
ثانياً: تصنيف الودائع المصرفية وفقاً لمواعيد استحقاقها	٥٥
ثالثاً: تصنيف الودائع المصرفية حسب النشاط الاقتصادي للمودعين	٥٨
المطلب الثالث: كيفية خلق نقود الودائع	٥٩

أولاً: فكرة نقود الودائع	٥٩
ثانياً: آلية خلق نقود الودائع	٦١
ثالثاً: ضوابط عملية خلق نقود الودائع	٦٧
المبحث الثالث: سياسات المصارف التجارية و استراتيجياتها المتبعة لتنمية وجذب الودائع المصرفية و تشجيع الادخار	٦٩
المطلب الأول: سياسة الودائع المصرفية	٦٩
المطلب الثاني: الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية	٧١
أولاً: استراتيجية تقديم الخدمات المصرفية	٧١
أولاً: المنافسة السعرية	٧٢
ثانياً: المنافسة غير السعرية	٧٤
المبحث الرابع: طرق توظيف الودائع المصرفية و مجالات استثمارها	٧٩
تمهيد	٧٩
المطلب الأول: تكوين محفظة الأوراق الخاصة بالمصرف	٧٩
أولاً: هدف المصارف من تملك محافظ الأوراق المالية	٧٩
ثانياً: مكونات محافظ الأوراق المالية	٨١
المطلب الثاني: الاستثمار في القروض و الائتمان	٨٦
أولاً: مفهوم القرض المصرفي	٨٧
ثانياً: أنماط منح الائتمان في المصارف التجارية	٨٧
الفصل الثاني: المصارف التجارية و النظام المصرفي السوري	٩٠
المبحث الأول: القطاع المصرفي السوري وتطور نشاطه	٩١
المطلب الأول: القطاع المصرفي السوري	٩١
أولاً: مفهوم المصارف التجارية	٩١
ثانياً: نشأة المصارف السورية	١٠٠
المطلب الثاني: تطور نشاط المصارف السورية	١٠٧

أولاً: هيكلية القطاع المصرفي السوري	١٠٧
ثانياً: خصائص النظام المصرفي السوري	١١٢
ثالثاً: نشاط المصارف السورية	١١٩
١: دور المصارف السورية في الاقتصاد الوطني	١١٩
٢: دور المصارف السورية في الخطة الخمسية العاشرة	١٢٠
٣: دراسة الارتباط بين الودائع و التسليفات في الجهاز المصرفي السوري	١٢١
٤: علاقة الودائع المصرفية بالناتج المحلي الإجمالي	١٢٨
٥: دراسة الارتباط بين إجمالي التسليفات و الناتج المحلي الإجمالي	١٣١
المبحث الثاني: تطور كل من الودائع و التسليفات لدى المصارف العاملة في الجهاز المصرفي السوري	١٣٥
تمهيد	١٣٥
المطلب الأول: تطور الودائع لدى المصارف العاملة في الجهاز المصرفي السوري	١٣٦
أولاً: تطور الودائع حسب نوع العملة	١٣٧
ثانياً: تطور ودائع كل من القطاعين العام و الخاص	١٤٠
ثالثاً: تطور الودائع حسب نوع الوديعة	١٤١
المطلب الثاني: تطور التسليفات لدى المصارف العاملة في الجهاز المصرفي السوري	١٤٥
أولاً: تطور التسليفات حسب النشاط الاقتصادي الممول	١٤٦
ثانياً: تطور التسليفات حسب نوع العملة	١٤٩
ثالثاً: تطور التسليفات حسب نوع التسليف	١٥١
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية و نتائجها و اختبار فرضيات الدراسة	١٥٥
المبحث الأول: المعالجة الإحصائية	١٥٦
أولاً: مجتمع الدراسة	١٥٦
ثانياً: عينة الدراسة	١٥٦
ثالثاً: خصائص عينة الدراسة	١٥٦
رابعاً: أداة البحث	١٥٩

خامساً: اختبارات صدق و ثبات محاور الاستبيان	١٦٠
سادساً: اختبار كولمغروف – سمرنوف (اختبار Z)	١٦٦
المبحث الثاني: سياسة الودائع المصرفية في المصارف السورية و اختبار فرضيات الدراسة	١٦٨
أولاً: سياسة الودائع المصرفية في المصارف السورية	١٦٨
ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة	١٧٢
خاتمة	١٩٢
النتائج و التوصيات	١٩٣
المراجع	١٩٨
الملاحق	٢٠٥

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
١	دوال الاستهلاك و الادخار عند مستوى معين من الدخل	٢٦
٢	تغير الاستهلاك بالنسبة للدخل حسب نظرية الدخل المطلق	٢٩
٣	توضيح نظرية الدخل النسبي	٣١
٤	توضيح نظرية الدخل الدائم	٣٤
٥	الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية	٩٩

قائمة الجداول

الرقم	التوضيح	الصفحة
١	حركة كل من الدخل والادخار في سورية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	٢٧
٢	الميل المتوسط للودائع المصرفية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	٣٦
٣	الميل الحدي للودائع المصرفية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	٣٨
٤	آلية خلق النقود المشتقة أو الائتمانية – حالة المصارف مجتمعةً	٦٢
٥	آلية خلق النقود المشتقة أو الائتمانية – حالة المصرف المنفرد	٦٥
٦	مصفوفة الربحية والسيولة	٩٤
٧	تطور عدد فروع المصارف الحكومية في سورية خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١١)	١٠٢
٨	تطور عدد فروع المصارف الخاصة في سورية خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	١٠٣
٩	عدد الأشخاص لكل فرع مصرفي في سورية	١٠٥
١٠	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب الجهة المقترضة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١١٧
١١	مقارنة حجم و نسب نمو الودائع و التسليفات خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٢١

١٢	مقارنة حجم و نسب نمو الودائع و التسليفات حسب المصارف العاملة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٢٤
١٣	معامل ارتباط بيرسون بين الودائع و التسليفات	١٢٧
١٤	جدول معاملات النموذج بين الودائع و التسليفات	١٢٨
١٥	نسبة إجمالي الودائع و الودائع الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	١٣٠
١٦	الناتج المحلي الإجمالي مع إجمالي القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف السورية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	١٣٢
١٧	معامل ارتباط بيرسون بين التسليفات المصرفية و الناتج المحلي الإجمالي	١٣٤
١٨	جدول معاملات النموذج بين التسليفات المصرفية و الناتج المحلي الإجمالي	١٣٤
١٩	تطور الودائع لدى المصارف العاملة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٣٦
٢٠	تطور الودائع حسب نوع العملة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٣٧
٢١	توضيح أسباب انخفاض الودائع بالقطع الأجنبي في عام ٢٠٠٩	١٣٩
٢٢	توزع ودائع المصارف العاملة بين القطاعين العام و الخاص خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٤٠
٢٣	توزع ودائع المصارف العاملة حسب نوع الوديعة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٤٢
٢٤	تطور التسليفات لدى المصارف العاملة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٤٥
٢٥	توزع تسليفات المصارف السورية حسب النشاط الاقتصادي الممول خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٤٧
٢٦	النسبة المئوية لإجمالي التسليفات حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٤٨
٢٧	تطور تسليفات المصارف العاملة حسب نوع العملة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٤٩
٢٨	توزع تسليفات المصارف التقليدية العاملة حسب نوع التسليف خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٥١
٢٩	توزع تسليفات المصارف الإسلامية العاملة حسب نوع التسليف خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)	١٥٣

١٥٦	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	٣٠
١٥٧	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	٣١
١٥٧	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	٣٢
١٥٨	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	٣٣
١٥٨	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات العمل	٣٤
١٦٠	معاملات الارتباط بين درجة كل سؤال من أسئلة الاستبيان و درجة المجال الذي ينتمي إليه هذا السؤال	٣٥
١٦٣	الصدق البنائي لمحاور الاستبيان	٣٦
١٦٤	معامل ألفا كرونباخ لأسئلة الاستبيان	٣٧
١٦٤	معامل ألفا كرونباخ في حال حذف كل سؤال من أسئلة الاستبيان	٣٨
١٦٧	اختبار التوزيع الطبيعي (One Sample Kolmogorov - Smirnov)	٣٩
١٦٨	أهم الاستراتيجيات المتبعة لجذب الودائع	٤٠
١٦٩	تقييم سياسة الودائع لدى المصارف السورية	٤١
١٧٠	تقييم جهود المصرف للحفاظ على عملائه و جذب عملاء جدد	٤٢
١٧٣	توضيح مقياس ليكارت الخماسي	٤٣
١٧٤	معاملي الارتباط والتحديد بين الودائع المصرفية والدخل المتاح	٤٤
١٧٤	جدول معاملات النموذج بين الودائع المصرفية والدخل المتاح	٤٥
١٧٦	تحليل أسئلة المحور الأول: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين معدل الفائدة المصرفي	٤٦
١٧٨	تحليل أسئلة المحور الثاني: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين الاستقرار السياسي و الاقتصادي و التشريعي	٤٧
١٨٠	تحليل أسئلة المحور الثالث: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية، و بين نمو الوعي المصرفي و إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي	٤٨
١٨٢	تحليل أسئلة المحور الرابع: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين تواجد المصارف في المدن الرئيسة و ذات السمعة الحسنة	٤٩
١٨٤	تحليل أسئلة المحور الخامس: العلاقة بين جذب ودائع العملاء، و بين سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف	٥٠

٥١	تحليل أسئلة المحور السادس: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين مستوى و حجم و جودة الخدمات المقدمة من قبل المصرف	١٨٧
٥٢	تحليل أسئلة المحور السابع: العلاقة بين جذب ودائع العملاء، و بين كفاءة و فعالية سياسات القروض و الاستثمارات	١٩٠

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة:

يعيش العالم في كل لحظة عصراً جديداً في ظل الانفتاح و التحرر الاقتصادي و المالي الذي يلقي بأثره على جميع اقتصاديات دول العالم سواءً أكانت المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، و يلزم هذه الدول مهما كان تصنيفها على التحرك من أجل مواكبة التطورات العالمية، و من أجل هذا تسعى الدول السائرة في طريق النمو إلى الالتحاق بركب الدول المتقدمة، و هي لم تفقد الأمل في اللحاق بها و معايشة هذه التطورات، و السير في المسار الذي يقودها نحو التقدم و الازدهار، إذ أن معظم اقتصاديات الدول المتقدمة تقوم على عدة هياكل قاعدية صحيحة، و سبب نجاح اقتصاديات تلك الدول هو نجاح هذه الهياكل التي تتميز بالكفاءة العالية لأنها تعتمد على سياسات و استراتيجيات قوية و جيدة.

ومن الوسائل التي يتم بها تحريك النشاط الاقتصادي نجد المصارف بمختلف أنواعها، فالنظام المصرفي هو الجهاز العصبي للنظام الاقتصادي[1]، وبالتالي تعتبر المصارف من خلال وظائفها أداةً هامةً في تنمية الاقتصاد، حيث أصبحت الدولة تتخذها كأداة تخطيط مالي لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، و مما لا شك فيه أن الأموال تعتبر عصب الحياة، و الشريان الحيوي الذي يحقق النمو و الاستقرار و التطور لأي نشاط اقتصادي، و لا يمكن لأي عملية تنموية أن تحقق أهدافها ما لم تستند إلى ركيزة مالية هامة.

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات و من ثم التوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، فالمصارف التجارية هي مؤسسات مالية و مصرفية تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي، و تؤلف الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، كما أن المصارف التجارية تؤدي خدمة للاقتصاد القومي بقبولها الودائع نظراً لما يؤدي ذلك من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري، و تشجيع للادخار، و استخدام للأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة.

و في هذا الشأن نجد أن المصارف تلعب دوراً هاماً في تمويل الاقتصاد من خلال عملياتها

---

١ ـ دليلة، عارف: الكتلة النقدية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، دمشق، ١٩٩٥، ص١٢٣.

الأساسية في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور في شكل ودائع، و من ثم يعاد إقراضها للغير، و استثمارها في مجالات تنموية ناجحة تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

و سورية كغيرها من الدول النامية تسعى لمسايرة الوضع الداخلي و الخارجي من خلال تطوير تقنياتها البنكية و وسائل عملها من أجل تحقيق أهدافها، و إتباعها سياسةً معينةً لجذب الودائع كون هذه الأخيرة تساهم بشكل كبير في منح القروض و تنشيط الاستثمارات، وبالتالي تنمية الاقتصاد.

و يعد أي كلام عن التنمية بعيداً عن الواقع من دون وجود الأموال اللازمة لتمويل السياسات الاستثمارية، هذا و تعد المدخرات المحلية من أهم المصادر القادرة على تمويل التنمية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هذا وقد أحدثت النظم المصرفية اليوم تغيرات جذرية في اقتصاد العالم، و سورية سعت و تسعى إلى تحسين مناخها المصرفي من خلال السماح للمصارف الخاصة بالعمل في السوق السورية، و تنشيط أداء المصارف الحكومية بعد فترة طويلة من الجمود نتيجة تأميم عمل المؤسسات المالية الخاصة و الطابع الخدمي و المركزية في اتخاذ القرارات المصرفية تبعاً لرقابة الدولة، مما انعكس سلباً على الكفاءات و الكوادر، و سرعان ما تحول هذا الركود إلى تخلف عن واقع النظم المصرفية التي تأثرت بالثورة التكنولوجية و طورت أساليبها و آلياتها و أخرجت المصارف التجارية عن دورها التقليدي من قبول الودائع ومنح القروض إلى تقديم خدمات مصرفية تلبي احتياجات العملاء و الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال تعبئة المدخرات المحلية التي تعد من أهم ما يحقق التوازن الاقتصادي، فالمدخرات المحلية تؤثر و تتأثر بالسياستين المالية و النقدية من خلال سعر الفائدة و الضرائب و الدخل و المستوى العام للأسعار و غيرها من الأدوات، حيث يعد بعضهم أن الدخل هو حجر الزاوية الأساس لزيادة المدخرات، بينما أضاف بعضهم الآخر عوامل أخرى كأسعار الفائدة و غيرها من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية.

و في حال انخفاض المدخرات المحلية تظهر بدائل داخلية وخارجية من قروض وضرائب و إصدار نقدي و هبات و منح و غيرها من البدائل التي تؤثر في استقرار الاقتصاد الوطني.

ومما يجعل المصارف التجارية من أهم القنوات القادرة على تعبئة المدخرات بمختلف أشكال الودائع كالجارية و الادخارية و ودائع التوفير، هو إمكانية وصول هذه المصارف إلى جميع فئات المجتمع و جذب ودائع مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتماشى مع تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني، و لاسيما من خلال وضع سياسة ائتمانية تحدد المناطق التي تخدمها، وتحدد السقوف الائتمانية و الاعتبارات القانونية و الضمانات و المستندات المطلوبة و نوعية القروض

لإعادة ضخ أموال الودائع ضمن حركة النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع الاحتياجات المالية للتنمية و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

و في هذا الصدد فإن الودائع تمثل الدعامة التي تمكن المصرف من تلبية طلبات الاقتراض التي يتقدم بها العملاء، و بالتالي لابد من وجود استراتيجيات لتنمية هذه الودائع، باعتبارها من أهم المصادر التي يعتمد عليها المصرف في تمويل استثماراته، و القيام بجميع عمليات التمويل المصرفي، و هنا تشتد المنافسة فيما بين المصارف على جذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الأوعية و الوسائل التي يمكن من خلالها زيادة الودائع.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية موضوع " دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية " من أن الواقع العملي يشهد تراجع أداء المصارف التجارية في سورية و في البلاد العربية الأخرى عن مسايرة التطور الحالي الذي تعيشه المصارف في الدول المتقدمة، التي أهلت نفسها دائماً للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية و المالية المتطورة، حيث أدخلت الوسائل الحديثة في عملها، و بذلت الجهود لتنمية العنصر البشري، و ابتكرت وسائل مرضية لجذب مدخرات العملاء، و نوعت من عملياتها و خدماتها، في حين اقتصر نشاط معظم المصارف التجارية في سورية والمنطقة العربية على الوظيفة التقليدية المتمثلة بقبول الودائع ومنح القروض، مما جعلها تواجه تحديات عميقة فرضتها التطورات الحديثة التي طرأت على المهنة و الوظيفة المصرفية.

إن فعالية النظام المصرفي و قيام المصارف السورية بدورها الاقتصادي المنشود يعتمد بشكل أساسي على جذب المدخرات و استثمارها بالشكل الأمثل، و بالتالي تكمن أهمية هذا البحث أيضاً في إظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف السورية في زيادة حجم الادخار لديها، متبعةً في ذلك مجموعة من الآليات و الأدوات التي تحفز عملية الادخار و تزيد من حجم المدخرات الوطنية ومن ثم استغلالها بكفاءة و توجيهها تبعاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية فضلاً عن دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة بما يلي:

١- بيان واقع المنظومة المصرفية في سورية، و بيان بنية و هيكلية القطاع المصرفي السوري.
٢- التعرف على أهمية المدخرات في عملية التنمية الاقتصادية.
٣- التعرف على منهج النظام المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية، و شكل الأوعية و الأدوات

المصرفية التي يطرحها المصرف و التي تحفز عملية الادخار.

٤- التعرف على المتغيرات التي تؤثر على النشاط المصرفي في عملية جذب الادخار و تمويل التنمية سواءً كانت تلك المتغيرات تحت سيطرة النظام المصرفي أو خارج إطار رقابته.

٥- التأكيد على أهمية و دور المصارف في الاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الرئيسي لجذب الودائع و المدخرات و تمويل الاستثمارات.

٦- البحث في العوامل المالية و النقدية التي تؤثر على حجم الادخار الوطني و إمكانية زيادة حجم الادخار.

٧- اقتراح توصيات لتطوير السياسات المتبعة من قبل المصارف العاملة في سورية فيما يتعلق بآليات جذب الودائع و تنمية الادخار المصرفي، و ذلك بهدف مواكبة المستجدات و تمويل الاستثمارات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: مشكلة الدراسة:

لقد شهدت دول العالم في الفترة الأخيرة مجموعةً من التغيرات و التطورات الاقتصادية التي فرضت واقعاً جديداً على اقتصاديات تلك الدول، و من هذه التطورات الاقتصادية مثلاً إنشاء منظمة التجارة العالمية و سيطرة اقتصاد السوق .....الخ

وقد أدت هذه التطورات الاقتصادية إلى توجه أغلب دول العالم إلى إصلاحات اقتصادية جذرية في بنيتها الاقتصادية، و يعد إصلاح وتطوير الجهاز المصرفي الخطوة الأساسية الأولى في عملية الإصلاح الاقتصادي.

أما في البلدان النامية بشكل عام و في سورية بشكل خاص، فإنها تسعى جاهدةً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أثبتت التطورات الاقتصادية التي حصلت فيها مدى أهمية و ضرورة الجهاز المصرفي في جذب المدخرات و تشجيع عملية الادخار، و بالتالي تمويل عملية التنمية الاقتصادية مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الاقتصادي.

وبالتالي فان مشكلة البحث الرئيسة هي تحديد مدى وجود المدخرات المحلية الكافية في المصارف السورية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية (خلال الفترة الزمنية المدروسة وهي من عام ٢٠٠٤ وحتى نهاية عام ٢٠١١)، و بيان مدى أهمية الدور الذي تلعبه المصارف السورية في عملية جذب المدخرات بهدف تمويل الاستثمارات و تمويل الاقتصاد.

كذلك فان المشكلة تكمن في مدى وجود هذا النظام المصرفي القادر على تحمل أعباء التنمية و احتياجاتها، و لاسيما وجود المصارف التجارية التي تأخذ مركزاً حيوياً، لأنها تقوم بالجمع و

الوساطة بين أصحاب المقدرة التمويلية في القطاع العائلي و قطاع الأعمال مع أصحاب الحاجة التمويلية في قطاع الأعمال والمستثمرين في القطاعين العام والخاص.

والسؤال المهم الذي نواجهه في هذه الدراسة هو: كيف يمكن وضع سياسة و إستراتيجية تطويرية للودائع في المصارف التجارية السورية بحيث تكون أكثر فاعلية في جذب الودائع، واستثمارها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

خامساً: متغيرات الدراسة:

١- **المتغير التابع**: حجم الودائع المصرفية في المصارف التجارية السورية.

٢- **المتغيرات المستقلة**: تقسم المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة إلى ثلاثة مستويات:

أ- متغيرات على المستوى الاقتصادي:

- الدخل الشخصي المتاح.
- معدل الفائدة المصرفي.

ب- متغيرات على المستوى القومي:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي.
- مدى انتشار العادة المصرفية ومستوى الوعي بالعادة الادخارية وأهميتها قومياً.

ت- متغيرات على مستوى الجهاز المصرفي:

- موقع المصرف و سمعته.
- سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف.
- مستوى و حجم و جودة الخدمات المقدمة من قبل القطاع المصرفي السوري.
- مدى كفاءة و فعالية سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بالقروض و الاستثمارات.

سادساً: فرضيات الدراسة:

من خلال متغيرات الدراسة الآنفة الذكر يمكن صياغة الفرضيات العدمية التالية:

١- **الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين مستوى الدخل الشخصي المتاح للمودعين.

٢- **الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين معدل الفائدة المصرفي.

٣- **الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين مستوى الاستقرار السياسي و الاقتصادي و التشريعي.

٤- **الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جذب ودائع العملاء، و بين نمو الوعي المصرفي و إدراك الجمهور و المؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي.

٥- **الفرضية الخامسة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين تواجد المصارف في المدن الرئيسة و ذات السمعة الحسنة.

٦- **الفرضية السادسة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جذب ودائع العملاء، و بين سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف.

٧- **الفرضية السابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين مستوى و حجم و جودة الخدمات المقدمة من قبل المصرف.

٨- **الفرضية الثامنة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جذب ودائع العملاء، و بين كفاءة و فعالية سياسات القروض و الاستثمارات.

سابعاً: منهج الدراسة:

١- **المنهج الوصفي التحليلي**: من خلال إعطاء صورة عن واقع المصارف السورية و بنيتها و هيكلها، و استعراض تطور كل من الودائع و القروض في المصارف السورية و تحليل علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي، و استعراض أهم السياسات و الإستراتيجيات المتبعة لتشجيع الادخار و جذب الودائع.

٢- **المنهج الإحصائي**: سيستخدم هذا الأسلوب من خلال عملية صياغة مجموع من الأسئلة مقتبسة من فرضيات الدراسة الآنفة الذكر، و تنظيمها ضمن استبيانات، و من ثم توزيعها على عينة من المصارف التجارية السورية (العامة و الخاصة)، و بعد ذلك تحليل إجابات الاستبيانات عن طريق برنامج (spss) و اختبار الفرضيات المذكورة كما سنرى في الفصل الأخير.

ثامناً: الدراسات السابقة:

- بحث بعنوان "النظام النقدي و المصرفي السوري": للباحث الأستاذ الدكتور علي كنعان، دمشق، عام ٢٠٠٠ م:

يهدف الباحث إلى إظهار هيكل النظام المصرفي السوري و خصائصه، و دور المصارف المتخصصة في سورية و نواحي القصور فيها، و التحديات التي تفرضها العولمة على النظام المصرفي السوري، وقد توصل الباحث إلى ضرورة الاندماج المصرفي و الخصخصة المصرفية و التنافس بتقديم الخدمات المصرفية الأكثر تنوعاً و جودةً.

- دراسة الباحث طارق محمد الراعي، بعنوان " دور المصارف التقليدية و الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية " ، أعدت هذه الرسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام ٢٠١١ م:

وتهدف هذه الرسالة إلى تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية و التمييز بين الدور التنموي للمصارف التقليدية و المصارف الإسلامية، و تقييم كفاءة كل من المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية، إضافةً إلى مدى كفاءة الأساليب المتبعة في سياسة منح القروض عند هذه المصارف.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١- اتجاه المصارف السورية بشكل عام نحو التمويل قصير الأجل لقطاعات التجارة و التجزئة و تمويل مشتريات الأفراد (الإقراض الاستهلاكي).

٢- وجود فرع مصرفي واحد لكل ٤٥ ألف شخص تقريباً، و بالتالي قلة عدد الفروع المصرفية قياساً إلى عدد السكان في سورية.

٣- استحواذ قطاع التجارة في سورية على الحصة الأكبر من نسب التسليفات الممنوحة من قبل المصارف السورية، فقد بلغت هذه الحصة حوالي ٥٠%.

٤- بالنسبة للودائع فقد كانت النسبة الأعلى من نصيب الودائع الجارية (تحت الطلب)، وقد بلغت في المتوسط ٤٦% من إجمالي الودائع، وتلتها ودائع التوفير.

وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها:

١- ضرورة التوجه نحو تمويل المشاريع التنموية (الصناعية والزراعية) الصغيرة أو المتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي و تقليل نسبة البطالة.

٢- ضرورة أن تركز المصارف في خططها السنوية و الخمسية على إلزام المصارف بتمويل المشاريع التنموية و خاصةً في مجال الصناعة لدعم إنجاز تلك الخطط.

٣- إحداث مؤسسات لضمان القروض مما يشجع المصارف على إقراض المشاريع الصناعية و الخدمية بشروط ميسرة.

- أطروحة دكتوراه للباحث مطيع أسعد الشلبي، بعنوان " دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية "، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٩:

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية كل من الاستثمار والمصارف والعلاقة المتبادلة بينهما

والدور الهام الذي تلعبه المصارف العاملة بشكل عام والمصارف العامة بشكل خاص في الاقتصاد الوطني السوري باعتبارها المحرك الرئيسي لتمويل الاستثمار، و ذلك من خلال دراسة وتحليل متطلبات ودائع الاستثمار بهدف التوصل إلى حجم الفجوة الاستثمارية في سورية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها ما يلي:

١- يتم وضع إستراتيجيات المصارف بهدف إنجاز أهداف الحكومة، وهي في الغالب لا تعبر عن مصالح الإدارة المصرفية وذلك بسبب التعارض بين مبدأي الربح والخدمة الاجتماعية.

٢- قيام بعض المصارف الخاصة باستثمار جزءاً هاماً من أموالها خارج سورية في المصارف الأم، وهذا يتعارض مع أنظمة إحداث هذه المصارف.

٣- استحواذ قطاع التجارة والخدمات على أغلب استثمارات محفظة القروض الممنوحة من المصارف العامة المتخصصة.

وقد اقترحت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها:

١- تعديل قانون إحداث المصارف الخاصة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ بحيث يأتي منسجماً مع التطورات الحاصلة على صعيد السياسة النقدية والمصرفية.

٢- إعادة العمل بالقائمة السوداء والتي من شأنها السماح للمصارف بعدم إعطاء قروض أو تسهيلات إلى أي شخص امتنع عن تسديد ديونه لأسباب غير موضوعية، أو أنه أساء استخدام القروض.

٣- العمل على إعادة هيكلة بنية الودائع المصرفية بحيث يصبح القسم الأكبر منها ودائع لأجل و ودائع توفير.

- أطروحة دكتوراه للباحث أحمد يوسف، بعنوان " دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية "، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ٢٠١٠ م:

و تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي تلعبه المصارف العاملة في سورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، و أوضحت هذه الدراسة أن النظام المصرفي المتطور يمتلك قدرة عالية على جذب المدخرات المحلية و الخارجية، و يستغل تلك المدخرات في دعم الاستقرار الاقتصادي و تطوره من خلال توجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي ضعف الوعي المصرفي في سورية و

انخفاض مستويات المدخرات المحلية و الخارجية في المصارف السورية، مما يشكل عائقاً رئيسياً لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها.

وقد اقترحت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها:

١- العمل على تغيير البنية الهيكلية للنظام المصرفي السوري تغييراً جذرياً بالشكل الذي يرفع من أدائه في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

٢- تطوير نوعية الخدمات المصرفية، و تغيير بعض تلك الخدمات، لتفعيل آلياتها في جذب الودائع وإعادة توظيفها في حقل الاستثمار.

- دراسة مفيد الرواشدة وآخرون، بعنوان " دور البنك الإسلامي الأردني في جذب المدخرات المكتنزة - دراسة تحليلية قياسية "، مجلة أبحاث اليرموك، سلوك العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد ١٥، العدد ١، الأردن، ١٩٩٩ م :

وهدفت هذه الدراسة إلى قياس دور البنك الإسلامي الأردني في جذب المدخرات المكتنزة بشكل قياسي و تحليلي، و غطت الفترة الزمنية من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩٣ م، و حاولت هذه الدراسة إبراز دور البنك الإسلامي الأردني في تعبئة المدخرات الوطنية من خلال استخدام نموذج قياسي لتقدير طبيعة العلاقة بين حجم الودائع الادخارية (المتغير التابع) و المتغيرات المستقلة (الدخل الشخصي، أسعار الفائدة، المستوى العام للأسعار، عدد السكان، عدد الفروع) وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- هناك علاقة طردية بين أسعار الفوائد و حجم الودائع الادخارية.

٢- هناك علاقة طردية بين حجم الودائع و كل من المتغيرات المستقلة التالية: (الدخل الشخصي، عدد فروع الجهاز المصرفي في الخارج، الميل الحدي للاستهلاك و التضخم).

٣- هناك علاقة عكسية بين عدد السكان و حجم الودائع الادخارية.

وخرجت الدراسة بتوصيات من شأنها أن تعمل على زيادة حجم الودائع الادخارية.

- دراسة خالد لافي النيف، تركي مجحم الفواز، بعنوان " تقييم كفاءة المصارف الأردنية في جذب الودائع و تعبئة المدخرات "، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، ٢٠٠٨م:

وقد اعتمد هذا البحث المنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل عدد من المعايير و المؤشرات التحليلية لتقييم دور المصارف الأردنية – كوحدة واحدة – في جذب الودائع و المدخرات، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج التي أظهرت أن المصارف الأردنية سجلت ارتفاعاً مضطرداً في الموجودات المصرفية و تزايدت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و في دفع

معدلات النمو الاقتصادي من خلال حشد المدخرات الوطنية و استخدامها في تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة، كما أثبتت النتائج وجود علاقة بين الودائع المصرفية و الناتج المحلي الإجمالي و أن معدل نمو الائتمان المصرفي قد تجاوز معدل النمو في الودائع مما يعني أن توسع المصارف التجارية في منح الائتمان أصبح يعتمد بصورة متزايدة على موارد إضافية خلاف الودائع الخاصة، و أوضحت هذه الدراسة أيضاً عدم وجود مجال واسع أمام المصارف لتعبئة و جذب المزيد من الودائع.

- دراسة الباحث إبراهيم أحمد عبد المطلب بعنوان (سياسة استقطاب الودائع و أثرها على نوع و حجم التمويل المصرفي - دراسة حالة المصارف السودانية للفترة الممتدة من (١٩٩٥-٢٠٠٤)، ٢٠٠٨ م :

تنبع أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه الودائع المصرفية، حيث كلما زادت الودائع بالمصارف كلما تمكنت من منح المزيد من التمويل، و أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

١- ضعف الوعي المصرفي و قلة انتشار الفروع.

٢- ارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي تركيبة الودائع في المصارف السودانية، حيث فشلت في استقطاب الودائع الاستثمارية التي تعطي المصارف حرية أكبر في توظيفها في تمويل القطاعات المختلفة و بآجال مختلفة، عكس الودائع الجارية المعرضة للسحب في أي وقت.

٣- معظم المصارف لا زالت تقتصر على تقديم خدمات تقليدية و التي تكون هي محور العمل المصرفي و تستخدم وسائل تقليدية في تقديم تلك الخدمات، و كذلك محدودية الخدمات التي تقدمها المصارف السودانية.

٤- عجز المصارف السودانية عن منح التمويل طويل الأجل بسبب اعتمادها على موارد قصيرة الأجل، حيث إن معظم مواردها التي تعتمد عليها في منح التمويل تتكون من ودائع جارية و هي بطبيعتها معرضة للسحب. وكان من أبرز التوصيات لهذه الدراسة:

زيادة استقطاب الموارد من خارج الجهاز المصرفي و خاصة الودائع الاستثمارية لزيادة مقدرة المصارف على منح التمويل طويل الأجل.

- ✓ **الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات الأخرى:**

لقد ركزت الدراسات السابقة على موضوع التنمية الاقتصادية دون أن تولي موضوع المدخرات الوطنية أهميةً كبيرةً في التنمية الاقتصادية، فقد كانت الدراسات السابقة مقتصرةً على جانب التسهيلات الائتمانية مهملةً في الأساس جانب الودائع المصرفية التي تعد المصدر الرئيسي

للتسهيلات الائتمانية، في حين أن هذه الدراسة قامت بدراسة دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية، كما ركزت هذه الدراسة على الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة في حجم الودائع والسياسات والاستراتيجيات المتبعة لجذب الودائع المصرفية، وسعت هذه الدراسة إلى تطوير السياسات والإجراءات المتبعة من قبل المصارف السورية في عملية جذب المدخرات الوطنية. كما أن الدراسات المماثلة لهذه الدراسة والتي سبق وأن أجريت في سورية هي قليلة ونادرة.

الفصل الأول: الادخار و الودائع المصرفية:

تمهيـــد:

تحتل المدخرات المحلية مكانةً مهمةً في الاقتصاد الوطني، حيث تعد المدخرات المحلية أحد أهم الأطراف التي تحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي بعيداً عن الآثار التضخمية، حيث أن ارتفاع معدل التضخم وما يرافقه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر سلباً في الادخار ويقلل رغبة الأفراد في الادخار، و يعد القطاع المصرفي عصب الحياة الاقتصادية بما يسهم في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات التنموية التي تقوم بدورها بزيادة الدخل القومي الذي يعد المصدر الأساسي للمدخرات.

وبالتالي تعتبر المدخرات جزءاً من دورة النشاط الاقتصادي، وتلعب المصارف التجارية دوراً مهماً في إتمام هذه الدورة، وبقدر ما تؤثر المدخرات في الاقتصاد الوطني يمكن لهذا الاقتصاد أن يؤثر في حجم هذه المدخرات من خلال السياستين المالية والنقدية التي تستخدم أدواتها من سعر الفائدة أو الضريبة أو المستوى العام للأسعار وغيرها لتشجيع الادخار.

وقد اختلف الاقتصاديون في دراستهم لهذه العوامل المؤثرة في حجم المدخرات أو إمكانية الادخار، فقد اعتبر كينز أن الدخل الشخصي هو حجر الزاوية الأساس لزيادة الادخار، بينما أضاف بعضهم أن سعر الفائدة يأخذ أهميةً كبرى في التأثير على حجم المدخرات إلى جانب الدخل الشخصي، وكذلك الضريبة التي تمارس دوراً هاماً في تشجيع الادخار والحد من الإنفاق الاستهلاكي فضلاً عن عوامل أخرى كتفاوت توزيع الدخل والمستوى العام للأسعار وحجم ثروة الفرد وسماته الشخصية والاجتماعية[1].

وسوف ندرس في هذا الفصل العوامل المؤثرة في حجم المدخرات المحلية، وسوف نبحث في الودائع المصرفية باعتبارها أهم شكل من أشكال الادخار، كما سنبحث في السياسات والاستراتيجيات المتبعة من قبل المصارف التجارية بهدف جذب وتنمية الودائع المصرفية وتشجيع الادخار، وسندرس أيضاً أهم طرق ومجالات توظيف الودائع المصرفية واستثمارها.

١- عبد العزيز، سمير محمد: المدخل الحديث في تمويل التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٥٥.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في حجم المدخرات المحلية:

المطلب الأول: أهمية المدخرات المحلية في الاقتصاد الوطني:

تعد المدخرات المحلية والقدرة على تعبئتها العامل الحاسم الذي تعول عليه الكثير من الاقتصاديات في نموها، وأمام هذه الأهمية للمدخرات المحلية في الاقتصاد، نجد أن زيادة القدرة الادخارية لأي اقتصاد مرهون بالتزام الدولة بإقرار سياسة ادخارية سليمة، ومرهون أيضاً بتواجد هيكل مالي سليم قادر على جذب وتعبئة المدخرات واستخدامها كمخرجات للاستثمار، وضمن هذا الهيكل المالي لا بد من وجود نظام مصرفي سليم وسياسة مصرفية سليمة وذات فاعلية في جذب المدخرات وتوجيهها بشكل ائتمانات وفقاً لحاجات الاقتصاد.

أولاً: مفهوم الادخار وأنواع المدخرات:

١- مفهوم الادخار:

تجمع الدراسات والأبحاث الاقتصادية على أن الأفراد الطبيعيين والاعتباريين يقومون بادخار جزءاً من دخولهم الفائضة عن الاستهلاك لمواجهة احتياجات المستقبل أو لمقابلة الظروف الطارئة[١]، أي يقومون بإنفاق جزء واستبعاد جزء أخر لا ينفقونه وهو ما يعرف بالادخار، أي أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز (الذي يعد فائضاً في الدخل يتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار إما في صورة نقود سائلة أو ما شابه ذلك من أصول أخرى على درجة كبيرة من السيولة)[٢]. وبعبارة أخرى الادخار هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به والجزء المخصص للسلع الاستهلاكية[٣].

ويقوم الإنسان غالباً بالادخار لأسباب عديدة كضمان المستقبل أو الشيخوخة أو المرض والمفاجئات أو تأمين المسكن أو شراء حاجات ضرورية أو الدراسة وضمان مستقبل الأولاد، فالادخار ليس فقط نشاط اقتصادي، وإنما هو نشاط اجتماعي أيضاً[٤].

١- الحوراني، أكرم ؛ حساني، عبد الرزاق: النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١١، ص٤٦.

٢ - صديق، وليد عبد الرحمن: الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، أطروحة دكتوراه، مكتبة كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢، ص٩.

٣ - جوارتيني، جيمس ؛ أستروب، ريجارد ؛ ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد: الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٩، ص٢٣٧.

٤ - الجزار، جعفر: الادخار والاستثمار، دار النفائس، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨٥.

وعموماً فالادخار يمثل تصرف اقتصادي يتحقق من خلال تأجيل الاستهلاك الحاضر إلى المستقبل، وينطبق هذا المضمون على الاقتصاد ككل.

وبالتالي يمكن القول أن الادخار يتمثل بأحد الأشكال التالية:[1]

أ- الادخار الاختياري بواسطة الأفراد والمؤسسات: وهنا يتأثر السلوك الادخاري بسعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة كان ذلك حافزاً للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم مدخراتهم.

ب- الادخار الإجباري: أي الادخار الذي يفرض بواسطة الضرائب.

ت- الادخار الذي ينشأ بسبب التضخم: وهنا فإن الادخار لايكون مصحوباً بزيادة في الدخل، وينشأ بسبب ارتفاع الأسعار، ويفسر ذلك بأن التضخم وتوقعات ارتفاع المستوى العام للأسعار يدفع الأفراد إلى التشاؤم والخوف من المستقبل الأمر الذي يدفعهم لزيادة مدخراتهم، أي تأجيل استهلاكهم الحالي إلى المستقبل وبالتالي انخفاض معدل الاستهلاك الحالي، وبالمقابل يزداد الادخار.

٢- المصادر القطاعية للادخار:

يقصد بالمصادر القطاعية للادخار تلك القطاعات القادرة على توليد الادخار من خلال قيامها بنشاطها الاقتصادي أو الاجتماعي، وتتحدد المصادر القطاعية القادرة على توليد الادخار في ثلاثة قطاعات وهي:

١- ادخار القطاع الحكومي:

يعرف الادخار الحكومي على أنه الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الجارية أو العادية، بمعنى تلك التي تتكرر كل سنة في ميزانية الدولة[2].

ويتكون ادخار القطاع الحكومي من مدخرات الحكومة ومؤسسات القطاع العام، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن مستوى الادخار العام يعتمد على مرحلة التنمية الاقتصادية للدولة وعلى مدى ما بلغته من نموٍ في الدخل، ويشار بهذا الصدد إلى أن البلاد التي استطاعت أن تبلغ تقدماً اقتصادياً ملحوظاً يكون معدل الادخار الوطني فيها مرتفعا حيث " تتناسب معدلات الادخار المرتفعة مع

---

١ - شرف، كمال ؛ أبو عراج، هاشم: النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤، ص ١٤٥ – ١٤٦.

٢ - محي الدين، عمر: التنمية والتخلف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص٤٥.

معدلات الاستثمار المرتفعة"[1]، ولهذا تقتضي الزيادة في استثمارات الدولة بالتبعية حجماً من المدخرات الوطنية حتى يمكن تمويلها[2]، لذلك فان معدل الادخار العام سوف يرتفع بشكل آلي في الاقتصاديات التي يزداد فيها حجم الاستثمارات الحكومية.

ورغم هذا يجب أن لا يستنتج من ذلك قاعدةً عامةً تذهب إلى التأكيد على أن التفاوت في مستوى الادخار العام إنما يرجع إلى التفاوت في حجم الاستثمارات وحدها، حيث هناك الكثير من الدول تقوم بتنفيذ برامج استثمارية ضخمة تزيد بكثير عن مستويات الادخار الوطني فيها وتعتمد في تمويلها على رأس المال الأجنبي[3].

ويرى البعض أن الحكومة لا تدخر، وإنما تقتطع الضرائب لمواجهة النفقات الجارية والاستثمارية، وفي بعض الأحيان يزداد حجم الاقتطاع الضريبي عن حجم النفقات العامة، فتقوم الحكومة بتشكيل فوائض مالية، وهذه تسمى مدخرات حكومية تدخرها الحكومات لسنوات العجز المالي، وبشكل عام فإن مدخرات الحكومة عادةً ما توجه للاستثمار في مشاريع البنية التحتية أو مصانع القطاع العام.

وتتميز الدول النامية بصفة عامة بانخفاض معدل الادخار الحكومي، أي انخفاض مستوى مدخرات الحكومة ومؤسسات القطاع العام أو بمعنى آخر انخفاض حجم الودائع التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات والشركات الحكومية، حيث أن الادخار العام خصوصاً في الاقتصاديات النامية يعتمد الى حدٍ كبيرٍعلى حجم وطبيعة قطاع الصادرات الذي يمثل القطاع الاستراتيجي في معظم الاقتصاديات النامية، وبصورةٍ عامة ونظراً لأن مدخرات هذا القطاع إنما هي انعكاس للسياسة الإيرادية والإنفاقية للدولة، فإن سعي الدولة نحو زيادة مدخراتها يضعها أمام عدة خيارات للمفاضلة، فهي إما أن تعطي الأولوية لخفض الإنفاق العام أو جمع المزيد من الإيرادات (المباشرة وغير المباشرة)، وفي دراسة للأمم المتحدة عن الادخار الحكومي في الدول النامية، أثبتت أن الادخار الحكومي في الدول النامية منخفضاً عن مستواه في الدول المتقدمة، ويعود السبب في ذلك إلى تدني الدخل الحكومي المتاح، و ارتفاع النسبة المخصصة منه للاستهلاك، إلى جانب تدهور مساهمة الإيرادات العامة في ميزانية الدول، خاصة مساهمة القطاع العام،

---

1 - Michael Dooly et. : International Capital Mobility, What Do Saving Investment Correlation Tell Us ? IMF, Staff paper (Vol .34, No .3 , September 1987) , p.505.

٢ - فهمي، أحمد: " أثار التجارة الخارجية والدخل القومي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة " معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٧٥٨، القاهرة، ١٩٦٧، ص٤٠.

٣ - زهرية، حمدان: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧١، ص ١٢٩.

بمعنى أن معدل الزيادات في الإيرادات العامة أقل بكثير عن معدل الزيادات في النفقات الاستهلاكية لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، خاصةً فيما يتعلق بإنشاء المشاريع الاقتصادية الضرورية لرفع معدل النمو الاقتصادي، ومحاربة الاحتكار، كذلك زيادة فرص التوظيف، إلى جانب رغبة هذه الدول في رفع وتطوير الوعي الاجتماعي وتزايد عدد السكان، ارتفاع حجم الإنفاق العسكري[١].

٢- ادخار القطاع الخاص:

تتكون مدخرات القطاع الخاص من مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص، وتختلف أهمية هذين القطاعين في تكوين المدخرات في كثير من الدول المتقدمة والنامية إلا أن الملاحظ أن القطاع العائلي يمثل أهمية أساسية في ذلك حيث تشكل مدخراته مابين ٦٠% – ٧٠% من مجموع المدخرات الوطنية، كما أنه القطاع الوحيد الذي تتجاوز مدخراته استثماراته[٢]، ولهذا فان نمو القطاعات الأخرى يتوقف على ما يحوله هذا القطاع من مدخرات.

وتمتاز مدخرات قطاع الأعمال بخواص اقتصادية واجتماعية تجعله محط اهتمام الدولة وسياستها المالية، وكذلك سياسة النظام المصرفي والمصارف التجارية تحديداً على اعتبار أن هذا القطاع يمثل أفضل الزبائن، والادخار في هذا القطاع يمثل مقدار الأرباح التي تخصص للتوسع في القطاع نفسه أو استثماراته في قطاعات منتجة أخرى، ولكن في الدول النامية يمتاز هذا الادخار بأنه منخفض وذلك لانخفاض أرباحه[٣]، حيث توجه معظم أرباح القطاع الخاص في الدول النامية للاستهلاك الترفي، أي يقوم القطاع الخاص ببناء القصور والفيلات الفخمة وشراء السيارات الحديثة غالية الثمن وغيرها من السلع الكمالية، لذلك تكون مدخراته قليلة مقارنةً مع القطاع الخاص في الدول الرأسمالية المتقدمة.

٣- مدخرات القطاع العائلي:

تعتبر مدخرات القطاع العائلي من المدخرات المهمة التي يجب على الدول النامية الاهتمام بها لكي تلعب الدور القيادي في عملية التنمية، و يعتبر الادخار العائلي ذلك الجزء من الدخل

١- تقي الحسني، عرفات: التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار محمد لاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٤٦.

2 - V.V . Bhatt: Improving the Financial Structure in Developing Countries , Encouraging Saving by Household and Small Entreprises, Finance and Development (Vol. 23. No . 1 , June 1996) . p . 20.

٣ - زنبوعة، محمود قاسم: التنمية الاقتصادية، مطبعة المدينة، دمشق، ١٩٩٦، ص ٢١٤.

المتاح، والذي لم يتم التصرف فيه، وبالتالي يمكن القول بأن الادخار العائلي بمفهومه الواسع هو الفرق بين الدخل المتاح و الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات.

ويمكن تعريف الإدخار العائلي بالمعادلة الآتية:

الادخار العائلي = الدخل المتاح للإنفاق الاستهلاكي – (الإنفاق الاستهلاكي + الضرائب)[١]

إذاً فالادخار العائلي هو فائض متبقي يتحقق بصورة اختيارية، حيث يتمثل الدخل المتاح للإنفاق الاستهلاكي العائلي فيما يتاح للأفراد من دخولهم المكتسبة في شكل أجور ومرتبات، أو إيجارات وفوائد وأرباح بعد مختلف الاقتطاعات من ضرائب وغيرها، والدخل المتاح يتأثر ارتفاعاً وانخفاضاً بنسب الاقتطاعات من الدخول المكتسبة، وتتميز الدول النامية بانخفاض الدخل المتاح وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، حيث نجد غالبية سكان هذه الدول يندرجون ضمن أصحاب الدخول الضعيفة، لذلك فإن أغلب الدول النامية تتميز بميل مرتفع للاستهلاك، مما يجعل مستوى الادخار العائلي منخفضاً، كما تتميز المجتمعات في هذه الدول بظاهرة الاستهلاك التفاخري، واتجاه الأفراد إلى تقليد أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة، كما يضاف إلى ذلك ظاهرة التضخم التي تسود اقتصاديات هذه الدول، إن هذه الأسباب مجتمعةً تؤدي حتماً إلى آثار سلبية على مستوى الادخار العائلي في الدول النامية، وبالتالي لا تسهم مدخرات هذا القطاع في تمويل استثمارات البنية الاقتصادية مما يؤدي إلى خلق مشاكل تمويلية[٢].

ويصنف أفراد القطاع العائلي وفقاً لنمط الادخار إلى ثلاث فئات وهي[٣]:

١- مدخري الصفر Zero Savers: وهنا يوجه المدخر كل دخله للاستهلاك.

٢- المدخرين الإيجابيين Positive Savers: وهنا يقوم المدخر بتوزيع دخله بين الادخار والاستهلاك بنسب معينة.

٣- المدخرين السلبيين Negative Savers: وهنا يستهلك الأفراد أكثر من دخلهم مما يجعلهم مدينون.

ويتأثر ادخار القطاع العائلي بمتوسط دخل الفرد والمستوى العام للأسعار ومدى اتساع السوق النقدية والمالية ودرجة الوعي المصرفي لدى الأفراد ومدى استقرار الظروف السياسية

---

١ - زهرية، حمدان: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مرجع سابق،١٩٧١، ص١١٨.

٢- الرداوي، تيسير: التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب،١٩٩٤،ص ٢٤٣.

٣ - الزبيدي، حمزة محمود: إدارة المصارف- إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٠١.

والاقتصادية، بالإضافة إلى أمور ذاتية تتعلق بالشخص نفسه كالرغبة في تحسين مستوى المعيشة مستقبلاً والاحتياط لمخاطر المستقبل وكوارثه.

ثانياً: أهمية المدخرات المحلية كأحد أهم مصادر تمويل التنمية:

كما رأينا سابقاً، إن الحديث في إمكانية تحقيق التنمية من دون وجود الأموال اللازمة لها يعد كلاماً بعيداً عن المنطق والواقع، ولاسيما في الدول النامية التي تعاني من ضعف شديد في الاستثمارات وضعف أشد في الإنتاجية وانخفاض في الدخل يصاحبه انخفاض في حجم الادخار، ونتيجةً لهذا الواقع في الدول النامية، فإن معدلات الاستثمارات لديها تكون منخفضة.

وإن تمويل التنمية لا يأتي إلا من مصدرين: داخلي (المدخرات المحلية والإصدار النقدي والضرائب والقروض)، أو خارجي (الهبات والمنح والقروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة)، وفي كلتا الحالتين يجب إدراك الضغوط المرافقة لتمويل التنمية في الدول النامية، حيث أن إمكانية اعتماد هذه الدول على الضرائب مثلاً في تأمين الأموال اللازمة لاحتياجات التنمية يصطدم بعقبتين هما:

١- إن الأنظمة الضريبية في هذه الدول لا تراعي القواعد الأساسية كوفرة الحصيلة و العدالة والثبات والمرونة والملائمة والاقتصاد ومراعاة حسن اختيار موضوع محدد للضريبة و تحديد المعدل المناسب لها، وكذلك حالات الإعفاء الضريبي بدقة وعناية، كما تحتاج إلى مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي لتحقيق زيادة في الدخل القومي.

٢- إن تدهور المستوى المعيشي في أغلب البلدان النامية يزيد من أعباء الضريبة على الأفراد بحيث لا يتحملون المزيد من العبء الضريبي.

ورغم ذلك فإن الأنظمة الضريبية لا تشكل عائقاً للادخار.

وكذلك إن اعتماد الدول النامية على القروض العامة من أجل تمويل التنمية الاقتصادية دفع العديد من الاقتصاديين لرفض هذه الفكرة للأسباب التالية[١]:

١- القروض العامة لا تحقق للدولة إيراداً حقيقياً مثل الضرائب، وإنما يقتصر دورها على التعجيل بالإيرادات، فهي ضريبة آجلة يتحمل عبئها الجيل اللاحق.

٢- تُحصل القروض العامة من دخول الأفراد، وبالتالي تؤثر على ادخار الفرد بما يسبب نقص في الاستثمارات الخاصة، لأن الدول تنفق القروض العامة في أوجه غير استثمارية.

---

١ - زنبوعة، محمود قاسم: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ١٩٩٦ ، ص ٢١٨ – ٢٢٨.

٣- يترتب على عقد القروض العامة سوء في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع لأن الجزء الأكبر من سندات القرض العام يكتتب فيها من قبل أصحاب الدخول المرتفعة، وحصولهم على فوائد هذه السندات يزيد من دخولهم بما يزيد التفاوت بين طبقات المجتمع.

٤- تزيد القروض العامة من أعباء الموازنة العامة للدولة لأنه يترتب على إصدارها زيادة في الضرائب لمواجهة الزيادة في النفقات الناجمة عن تحمل أقساط استهلاك القرض وفوائده.

ومن وسائل تمويل التنمية اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد الذي يحمل الكثير من المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحفيزه لارتفاع الأسعار الداخلية وأسعار الصادرات للعالم الخارجي بالنسبة للأسعار العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة الداخلية والخارجية للبلد، وهنا يكون للتضخم أثر مزدوج على قيمة العملة في الداخل والخارج.

أما المشاكل التي يحملها اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية فهي أكبر من تهديد الاستقرار الاقتصادي أو الاستقرار الاجتماعي في البلد لما تحمله من أعباء وتبعية سياسية وعسكرية لبلدان أجنبية، فالمنح والمعونات التي تقدم من الهيئات الدولية أو الدول الأجنبية لا تقدم للدول النامية من دون مقابل، بدليل أنها لا توزع بين هذه الدول بشكل عادل وإنما تبعاً للتسهيلات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تقدمها هذه الدول، وبالتالي فإن اللجوء إلى التمويل الخارجي ليس هو الحل كما يعتقد البعض لأنه هروب من الواقع وهروب من معالجة المشكلة الأساسية، فالقرض هنا هو ضريبة يتحمل عبئها الجيل القادم[١].

وإن اللجوء إلى القروض الخارجية كشكل من أشكال التمويل الخارجي يترتب عليه التزامات مالية ذات طبيعة تراكمية نظراً للفوائد التي تفرض عليها، فعندما تصل هذه الفوائد إلى نسب مرتفعة أو عندما تتجاوز قيمة القروض مقدرة الدول المقترضة على سداد أقساط هذه القروض مع فوائدها، و عندما يرتفع سعر صرف العملات الأجنبية مقارنةً بالعملة المحلية فإن كل ذلك يشكل أعباءً إضافية على الدول المقترضة و يخلق مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية وعدم مقدرتها على سداد هذه الديون[٢]، ومن هنا أصبحت المدخرات المحلية تمثل خياراً مناسباً لتمويل التنمية، فهي لا تحمل معها أي آثار تضخمية تهدد الاقتصاد، كما أنها لا تزيد من أعباء الاقتصاد الوطني ولا تسبب خللاً في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع، لذلك أصبح وجود المدخرات المحلية والمقدرة على تعبئتها الأمر الحاسم الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني في نموه، وتعد

---

١ - كنعان، علي: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين، دمشق، ١٩٩٧،ص١٤٨.

٢- نجمة، الياس: الإصلاح الاقتصادي .....إلى أين؟ ، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشر، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٩.

المدخرات المحلية وسيلةً اقتصاديةً هامةً كفيلةً بتقييد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية وضمان الاستقرار الاقتصادي، لذلك نجد أن أغلب الاقتصاديات مهتمةً بالبحث في طرق زيادة الادخار المحلي وتأمين الوسائل اللازمة لتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية.

ثالثاً: وظائف الادخار:

يحقق الادخار مجموعة من الوظائف، ومن أهم تلك الوظائف نذكر ما يلي:

١- تمويل الاستثمار:

بمعنى أن زيادة حجم المدخرات تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في شتى المجالات، مما ينعكس إيجاباً على موضوع التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما أفرزته من مشاكل خاصةً في الدول النامية، وظهور النقاش الكبير حول دور القطاع العام في التنمية، والمشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع من سوء تسيير وانخفاض المردودية إلى غير ذلك، أدى إلى تقليص دوره في الحياة الاقتصادية وبالتالي تشجيع القطاع الخاص وجعله ركيزةً أساسيةً في النشاطات الإنمائية، مما جعل للقطاع الخاص دوراً مهماً وبـارزاً فـي عملية التنمية الاقتصادية.

حيث يقوم القطاع الخاص بتمويل استثماراته ومشاريعه من مدخراته ومن مدخرات القطاع العائلي، وهنا تلعب المصارف دوراً أساسياً في تمويل المشاريع الاستثمارية بما تقدمه من قروض وتسهيلات ائتمانية، وبالتالي كلما ازدادت تلك المدخرات ازدادت استثمارات القطاع الخاص سواءً التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو الزراعية، مما يزيد من أرباح هذا القطاع وبالتالي يسهم ذلك في خدمة عملية التنمية الاقتصادية.

٢- زيادة الودائع المصرفية:

تلعب المصارف دوراً هاماً وبارزاً في جذب المدخرات المحلية من كل القطاعات في المجتمع، وذلك على شكل ودائع بكافة أنواعها كالودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الآجلة غيرها، وتتبع المصارف لتحقيق ذلك مجموعة من الآليات والوسائل لجذب المدخرات، وبالتالي كلما كانت سياسات المصارف المتبعة لجذب تلك المدخرات أكثر كفاءةً كلما ازدادت تلك المدخرات، وبالتالي تزداد الودائع بكافة أشكالها.

٣- تدر المدخرات دخلاً لأصحابها:

حيث أن ما يتم ادخاره يوجه للاستثمار باستخدامه في العمليات الإنتاجية مباشرةً من قبل الأفراد والمدخرين أو بصورة غير مباشرة عن طريق عرضه في سوق رأس المال واستثماره في الأسهم والسندات ولاسيما من قبل صغار المدخرين، مما يدر ربح وفائدة للمستثمرين.

٤- تنشيط الاستثمار في الأوراق المالية:

فكما رأينا سابقاً أن ما يدخر يتم استثماره، ومن أهم أوجه الاستثمار تلك، الاستثمار في الأسواق المالية، حيث يتم استثمار المدخرات في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية وتحقيق ربح نتيجةً ذلك، وبالتالي كلما ازداد حجم المدخرات ازدادت الاستثمارات في السوق المالية سواءً بشكل مباشر من قبل المدخرين، أو من قبل المصارف بعد أن تقوم باستقطاب تلك المدخرات على شكل ودائع، ومن ثم تقوم بتوظيفها في الأسواق المالية كأحد أوجه الاستثمار، الأمر الذي ينشط السوق المالية ويزيد من كفاءتها.

المطلب الثاني: أثر الدخل في الادخار:

من المعروف أن الدخل يساوي حسب المعادلة التالية والتي تنطبق على المستوى الفردي أو القومي: (الدخل = الاستهلاك + الادخار)، و يعتبر الدخل المصدر الأساسي للادخار لوجود ارتباط قوي بينهما في الاقتصاد، وإن الادخار بدوره هو المصدر الأساسي للودائع المصرفية، إلا أن تأثير الدخل في الإيداعات والمدخرات المحلية في سورية غير متوازن لأن حجم الإيداعات أكبر من حجم الادخار وذلك بسبب التحويلات غير النظامية للمغتربين التي تدخل ضمن حسابات الدخل ووجود اقتصاد الظل والتهريب للدول المجاورة، و إن انخفاض حجم الادخار في الدول النامية يدفع هذه الدول إلى الاستدانة الخارجية لتمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية وتعويض النقص الحاصل في مدخراتها الوطنية[١].

وهناك مجموعة من العوامل تحدد قرار الاستهلاك أو الادخار لدى القطاع العائلي، حيث تتضافر هذه العوامل مع بعضها لتحدد سلوك الإنفاق والادخار لدى الأفراد، سواءً بشكل فردي أو بشكل إجمالي، و من أهم هذه العوامل ما يلي[٢] :

١- دخل القطاع العائلي Households Income :

حيث أنه كلما ارتفع الدخل المتاح للقطاع العائلي كلما ازداد ادخارهم مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

٢- ثروة القطاع العائلي Households Wealth :

إن ثروة القطاع العائلي تساوي أصولها (ما تملك) ناقصاً ديونها (ما عليها)، فكلما ازدادت ثروة القطاع العائلي يقل ادخارهم، حيث أن القيمة الحقيقية لثروة القطاع العائلي هي كمية البضائع والخدمات التي تستطيع أن تشتريها، وبالتالي كلما ازدادت ثروة القطاع العائلي يزداد حجم الإنفاق لديهم ويقل ادخارهم.

٣- معدل الفائدة الحقيقي Real Interest Rates :

إن معدلات الفائدة المنخفضة تشجع على الإنفاق من خلال القروض، ومعدلات الفائدة المرتفعة تزيد من تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة والإنفاق حيث أنه كلما كان معدل الفائدة منخفضاً، كلما انخفض حجم الادخار

---

١ - كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٠، ص ١٥٤.
٢ - الحريري، محمد خالد ؛ الجزائرلي، ليلى، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٢، ص ١٢٦.

وزادت كمية الاستهلاك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويعرف معدل الفائدة الحقيقي بأنه تكلفة فرصة الاستهلاك.

وعلى سبيل المثال بالنسبة لقروض الأدوات المنزلية، إذا ارتفع معدل الفائدة على القروض إلى ٢٠%سنوياً فالمستهلكون سيدخرون أكثر لتسديد قروضهم، وعدم الاقتراض قدر الإمكان، أما إذا هبطت معدلات الفائدة إلى ١% مثلاً فإن المستهلكين سيدخرون أقل و يأخذون قروضاً أكثر.

٤- الدخل المستقبلي المتوقع The Expectation Income In The Future :

إن العلاقة بين الدخل المستقبلي المتوقع وبين حجم الادخار هي علاقة عكسية حيث أنه كلما انخفض الدخل المستقبلي المتوقع كلما ازداد الادخار (بفرض ثبات العوامل الأخرى)، فإن كان هناك قطاعان عائليان لديهما الدخل نفسه في السنة الجارية، فالقطاع العائلي الذي له دخل مستقبلي متوقع أكبر سوف ينفق حصة أكبر من الدخل المتاح على استهلاك البضائع والسلع ويقلل الادخار[١].

<u>أولاً</u>: حركة كل من الدخل والادخار في سورية:

لقد أظهرت النظريات المفسرة للدخل على اختلاف وجهات نظرها وجود ارتباط بين الدخل و كل من الادخار والاستهلاك، ويعد العالم الاقتصادي "كينز" أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل، بحيث تكون زيادة الاستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في الدخل طالما أن هناك جزءاً من الدخل يوجه للادخار.

وتتمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الصورة العامة لدالة الاستهلاك: $C = C_0 + C_1Y$

حيث: C = الاستهلاك ، C_0 = ثابت المعادلة ، C_1 = الميل الحدي للاستهلاك ، Y = الدخل

ويمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك لتكون: $S = -C_0 + (1 - C_0) Y$ حيث:

S = الادخار ، (1-C0) = الميل الحدي للادخار.

ويعرف الميل الحدي للاستهلاك بأنه عبارة عن نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل، ويعبر عنه رياضياً كالتالي ($MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = c_1$)، وهو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0 < c_1 < 1$[٢].

---

١ - الحريري، محمد خالد ؛ الجزائرلي، ليلى، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ٢٠١٢، ص ١٣٢.
٢ - الحوراني، أكرم ؛ حساني، عبد الرزاق: النقود والمصارف، مرجع سابق، ٢٠١١، ص٤٦.

وكذلك يعرف الميل الحدي للادخار بأنه عبارة عن نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة، ويعبر عنه رياضياً كالتالي ($MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - c_1$) وهومقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0 < 1 - c_1 < 1$.

كما أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح، حيث أن:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta C + \Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = 1$$

ونشير هنا أيضاً إلى ما يعرف بالميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار، فالميل المتوسط للاستهلاك يمثل نسبة ما يوجه للاستهلاك من الدخل، ويعبر عنه رياضياً كالتالي ($APC = \frac{C}{Y}$)، هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0 < \frac{C}{Y} < 1$، والميل المتوسط للادخار يمثل نسبة ما يوجه للادخار من الدخل، ويعبر عنه رياضياً كالتالي ($APS = \frac{S}{Y}$)، وهو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0 < \frac{S}{Y} < 1$.

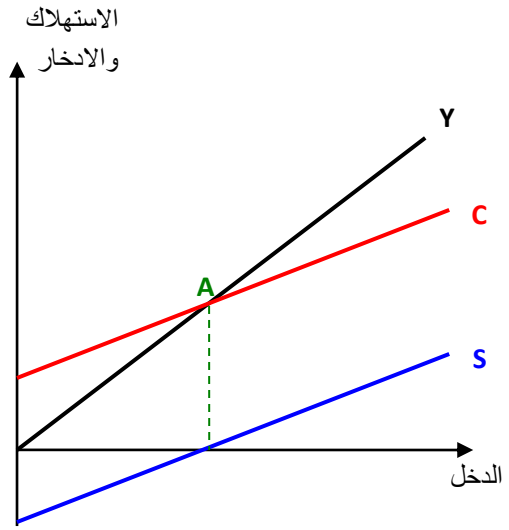
كما أن مجموع الميل المتوسط لكل من الاستهلاك والادخار يساوي الواحد الصحيح، أي:

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{C + S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

ونشير أيضاً إلى المرونة الحدية للادخار التي تظهر مدى استجابة الادخار للتغير في الدخل، حيث تعبر المرونة الحدية للادخار عن العلاقة بين التزايدات النسبية للادخار والتزايدات النسبية للدخل، وتساوي حاصل قسمة الميل الحدي للادخار على الميل المتوسط للادخار، والمفروض أن تكون قيمة المرونة مساويةً الواحد الصحيح، أي أن كل زيادة وحدة واحدة في الدخل يرافقها زيادة وحدة واحدة في الادخار، أما إذا اختلفت قيمة المرونة عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود خلل سواءً بالزيادة أو النقصان، وهنا يكون لدينا توجه نحو الاستهلاك.

والشكل البياني التالي رقم (١) يوضح دالتي الاستهلاك والادخار عند مستوى معين من الدخل:

الشكل البياني رقم (١): دوال الاستهلاك والادخار عند مستوى معين من الدخل:



المصدر: طالب، عبد الحميد: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة حلب، ٢٠٠٨، ص ٢٧.

يوضح الشكل البياني السابق رقم (١) نقطة التعادل (A) والتي تعبر عن المستوى من الدخل الذي يتساوى عنده الاستهلاك مع الدخل، وهنا يكون الادخار مساوياً الصفر، وتتمثل هذه النقطة بتقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل، وعندها تقطع دالة الادخار (S) المحور الأفقي الذي يعبر عن الدخل.

وبالتالي فإن الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكينزية فيما يتعلق بدالة الاستهلاك:

١- إن دالة الاستهلاك ثابتة ومستقرة على الأقل في المدى القصير، والتغيرات التي تحدث في دالة الاستهلاك هي نتيجة لتغير الدخل، بمعنى الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى أو دالة الاستهلاك، وأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية.

٢- الميل الحدي للاستهلاك يتحدد طبقاً للقيد $0 < MPC < 1$ ، وهو ثابت على طول دالة الاستهلاك لأنها دالة خطية، ولكن "كينز" يرى أيضاً أنها يمكن أن تكون غير خطية وفي هذه الحالة يتناقص الميل الحدي مع زيادة الدخل.

٣- الميل الحدي للاستهلاك هو دائماً أقل من الميل المتوسط للاستهلاك $MPC<APC$.

٤- الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع كل زيادة في الدخل.

ولإظهار الارتباط بين الدخل والادخار في سورية وفق الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار والمرونة الحدية للادخار نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (١): حركة كل من الدخل والادخار في سورية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) ، (مليون ليرة سورية)

السنوات	الدخل المتاح	الادخار	الميل الحدي للادخار	الميل المتوسط للادخار	المرونة الحدية للادخار
2004	1181389	173443	- 0.18	0.14	-1.28
2005	1391636	191887	0.08	0.14	0.57
2006	1621320	303717	0.48	0.19	2.52
2007	1920133	479603	0.59	0.25	2.36
2008	2352656	686844	0.48	0.29	1.65
2009	2423508	613114	-1.04	0.25	-4.16
2010	2655533	617999	0.02	0.23	0.08

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١١، الفصل ١٥، الجدول رقم ٤٨

نلاحظ من الجدول السابق أن الميل المتوسط للادخار يتغير في مجال محدود من (٠,١٤) إلى (٠.٢٩) بينما نجد أن الميل الحدي للادخار يأخذ قيماً سالبةً وموجبةً، وسبب ذلك هو أنه عندما تترافق زيادة الدخل بزيادة في الادخار فإن الميل الحدي للادخار يأخذ قيماً موجبةً، ولكن عندما يزداد الدخل وينخفض الادخار يأخذ الميل الحدي للادخار قيماً سالبةً. ويتفاوت مقدار التغير في الادخار تبعاً لتغير الدخل المتاح بين الزيادة مرةً والنقصان مرةً أخرى، مما يدل على وجود حالة عدم استقرار أو عدم انتظام في العلاقة بين الدخل والادخار.

ونلاحظ أن المرونة الحدية للادخار تتفاوت بشكل واضح بين الارتفاع والانخفاض، مما يدل على عدم الاستقرار أو عدم الانتظام في استجابة الادخار لأي تغير في الدخل، فأحياناً يتم

توجيه النسبة الأكبر من الدخل للاستهلاك كما هو الحال في نهاية عام ٢٠٠٩ حيث بلغت قيمة المرونة الحدية للادخار (-٤.١٦) وهي بذلك ابتعدت عن قيمة الواحد الصحيح، و أحياناً يتم توجيه النسبة الأكبر من الدخل للادخار كما هو الحال في نهاية عام ٢٠١٠ حيث بلغت قيمة المرونة الحدية للادخار (٠.٠٨) وهي بذلك اقتربت من الواحد الصحيح.

وبشكل عام فإن الدخل في سورية يؤثر في الادخار ولكن بشكل غير منتظم وذلك لوجود مؤثرات أخرى كسعر الفائدة والضريبة المفروضة على الادخار.

ثانياً: النظريات المفسرة للدخل:

فيما بعد تم إعادة شرح نظرية "كينز" فيما يتعلق بالدخل، وأصبحت تعرف بنظرية الدخل المطلق، كما ظهرت أيضاً نظريتان هما نظرية الدخل النسبي و نظرية الدخل الدائم، وسوف نعرض مفهوم الدخل من وجهة نظر هذه النظريات:

أ- نظرية الدخل المطلق The Absolute Income Hypothesis:

المبدأ الأساسي الذي تعتمد عليه هذه النظرية هو أن الفرد يقوم بتحديد نسبة الدخل المخصصة للاستهلاك على أساس الدخل المطلق، وفي حال أي ارتفاع في الدخل سوف يصاحبه انخفاض في نسبة الدخل المخصصة للاستهلاك وارتفاع في النسبة المخصصة للادخار، حيث ترى هذه النظرية أن الأسر ذات الدخول المرتفعة تدخر بنسبة أكبر من دخلها بالمقارنة مع الأسر ذات الدخول المنخفضة[١]، أي أنه في نطاق فرض الدخل المطلق يتحدد الاستهلاك بالمستوى المطلق والحالي للدخل، أي أن: $C = f(Y^d)$ ، حيث أن C تمثل الاستهلاك الحالي، بينما تمثل y^d الدخل المتاح (الدخل الشخصي بعد خصم الضريبة)، وهذا يعني أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وهي نفسها دالة الاستهلاك التي توصل إليها كين $C = C_0 + C_1Y^d$

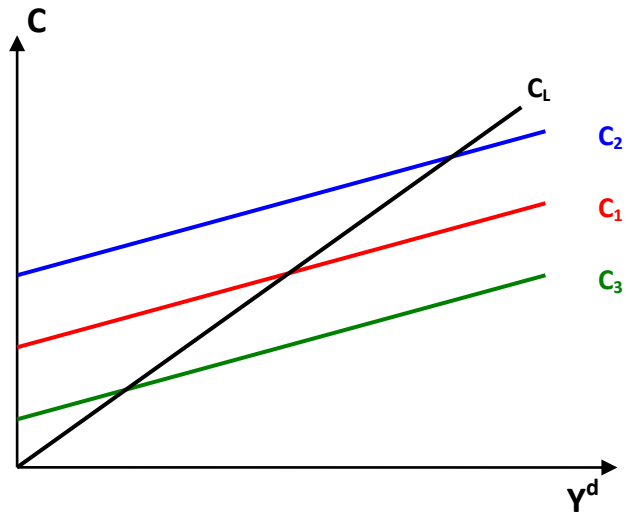
ومن خواص هذه الدالة أن الميل المتوسط للاستهلاك Average propensity to Consume (APC) يتناقص مع ارتفاع الدخل المتاح، ويمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى تعريف الميل المتوسط للاستهلاك:

$$APC = \frac{C}{Y^d} = \frac{c_0 + c_1 Y^d}{Y^d} = \frac{c_0}{Y^d} + c_1$$

١ - عبد العزيز، سمير محمد: المدخل الحديث في تمويل التنمية، مرجع سابق، ١٩٨٨، ص ٥٥.

والشكل البياني التالي رقم (٢) يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم (٢): تغير الاستهلاك بالنسبة للدخل حسب نظرية الدخل المطلق:



المصدر: طالب، عبد الحميد: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة حلب، ٢٠٠٨، ص ٢٨.

يتضح من الشكل البياني السابق رقم (٢) أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك. وتقول الفرضية بأن دالة الاستهلاك تنتقل من مكانها الأصلي إلى أعلى أي إلى C_2، أو إلى أسفل أي إلى C_3 . ولكن ما سبب انتقال دالة الاستهلاك؟

فسر الاقتصاديان "سميثيس" Smithies و "توبن" Tobin هذا الانتقال بوجود أسباب موضوعية غير دخلية تؤدي إلى انتقال الدالة، حيث يرى "سميثيس" أن هناك ثلاثة أسباب لانتقال دالة الاستهلاك، وهي:

١- درجة التحضر (الهجرة من الريف إلى المدن).

٢- إنتاج سلع استهلاكية جديدة (خاصة مع وجود وسائل الدعاية والإعلان الكافية).

٣- تغير فئات العمر السكاني.

أما "توبن" فيقول أن هناك عاملاً واحداً فقط هو الذي يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى وهو الثروة، ويقصد بها جميع الأصول التي يمتلكها الأفراد، والثروة تختلف عن الدخل كما نعلم، فتوبن يرى أنه كلما ازدادت الثروة ازداد الاستهلاك إلى أعلى في المدى القصير.

إذاً تركز نظرية الدخل المطلق على أن العلاقة الأساسية بين الدخل المطلق والاستهلاك هي في المدى القصير.

ب- نظرية الدخل النسبي The Relative Income Hypothesis:

تقدم بهذه النظرية الأستاذ الأميركي " Duesenberry " لتفسير السلوك الاستهلاكي، والتي تقوم على أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد مقطعياً، أي في فترة زمنية معينة، حسب المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه. وتقول النظرية ببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورةً لتلك الأسرة[١].

وبالتالي فقد قدم "Duesenberry " نظريته باعتماده على مجموعة من الافتراضات الأساسية وهي[٢]:

١. نسبة الدخل التي يخصصها الأفراد لإنفاقها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية تتوقف على مستوى دخل الأفراد بالنسبة لدخول الأفراد المجاورين أو الأفراد المماثلين وليس على مستوى الدخل المطلق للأفراد نفسهم، ويقود هذا الافتراض إلى نتيجة هامة مفادها أن نسبة استهلاك الفرد إلى الدخل تعتمد بشكل كبير على الوزن النسبي لدخل هذا الفرد في سلم توزيع الدخول لأفراد المجتمع، فإن كان دخل الفرد منخفضاً فإنه سيحاول الحفاظ على نمط استهلاكي معين يتقارب مع النمط الاستهلاكي المألوف لدى باقي أفراد المجتمع، وبالتالي تكون نسبة إنفاقه الاستهلاكي إلى دخله (C/Y) مرتفعةً. أما إذا كان دخل الفرد مرتفعاً ويزيد عن متوسط دخول الأفراد في المجتمع، فإنه سيقوم بإنفاق جزء ضئيل نسبياً من دخله على شراء السلع والخدمات بحيث يحافظ على نمط استهلاكي متلائم مع النمط الاستهلاكي المألوف لدى باقي أفراد المجتمع، ومن ثم تكون نسبة إنفاقه الاستهلاكي إلى دخله (C/Y) منخفضةً، ومعنى ذلك أن (C/Y) ستكون متناقصة مع تزايد الدخل ومتزايدة مع تناقصه، وهذا يتفق مع تفسير كينز للسلوك الاستهلاكي للفرد في الأجل القصير، إلا أن ديزنبري أضاف نتيجة هامة أخرى هي أنه طالما استمر الدخل في الزيادة خلال الفترة طويلة الأجل، وطالما أن تلك الزيادة في الدخل زيادة دائمة وليست طارئة فإن الأفراد سيميلون إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي بنفس نسبة الزيادة في دخولهم للحفاظ على نمط استهلاكهم القديم والذي كان متلائماً مع النمط الاستهلاكي السائد في ذلك الوقت، أي أن النسبة (C/Y) ستظل ثابتة في الفترة طويلة الأجل.

---

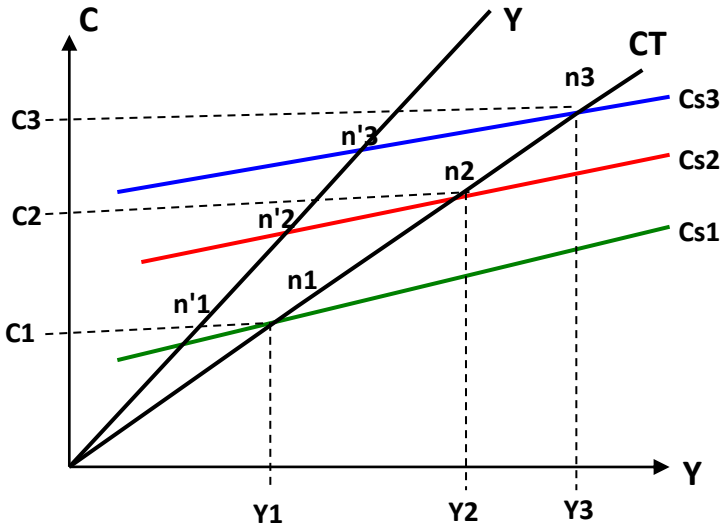
١ - عبد العزيز، سمير محمد: المدخل الحديث في تمويل التنمية، مرجع سابق، ١٩٨٨، ص ٥٦.
٢ - صقر، محمد علي: التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧، ص ١٤١.

٢. لا يتأثر الإنفاق الاستهلاكي الحالي بالمستوى المطلق والنسبي للدخل في الفترة الحالية فقط، بل يتأثر أيضاً بمستويات الإنفاق الاستهلاكي المحققة في فترات سابقة، ومعنى ذلك أنه قد يكون من الصعب على الفرد أن يقوم بتخفيض نمط استهلاكه المعتاد عليه، بينما قد يكون من غير الصعب عليه أن يقوم بتخفيض نسبة مدخراته إلى دخله (S/Y) لكي يحافظ على نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل التي تعود عليها (C/Y).

٣. إن حجم الإنفاق الاستهلاكي الجاري لأفراد المجتمع لا يعتمد على حجم الدخل الجاري فقط بل يعتمد أيضاً على أقصى دخل محقق في فترات ماضية.

والشكل البياني التالي رقم (٣) يوضح الافتراضات السابقة:

الشكل البياني رقم (٣): توضيح نظرية الدخل النسبي:



المصدر: صقر، محمد علي: التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧، ص ١٤٣.

تمثل الدالة (C_T) في الشكل البياني السابق رقم (٣) دالة الإنفاق الاستهلاكي في الأجل الطويل، بينما تمثل كل من (C_{s1}) و (C_{s2}) و (C_{s3}) دوال الإنفاق الاستهلاكي في الأجل القصير.

ويعتمد تفسير الشكل البياني السابق كما أوضح "Duesenberry " على العوامل السيكولوجية في تفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد في المجتمع، فكل مستهلك سيحاول الحفاظ على مستوى استهلاك ثابت بالنسبة لاستهلاك الآخرين، ومعنى ذلك أن مستوى الإنفاق الاستهلاكي لا يعتمد على حجم الدخل المطلق الذي يحصل عليه الفرد بقدر اعتماده على المركز النسبي لدخل الفرد في سلم توزيع دخول أفراد المجتمع. ففي حالات ارتفاع مستويات الدخول، فإننا نجد أن التغير في المراكز النسبية لدخول معظم أفراد المجتمع بالنسبة لسلم توزيع الدخول سيكون ضئيلاً للغاية،

ومن ثم تستمر نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل ثابتة دون تغيير، وهذا واضح من خلال تحرك المجتمع من النقطة (n_1) إلى النقطة (n_2) على دالة الاستهلاك في الأجل الطويل (C_T)، فزيادة الدخل من (y_1) إلى (y_2) تؤدي إلى حدوث زيادة متناسبة معها في الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم يحدث انتقال في دالة الاستهلاك لأعلى من الوضع (C_{s1}) إلى الوضع (C_{s2}).

أما في حالة انخفاض مستوى الدخل عن المستوى (y_1) فإن مستوى الدخل المرتفع في الماضي وهو (y_1) سيظل هو المحدد الأساسي للنمط الاستهلاكي الذي يرغب المستهلك في الإبقاء عليه، أي أن المستهلك سيقاوم أي انخفاض في استهلاكه نتيجة انخفاض دخله، ويترتب على ذلك أنه لن يتحرك على دالة الاستهلاك طويلة الأجل (C_T) وإنما سيتحرك على دالة الاستهلاك قصيرة الأجل (C_{s1}) وذلك على الجزء ($n_1n'_1$)، وهذا يعني أن المستهلك سيقلل من نسبة مدخراته إلى دخله للحفاظ على مستوى استهلاكه والذي سينخفض ولكن بدرجة أقل من انخفاض الدخل، ويؤدي ذلك إلى تناقص الميل المتوسط للادخار (S/Y) مع تناقص الدخل، ومن ثم تزايد الميل المتوسط للإنفاق الاستهلاكي (C/Y)مع تناقص الدخل. وإذا عاد الدخل للارتفاع مرة أخرى حتى الوضع الأصلي (y_1) فإن المستهلك سيزيد من إنفاقه الاستهلاكي ولكن بدرجة أقل من تزايد الدخل مما يعني تناقص الميل المتوسط للإنفاق الاستهلاكي (C/Y) مع تزايد الدخل. وبنفس الطريقة إذا افترضنا أن مستوى الدخل كان يعادل (y_2) وحدث انخفاض في مستوى هذا الدخل فإن أقصى مستوى للدخل في السابق وهو (y_2) سيحدد نمط الإنفاق الاستهلاكي الحالي، وبالتالي فإن المستهلك سيتحرك على دالة الإنفاق الاستهلاكي قصيرة الأجل (C_{s2}) على الجزء ($n_2n'_2$) في محاولة من للحفاظ على نمط استهلاكه الذي كان متعوداً عليه من قبل، حيث سينخفض الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة أقل من انخفاض الدخل ويعود المستهلك للتحرك العكسي على الدالة (C_{s2}) وذلك على الجزء (n'_2n_2) في حالة عودة الدخل للزيادة مرة أخرى حتى يصل للوضع الأصلي (y_2).

ت- نظرية الدخل الدائم The Permanent Income Hypothesis:

تعود هذه النظرية إلى "Milton Friedman" حيث يرى أن الإنفاق الاستهلاكي هو دالة في الدخل الدائم permanent Income وليس دالة في الدخل الجاري Current Income كما أوضح كينز، والدخل الدائم وفقاً لمفهوم فريدمان هو ذلك المستوى من الدخل المتحقق خلال فترة طويلة من الزمن، والذي يشمل حجم الثروة والدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل[1]، وعن كيفية قياس حجم الدخل الدائم فقد افترض فريدمان أنه يعتمد على كل من الدخل الحالي والدخل

١ - صقر، محمد علي: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ٢٠٠٧، ص ١٣٤.

السابق عليه، بمعنى أنه يساوي دخل العام السابق بالإضافة إلى نسبة من الفرق بين دخل العام الحالي ودخل العام السابق عليه، وبالتالي يمكن وضع نظرية الدخل الدائم في المعادلة التالية:

$$Y_p = Y_{-1} + h\,(Y - Y_{-1})$$

حيث: Y_p = حجم الدخل الدائم، y_{-1} = دخل العام السابق، y = دخل العام الحالي، h = نسبة من الفرق بين دخل العام الحالي ودخل العام السابق عليه.

وقد قسم فريدمان دخل الأسرة المقاس خلال السنة إلى عنصر دائم (permanent component)، وعنصر انتقالي (transitory component)، وحدد مقدار الاستهلاك وفق المعادلات الآتية:

الدخل المقاس = الدخل الدائم + الدخل الانتقالي

الاستهلاك المقاس = الاستهلاك الدائم + الاستهلاك الانتقالي

الاستهلاك الدائم = الدخل الدائم * نسبة ثابتة

وبالتالي فإن الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم، و يتوقف على عوامل متعددة مثل السن وتركيب الأسرة وسعر الفائدة والاختلافات البيئية وغيرها، أما الادخار الدائم فهو الجزء المتبقي من الدخل الدائم. ففي حالة كون العنصر الانتقالي موجباً كحصول العائلات على عوائد مالية مفاجأة وغير دورية فإن ذلك يجعل الدخل المقاس أكبر من الدائم، أما في الحالة العكسية أي في حالة ظهور مصاريف فجائية لدى الأسرة أي يكون الدخل الانتقالي سالباً، ذلك ما يجعل الدخل المقاس أقل من الدخل الدائم، ويلاحظ أن مثل هذه التغيرات في الفترة القصيرة سوف تختفي في الفترة الطويلة، حيث ينتظر أن تلغي التقلبات الموجبة والسالبة بعضها بعضاً[1]، وقد افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الصفر أي MPC=Zero. وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي، فلو أن شخصاً كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارضاً له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث

---

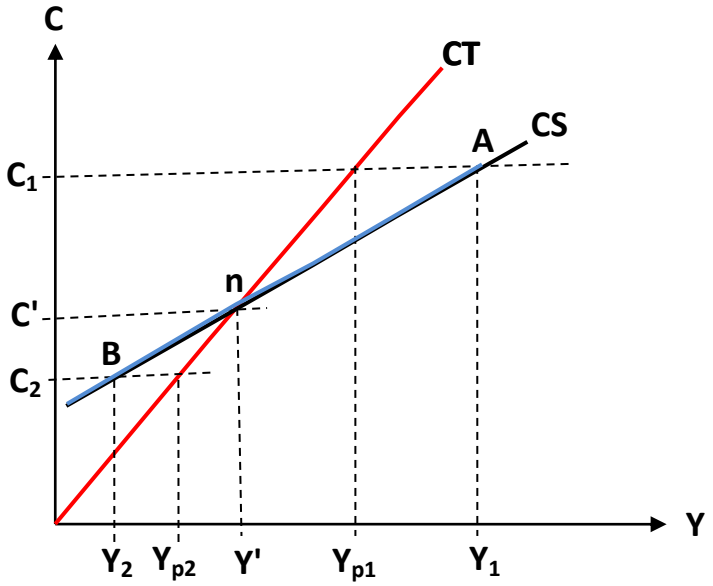
١ - عبد العزيز، سمير محمد: التمويل العام، المدخل الاقتصادي والضريبي- المدخل الإسلامي- المدخل الدولي، مكتبة الإشعاع، ١٩٩٨، ص٥٤.

استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفراً بل موجب)، هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض فريدمان، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.

ولقد تم تطبيق هذه النظرية على مختلف الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، وأكدت النتائج رغم بعض الاختلافات بأن الناس يميلون إلى ادخار نسبة أكبر من الدخل الانتقالي مقارنةً مع الدخل الدائم[١]، وهذا ما تنص عليه الصيغة المعدلة من هذه الفرضية الخاصة بالدخل الدائم.

ويمكن تفسير نظرية الدخل الدائم وفق الشكل البياني الآتي رقم (٤):

الشكل البياني رقم (٤): توضيح نظرية الدخل الدائم



المصدر: صقر، محمد علي: التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧، ص ١٣٩.

في الشكل البياني السابق رقم (٤) نجد أن الدالة (C_T) هي دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاصة بالفترة طويلة الأجل، بينما الدالة (C_S)هي دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاصة بالفترة قصيرة الأجل، حيث نجد أن الميل المتوسط للإنفاق الاستهلاكي (APC) أكبر من الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي (MPC)، ويتناقص في الفترة قصيرة الأجل مع تزايد الدخل، ولتفسير ذلك نفترض أن (y') كانت تمثل متوسط الدخل في أحد السنوات، وبالتالي فإن مستوى الإنفاق الاستهلاكي المقابل لهذا المستوى من الدخل هو (C') كما هو واضح عند النقطة (n)، فإذا افترضنا أنه في أحد السنوات كان مستوى الدخل الكلي (y_1) أكبر من متوسط الدخل (y')، مما يدل على وجود

١ - مالكوم جيبلز ؛ مايل رومر؛ وآخرون؛ ترجمة طه عبد الله و عبد العظيم مصطفى: اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٤٦٤.

دخل طارئ موجب يساوي الفرق بين الدخل الكلي (y_1) ومستوى الدخل الدائم (y_{p1})، ومن ثم نجد أن النقطة (A) تعبر عن مستوى الإنفاق الاستهلاكي (C_1) المقابل لمستوى الدخل (y_1)، وبالمثل إذا افترضنا أنه في أحد السنوات كان مستوى الدخل الكلي (y_2) أقل من متوسط الدخل (y')، مما يعني وجود دخل طارئ سالب يساوي الفرق بين مستوى الدخل الكلي (y_2) ومستوى الدخل الدائم (y_{p2})، ومن ثم نجد أن النقطة (B) تعبر عن مستوى الإنفاق الاستهلاكي (C_2) المقابل لمستوى الدخل (y_2)، وبتوصيل النقطتين (A) و (B) نحصل على دالة الإنفاق الاستهلاكي في قصيرة الأجل (C_S)، وكما هو واضح من هذه الدالة أن الميل المتوسط للإنفاق الاستهلاكي أكبر من الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي، أي (APC > MPC)، كما أن الميل المتوسط للإنفاق الاستهلاكي متناقص مع تزايد الدخل، بينما توضح الدالة (C_T) دالة الإنفاق الاستهلاكي في الأجل القصير أن: الميل المتوسط للإنفاق الاستهلاكي = الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي.

ثالثاً: الميل المتوسط للإيداع المصرفي:

يعكس الميل المتوسط للإيداع المصرفي قدرة المصارف التجارية وفعاليتها في استقطاب الودائع وذلك وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعبر عن نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي تكون على شكل ودائع مصرفية، ويعتبر الميل المتوسط للإيداع المصرفي مؤشر هام لقياس قوة المصارف التجارية وقوة الأسواق المالية [1]، حيث يشير Tybout إلى أن قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع الادخارية (ودائع التوفير والودائع الآجلة) إلى الناتج المحلي الإجمالي [2]. ويحسب الميل المتوسط للإيداع المصرفي من خلال المعادلة التالية:

الميل المتوسط للإيداع المصرفي = الودائع المصرفية ÷ الناتج المحلي الإجمالي

ونشير هنا إلى أنه من المتوقع في كل النظم الاقتصادية أن تزداد الودائع المصرفية عند كل زيادة في الدخل المتاح داخل الاقتصاد. ويتأثر الميل المتوسط للإيداع المصرفي بعدة عوامل منها:

- دافع الأفراد عند القيام بالإيداع المصرفي.

---

1 - Raghuram G.Rajan & Luigi Zingales, Great Reversals: The Politics of financial Development in the twentieth century, Journal 69, 2003, p. 10.

2 - James Tybout And Others: Credit Rationing Macro Volatility And Industrial Evolution in Developing Countries, Working Paper series, June, 2008, p p 17 – 27.

- أثر سعر الفائدة باعتباره عامل محفز للأفراد لإيداع أموالهم.
- جاذبية الأوعية الادخارية التي تعرضها المصارف والخدمات المصرفي المصاحبة لها.

والجدول التالي رقم (٢) يبين الميل المتوسط للإيداع المصرفي وذلك بالتطبيق على المصارف العاملة في سورية:

الجدول رقم (٢): الميل المتوسط للودائع المصرفية خلال الفترة من (٢٠٠٤ – ٢٠١٠):

السنة	الميل المتوسط للودائع المصرفية		
	لإجمالي الودائع	للودائع الجارية	للودائع الادخارية
2004	% 52.85	% 24.74	% 28.12
2005	% 48.67	% 24.27	% 24.4
2006	% 47.18	% 21	% 26
2007	% 45.8	% 20.73	% 25
2008	% 43.73	% 20	% 23.8
2009	% 47.73	% 21	% 26.85
2010	% 52.16	% 23.35	% 28.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية الربعية، أيار، ٢٠١١، الجداول أرقام ٧، ١٣، ص ١٢ – ٢٤.

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (٢) ما يلي:

١- أن الميل التوسط للإيداع المصرفي كان مستقراً خلال فترات الدراسة مع وجود تذبذب بسيط خاصة في عام ٢٠٠٨ حيث بلغ الميل المتوسط لإجمالي الودائع المصرفية (43.73 %) وللودائع الجارية (20 %) وللودائع الادخارية (23.8 %) ويعود ذلك إلى بقاء أسعار الفائدة ثابتة أو أن تغير أسعار الفائدة لم يكن مؤثراً.

٢- بلغ الميل المتوسط للودائع الجارية عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (21 %) و (23.35 %) على التوالي، في حين بلغ الميل المتوسط للودائع الادخارية (26.85 %) و (28.8 %) على التوالي في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يتوقع أن تزداد الودائع الادخارية لدى المصارف عند كل زيادة في الدخل المتاح داخل الاقتصاد وذلك نظراً لتماثل طبيعة هذه الودائع مع (سلع الرفاهية) داخل الاقتصاد، وبالتالي يزداد الطلب عليها مع تزايد مستويات الدخول.

رابعاً: الميل الحدي للإيداع المصرفي:

يعبر الميل الحدي للإيداع المصرفي عن مقدار التغير في الودائع المصرفية الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن هذا المعيار يكشف عن معدل التغير في الإيداع المصرفي نتيجة تغير وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي[١]. ويعتبر الميل الحدي للإيداع المصرفي مؤشراً هاماً لقياس مدى قوة أو ضعف المصارف في تغيير سلوك واتجاهات الأفراد فيما يتعلق بالإيداع المصرفي، مما يوجب على المصارف إما تثبيت سياستها المتبعة لجذب الودائع أو تغيير تلك السياسة.

ومن العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للإيداع المصرفي في المصارف السورية والتي يجب التركيز عليها لرفع معدل هذا المؤشر نجد ما يلي:

١- عدم استجابة المصارف السورية لإحداث تطوير في شكل الأوعية الادخارية المعروضة بالشكل الذي يتناسب مع التطور الحاصل في الاقتصاد.

٢- عدم وجود سياسة واضحة لدى المصارف السورية لاستقطاب الودائع.

٣- انخفاض سعر الفائدة على الودائع الدائنة.

٤- أثر الخدمات المصرفية المصاحبة للأوعية الادخارية على جذب العملاء وزيادة الودائع المصرفية.

والجدول التالي رقم (٣) يبين الميل الحدي للإيداع المصرفي وذلك بالتطبيق على المصارف السورية:

---

١ - علي، بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، إطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، ٢٠٠٦، ص ٢٢٠.

الجدول رقم (٣): الميل الحدي للودائع المصرفية خلال الفترة من (٢٠٠٤ – ٢٠١٠):

السنة	الميل الحدي للودائع المصرفية		
	لإجمالي الودائع	للودائع الجارية	للودائع الادخارية
2004	0	0	0
2005	0.27	0.22	0.05
2006	0.36	- 0.03	0.39
2007	0.4	0.19	0.2
2008	0.34	0.16	0.18
2009	1.8	0.52	1.2
2010	1.2	0.61	0.58
المتوسط	0.72	0.28	0.09

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية الربعية، أيار، ٢٠١١، الجداول أرقام ١، ٧، ١٣، ص ٣- ١٢ – ٢٤.

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (٣) ما يلي:

١- لقد بلغ الميل الحدي للإيداع المصرفي خلال سنوات الدراسة قيماً متذبذبة وغير منتظمة وأقل من الواحد الصحيح باستثناء عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، مما يعني أن تغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ليرة سورية واحدة لا يؤدي إلى تغير كبير أو مماثل في الودائع المصرفية مما يدل على ضعف السياسات المتبعة من قبل المصارف السورية لتغيير ميول الأفراد نحو الإيداع المصرفي.

٢- لقد تجاوزت قيمة الميل الحدي للإيداع المصرفي في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ الواحد الصحيح مما يعني أن تغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ليرة سورية واحدة يؤدي إلى تغير مقداره (1.8) في الودائع المصرفية عام ٢٠٠٩، وتغير مقداره (1.2) في الودائع المصرفية عام

٢٠١٠، ويعود ذلك لوجود تحويلات من الخارج إلى الأفراد داخل سورية مما يزيد من دخولهم وهذه الزيادة غير منظورة في الناتج القومي لذلك يزداد الناتج القومي وتزداد الودائع أكبر من زيادة الناتج القومي.

٣- في عام ٢٠٠٩ نلاحظ اتجاه ميول الأفراد نحو الودائع الادخارية حيث بلغ الميل الحدي للودائع الادخارية مقدار (1.2) ، في حين أن الميل الحدي للودائع الجارية بلغ مقدار (0.52).

٤- في عام ٢٠١٠ بقي الميل الحدي للإيداع المصرفي أكبر من الواحد الصحيح إلا أنه أصبح أقل مما كان عليه عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب انخفاض الميل الحدي للودائع الادخارية حيث أصبح (0.58).

٥- بشكل عام نجد أن متوسط الميل الحدي للودائع المصرفية بكل أنواعها خلال سنوات الدراسة أقل من الواحد الصحيح، أي أن المصارف السورية لم تستطع تغيير ميول اتجاهات الأفراد نحو الإيداع المصرفي مما يوجب عليها أن تقوم بإحداث تغيير في سياساتها واستراتيجياتها المتبعة في جذب الودائع، وتطوير أشكال الأوعية الادخارية المعروضة من قبلها.

المطلب الثالث: أثر التغير في سعر الفائدة في جذب المدخرات المحلية:

تعكس أسعار الفائدة مقدار العائد الذي يضمن تحقيقه المودع نتيجة إيداع أمواله في المصرف، فهي السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض[١].

وقد أكد الكثير من المهتمين بالشؤون المصرفية على الدور الذي تلعبه أسعار الفائدة في الاستعداد للطلب على الأوعية الادخارية، وقد تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية شكل العلاقة بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية ودرجة حساسية الودائع المصرفية للتغير عند كل تغير يحصل في أسعار الفائدة المعلنة، وقد اختلفت وجهات النظر في ذلك ولازالت، فقد تم التوصل في بعض الدراسات إلى وجود علاقة مباشرة ودائمة بين سعر الفائدة ومستوى الادخار المصرفي، بينما وجدت دراسات أخرى عدم وجود تلك العلاقة، أو وجودها بشكل غير مثير للاهتمام[٢].

فقد أعطى الفكر الكلاسيكي أهميةً كبيرةً لعلاقة سعر الفائدة بالمدخرات الشخصية حيث إنه لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد وحجم معين من أصول جديدة للاستثمار، ويرى الكلاسيك أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي في تحديد حجم الادخار، و أن دالة الادخار هي دالة متزايدة لسعر الفائدة، أي أن الأفراد يمكنهم أن يغيروا في حجم مدخراتهم بالزيادة أو النقصان تبعاً لارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة من دون أن يؤثر الدخل المتاح في هذه القرارات، بينما اختلف الفكر الكينزي مع الكلاسيكيين، حيث اعتبر الفكر الكينزي الدخل هو حجر الأساس في تحديد مدخرات الأفراد، وأن ارتفاع سعر الفائدة يمثل حافز لزيادة الادخار، وانخفاضه يقلل رغبة الأفراد في الادخار فقط مع افتراض ثبات حجم الدخل، فالاستجابة لسعر الفائدة يمكن أن تكون بالزيادة أو النقصان في **المقدار الكلي** للادخار عند مستوى معين من الدخل.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر هذه فإن أكثر الشواهد المصرفية المتاحة تقضي بأن الطلب على الودائع المصرفية يزداد مع زيادة أسعار الفائدة الحقيقية خصوصاً عندما تصبح أسعار الفائدة إيجابية، ويقصد بأسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية هو أن يتغير سعر الفائدة وفقاً للتغير في معدل التضخم السائد في الاقتصاد، أي أن يأخذ بنظر الاعتبار الانخفاض في القوة الشرائية للنقود، فإذا كان سعر الفائدة الحقيقي أكبر من معدل التضخم فإن سعر الفائدة الحقيقي يكون موجباً، أما إذا حصل العكس فيكون سعر الفائدة سالباً، أي عندما يكون سعر الفائدة الحقيقي

١- الحوراني، أكرم: انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر، دمشق، ٢٠٠٤، ص٣.
٢ - الزبيدي، حمزة محمود: إدارة المصارف، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ١٦١.

أقل من معدل التضخم السائد في الاقتصاد يلجأ غالبية الأفراد إلى التخلص من النقود السائلة لديهم حيث أن استخدام النقود كمخزن للقيمة ضمن هذه الظروف يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية لها نتيجة لارتفاع الأسعار بين تاريخ الاحتفاظ بالنقود وتاريخ صرفها أو إنفاقها مما يشجعهم على استثمارها في عقارات أو اكتنازها في مجوهرات مما يؤثر على المدخرات المالية داخل الاقتصاد، وأيضاً يؤثر في قدرة المصارف التجارية في تحفيز الطلب على الودائع لديها.

في سورية فإن سعر الفائدة ثابت ومنخفض، ومبرر السلطات النقدية والمصرفية لذلك هو أن الحفاظ على معدل فائدة ثابت ومنخفض يؤدي إلى عدم رفع تكلفة الاقتراض وخاصةً بالنسبة لمؤسسات الدعم التمويني والمؤسسات المهتمة بشراء المحاصيل الزراعية الرئيسية بأسعار تشجيعية، مما يساهم في تشجيع الإنتاج المحلي والحفاظ على مستويات مستقرة للأسعار وبالتالي عدم تأثر مستوى المعيشة لأصحاب الدخل المحدود[١]، " وفي هذا المجال يؤكد الدكتور أكرم الحوراني " أن تحرير سعر الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة للقطاع العام وخاصةً مؤسسات الدعم التمويني وشراء المحاصيل الزراعية، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن في الوقت نفسه فإن تحرير سعر الفائدة يؤدي إلى ترشيد النفقات و رفع الإنتاجية وبالتالي القياس الدقيق لأداء هذه المؤسسات، كما أن تحرير سعر الفائدة يساهم في تشجيع الادخار وبالتالي تمويل الاستثمار في القطاعات المنتجة مع توافر الطمأنينة والثقة لكل من المودع والمستثمر لأن المودع سيحصل على سعر عادل يتناسب مع معدل التضخم، والمستثمر يحصل على ما يحتاج إليه من أموال بتكلفة معقولة بالمقارنة مع التكاليف التي يدفعها حالياً جامعو الأموال[٢].

وبالمقابل فإن تجميد أسعار الفائدة عند مستويات تتناقض مع الاعتبارات الاقتصادية العلمية يؤدي إلى طرد الأموال السورية بعيداً عن المصارف السورية إلى أيدي المؤسسات البدلة غير الرسمية في الداخل بالنسبة لليرات السورية وإلى أيدي المصارف الخارجية بالنسبة للعملات الأجنبية [٣].

١- الحوراني، أكرم: أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية – السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، دمشق، ١٩٩٥، ص١٦.
٢- الحوراني، أكرم: أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية – السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص١٩.
٣ - دليلة، عارف: الكتلة النقدية في سورية، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ١٢٢.

مما تقدم نرى أن سعر الفائدة يؤثر في حجم المدخرات المحلية عند مستوى معين من الدخل المتاح للفرد بالزيادة أو النقصان من خلال قوى ومؤثرات تعمل في اتجاهات متعاكسة قد يلغي بعضها الآخر أو يؤثر معه في الاتجاه نفسه بشكل ضعيف أو قوي.

ومن جهةٍ أخرى نجد أن سعر الفائدة يؤثر إيجاباً أو سلباً بالادخار، فكلما ازداد سعر الفائدة يزداد حجم الادخار وتزداد الودائع المصرفية، وبالمقابل كلما انخفض سعر الفائدة ينخفض حجم الادخار وبالتالي ينخفض حجم الودائع المصرفية.

المطلب الرابع: تأثير السياسة الضريبية في إمكانية الادخار:

إن إخضاع أو إعفاء الودائع الادخارية لضريبة الدخل يؤثر في حجم الادخار الشخصي عند مستوى معين من الدخل المتاح تبعاً لدوافع الادخار الشخصية واختلافها بين الأفراد، حيث أنه لزيادة الضرائب العامة تأثيراً سلبياً على الادخار ومن ثم على نمو الودائع، فالضرائب المباشرة مثلاً يؤدي فرضها إلى تخفيض حجم الدخل المعد للاستهلاك والادخار لدى الأفراد، ويتعين على الفرد إعادة توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار، بل بين حاجاته الاستهلاكية الضرورية والكمالية، وعلى اعتبار أن الادخار على علاقة مع الاستهلاك – بانعدام المرونة بينهما – فإن الادخار يكون أول ضحايا الضريبة، ومن ثم تنخفض الودائع المصرفية[1]، وبالتالي فإنه يجب معاملة الادخار معاملة ضريبية تفضيلية وموجهة، حيث أن فرض الضريبة على الاستهلاك و إعفاء الودائع الادخارية منها والاعتماد على الضرائب غير المباشرة هو الوضع الأمثل لتشجيع الادخار.

وفي سورية كان دخل الاستثمار معفى من الضريبة، ولكن مؤخراً فرض على هذا العائد ضريبة يقتطعها المصرف من المودع لديه تبعاً لفترة الإيداع وحجم الأموال المودعة بنسبة لا تتجاوز ١% من العائد، ورغم ذلك فإن تأثير الضرائب في إمكانية الادخار في سورية هو تأثير ضعيف وذلك بسبب انخفاض قيمة الضريبة المفروضة على الودائع الادخارية.

و يتباين تأثير الضريبة في إمكانية الادخار، ولا توجد حالة ثابتة وإنما تختلف من اقتصاد لآخر تبعاً للظروف الاقتصادية، لذلك يجب إيجاد السياسة الضريبية المناسبة لمتطلبات الوضع الاقتصادي تبعاً لمرحلة النمو الاقتصادي التي يمر فيها البلد.

في الدول المتقدمة يتم إيضاح وتعريف الأهداف التي يسعى فرض الضريبة إلى تحقيقها، وذلك لوجود قدر كبير من الوعي والالتزام من قبل الأفراد بالضريبة، حيث يوجد أوعية متنوعة

---

١ - كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي، دار الرضا للنشر، دمشق،، ص ٧١.

للضريبة تؤمن احتياجات الأفراد في المستقبل من خطط تأمين التقاعد[1]، والإعفاء الضريبي لعائد الودائع الادخارية هو أحد متطلبات التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تواجه الدول النامية هي وضع السياسات اللازمة لتوفير الحد الأدنى من الاستثمارات التي تتناسب مع النمو السكاني، حيث أن زيادة معدلات الادخار تسهم بالتراكم الرأسمالي الذي يعد الحل الأمثل لزيادة معدلات التنمية في الدول النامية.

أما القروض العامة فسهلة المنال بالنسبة للمدخرين الصغار، تجعل الأفراد يدخرون عوضاً عن الإنفاق، كما تجذب المستثمرين أيضاً لانخفاض المخاطرة ولإمكانية تحويل سندات هذه القروض إلى سيولة بسرعة[2]، فالقروض العامة التي تطرح للتداول في البورصة تشجع صغار المدخرين على تداولها نظراً للعائد المتحقق من جهة، ولانخفاض المخاطر من جهة أخرى، وهنا يجب أن يكون معدل التضخم منخفضاً لتشجيع هذا النوع من الادخار.

المطلب الخامس: العوامل الأخرى المؤثرة في حجم المدخرات المحلية:

بالإضافة للعوامل السابقة هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تلعب دوراً هاماً في التأثير على حجم المدخرات المحلية، وقد تعمل باتجاهات معاكسة للعوامل السابقة، أو يمكن أن تتجه بشكل مساند.

أولاً: تأثير التضخم في حجم المدخرات المحلية:

اختلف الاقتصاديون في تحديد أثر التضخم Inflation في السلوك الادخاري بشكل عام وفي الطلب على الودائع المصرفية بشكل خاص، حيث يرى البعض أن التضخم وما يسببه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار و تدهور في القوة الشرائية للنقود إنما يخلق جواً نفسياً يساعد على زيادة الاستهلاك، مما يضعف رغبة الفرد في الادخار بشكل عام [3]، ويفقد اتجاهه نحو الأوعية الادخارية التي تعرضها المصارف التجارية والمؤسسات الادخارية الأخرى، أو عندما يشعر المدخرون أن العائد على مدخراتهم أقل من معدلات التضخم السائدة. وعلى العكس يرى البعض الآخر من الاقتصاديين أن التضخم وتوقعات ارتفاع معدلاته إنما يؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الطلب على الأوعية الادخارية المصرفية. وعموماً فإن التضخم يؤثر سلباً على الادخار

---

1 - Framics, J.Clark: Investments, MCGRAW, Hill book company, New York, 1991, p 15.

٢ - نيربي، محمود: الاقتصاد المالي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ١٩٩٥، ص ١٢٩-١٣٠.

٣ - عطون ، مروان: أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر ، ١٩٩٢، ص ٢١٢.

وعلى الودائع المصرفية، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ازدياد الاستهلاك وبالتالي انخفاض الادخار، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع المصرفية، إلا أن دراسة تحليلية في أوروبا أظهرت العكس حيث أن زيادة التضخم بنسبة ١٠ % أدت إلى زيادة معدلات الادخار من قبل الأفراد بنسبة ٥% ، وهي حالة نفسية يلجأ إليها الأفراد بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للنقود[١]، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يدفع المجتمع إلى التشاؤم والخوف من المستقبل مما يشجع أفراده على الادخار، كما يفسر البعض حقيقة ذلك إلى محتوى نظرية البحث ونظرية عدم توازن الاقتصاد الكلي، حيث تعتقد النظرية الأولى أن المستهلك سوف يتعامل مع حدوث التضخم بتأجيل الشراء لحين البحث عن السلع البديلة، ونظراً لأن البحث يحتاج إلى وقت معين لذلك فإن الإنفاق الاستهلاكي سوف يتجه للانخفاض ليزداد بالمقابل الادخار، في حين أن النظرية الثانية تفترض أن التضخم سوف يزيد من الطلب الإجمالي على السلع والخدمات، ومع بقاء العرض ثابتاً وغير مرناً فإن زيادة الطلب سوف يخلق طلباً إضافياً على السلع البديلة، مما يجبر المستهلكين على تأجيل استهلاكهم الحالي إلى المستقبل حيث يزداد الادخار.

وفي سورية، فإن ارتفاع معدل التضخم لم يصاحبه ارتفاع في قيمة الدخل المتاح بالشكل المطلوب، مما يؤثر في إمكانية الادخار وحجم المدخرات المحلية، فكلما ازداد التضخم يزداد الميل للاستهلاك وينخفض الادخار والودائع المصرفية كما هو الحال في عام ٢٠١٢ حيث ارتفع معدل التضخم في سورية وارتفعت أسعار السلع الأساسية، وتراجع حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، ويعزى ارتفاع أسعار السلع إلى ما يشهده العالم من أزمات واضطرابات مختلفة ابتداءً من أزمة الديون لدى الدول الأوروبية وتداعياتها السلبية على النمو في منطقة اليورو خصوصاً والاقتصاد العالمي عموماً[٢].

ثانياً: تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية:

من أهم سمات النشاط المصرفي المعاصر هي التنوع في الخدمات المصرفية كماً ونوعاً، وذلك سواءً عند فتح الحساب الجاري أو فتح حساب التوفير أو عند الإيداع في الحساب أو عند السحب منه، ويعد هذا العامل أساسياً في جذب العملاء وتنمية الودائع، وتهتم المصارف كثيراً بعملية الترويج والتسويق للخدمات التي تقدمها، كما تعير اهتماماً للعلاقات العامة، والاهتمام بالعملاء

1 - R.T. Clements: Saving in Newzealand During inflationary Times, Journal of Business and Economic Statistic (Vol . 3 . No.3 , july 1995) , p . 188.

٢- تقرير التضخم، مصرف سورية المركزي، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، شباط، ٢٠١٢، ص ٤.

باعتبارهم سادة السوق وفق المفهوم الحديث للتسويق، وتضع شروطاً خاصة في العاملين لديها بحيث تربط وظائفهم مع العملاء مباشرةً من حيث: التعليم والخبرة والتركيب النفسي، بالإضافة إلى ذلك تهتم المصارف بتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها بهدف تقديم أفضل الخدمات للجمهور، ومن قبيل الخدمات التي تقدمها المصارف والتي تكون عاملاً مهماً في جذب العديد من المودعين للمصرف ما يلي:

- تقديم نظام السحب من الحسابات الجارية في غير أوقات العمل الرسمية.
- تقديم خدمات الصناديق الحديدية.
- توفير مكان انتظار السيارات في المناطق المزدحمة.
- السماح بالحصول على مبالغ بسيطة بدلاً من السحب من الودائع.
- السماح بالاقتراض على الوديعة بدلاً من كسرها وخسارة الفائدة عليها، وهذا القرض يعرف بقرض التأمينات النقدية.

وهذه العوامل وغيرها تكون أساسية للمودع في تفضيله التعامل مع مصرف دون الآخر، وفي زيادة حجم ودائعه نتيجة زيادة حجم الادخار.

ثالثاً:إدراك الجمهور بأهمية التعامل مع النظام المصرفي أو انتشار العادة المصرفية:

إن الاهتمام بالأنظمة المصرفية، والتعامل معها يكون أوسع في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول النامية، فالبلدان التي تكون فيها الثقافة المصرفية أو العادة المصرفية شائعة، تميل أنظمتها المصرفية إلى التطور والازدهار، نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة والتعليم و ارتفاع مستوى الخدمة المصرفية، وإن انتشار الوعي المصرفي يؤدي إلى تيسير مهمة الجهاز المصرفي في جذب وتنمية الودائع، ويوصف مستوى الوعي المصرفي في سورية بأنه ضعيف، شأنه شأن بقية الدول النامية، وتقتضي الإشارة إلى أن المصارف التجارية مسؤولة بشكل مباشر في تعميق الوعي المصرفي من خلال العمل الجاد بالاتصال الواسع مع عموم الأفراد والقطاعات الاقتصادية و إطلاعهم على المزيد من الخدمات التي يمكن أن يقدمها المصرف[1]، فالوعي المصرفي ورغبة الأفراد بالتعامل مع الجهاز المصرفي في سورية ترتبط بالخدمات المصرفية وبوجود فروع مصرفية منتشرة في كل المناطق والأحياء بالإضافة إلى تسهيل التعامل، أما تعقيد إجراءات التعامل المصرفي وبعد المسافة عن أماكن العمل والسكن لا يشجع على زيادة الوعي المصرفي.

---

١ - الزبيدي، حمزة محمود: إدارة المصارف، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ١٦٦.

رابعاً: موقع المصرف وعدد الفروع والثقة النفسية بالمصرف:

إن للموقع الجغرافي للمصرف ولعدد فروعه تأثير في القدرة على جذب المودعين، ويعتبر موقع الوحدة المصرفية من أهم قوى جذب المودعين المحتملين الجدد بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان لآخر، وازدياد حركة المرور وزيادة الازدحام، فالمقترض لا يهتم بموقع المصرف أي أنه مستعد للانتقال لمسافات طويلة للحصول على القرض، أما المودع فإنه يهتم بقرب الوحدة المصرفية منه ومدى توفر موقف للسيارات فيه أو قريب منه[١].

وبالتالي يجب على المصارف التحرك نحو مواقع وجود الأفراد بدل توزيعها التقليدي في الشوارع الراقية، وإنشاء شبكة فروع بأنواعها المتعددة لزيادة أرصدة ودائعها واجتذاب المدخرات. كما يزداد التعامل مع المصارف كلما زادت ثقة الأفراد والقطاعات الاقتصادية بالمصرف الذي يودعون فيه أموالهم.

خامساً: أثر توزيع الدخل على المدخرات الشخصية:

لاشك أن كيفية توزيع الدخل الوطني تعتبر إحدى العوامل الأساسية التي تحدد الميل للادخار في ظل نظام اقتصاد السوق، حيث أن أصحاب الدخول المنخفضة يقومون بادخار نسبة قليلة من دخلهم، أما أصحاب الدخول المرتفعة فيدخرون نسبة مرتفعة من دخولهم.

وإن توزيع الدخل الوطني هو الذي يؤدي الى ظهور طبقة من الأغنياء تفوق دخولها كثيراً عما تحتاجه من إنفاق استهلاكي وطبقة من الفقراء التي بالكاد تستطيع سد حاجاتها الضرورية، وبالتالي يمكن القول أن توزيع الدخل هو العامل الحاسم الذي يحدد الميل للادخار وذلك أن الادخار يعتبر حتمياً بالنسبة للأغنياء، بينما ينفق الفقراء معظم ما يتلقونه من دخول، لذلك عندما تتركز نسبة كبيرة من الأصول المالية لدى ذوي الدخول المرتفعة، لن يؤثر ذلك في حجم مدخرات هذه الفئة التي تدخر جزءاً كبيراً من دخلها تحت أي ظرف من الظروف، لأنه بالنسبة لبعض الأسر حتى المتوسطة منها، قد يكون امتلاك بعض الأصول دافعاً لامتلاك المزيد منها، فتفضيل الاستهلاك على الادخار يتحول إلى تفضيل للادخار كوسيلة للإسراع في تجميع هذه الأصول المالية، ولكن قد تؤثر هذه الأصول بشكل معاكس في ذوي الدخول المنخفضة، لذلك إن القيمة الحقيقية للأصول المالية تتوقف على مكانتها بالنسبة للأفراد تبعاً لمستوى الدخل، أي أن زيادة أصول الطبقة الوسطى والفقيرة ستؤدي إلى زيادة مدخرات أفراد هاتين الطبقتين، وبالتالي

---

١ - آل علي، رضا: إدارة المصارف – مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ،٢٠٠٢، ص١٤٥.

يزداد التعامل المصرفي وتزداد الودائع المصرفية. كما أن التغير في سعر الفائدة يعمل على زيادة أو تخفيض القيمة الرأسمالية لأشكال الثروة، ويؤثر بشكل كبير في توزيع الدخل، ويعمل هذا الأثر على تغير قيمة الاستهلاك الحاضر والمستقبلي تبعاً للتغير في قيمة الثروة[١].

سادساً: الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

فالاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي يؤدي إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الإقبال والتعامل مع المصارف، فحالة عدم الاستقرار السياسي تؤثر سلباً على حجم المدخرات المحلية حيث تؤدي إلى قلق الناس وميلهم إلى حيازة أموالهم وتقل عملية الإيداع في المصارف، وبالتالي فإن الاستقرار السياسي يبث الثقة والطمأنينة لدى الجمهور مما يدفعهم لإيداع مدخراتهم في المصارف. كما أن ضعف الاقتصاد المحلي و انخفاض مستوى المعيشة نتيجة تدني الدخول وارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض حجم التعامل مع المصارف مما يؤثر بشكل سلبي على المدخرات المحلية، وبالتالي فإن توسع النشاط الاقتصادي وازدهار الاقتصاد وارتفاع مستوى الدخول كل ذلك يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات التي يمكن أن تستقطبها المصارف[٢].

وأيضاً عدم وجود تشريعات مصرفية ومالية ناظمة لعمل المصارف ومشجعة لجذب الودائع يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات المحلية وتدني مستواها، ويبرز دور التشريعات من خلال إلزامها للمصارف بالتقيد بالقوانين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تحديد أسعار الفائدة وسقوف الائتمان ونسب السيولة ونسب الاحتياطي القانوني، وبالتالي فإن المصارف تلتزم بتعليمات وقرارات المصرف المركزي، وإن عدم الالتزام يعرض المصرف لغرامات مالية كبيرة وقد يعرضها للإغلاق[٣].

وبالتالي فإن المصارف تحتاج لكي تنمو وتزيد من حجم ودائعها إلى بيئة مستقرة سياسياً واقتصادياً وتشريعياً.

سابعاً: عوامل ديموغرافية:

إلى جانب العوامل السابقة الذكر هناك مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والتي تؤثر على مستوى الادخار، حيث يرتبط السلوك الادخاري بعوامل ديموغرافية مثل (المهنة –

---

1 - Framics, J.Clark: Investments, MCGRAW, Hill book company, New York, 1991, p 1.

٢ - الحوراني، أكرم ؛ حساني، عبد الرزاق: النقود والمصارف، مرجع سابق، ٢٠١١، ص ١٢٦.

٣- حساني، عبد الرزاق: التسويق المصرفي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،٢٠١١، ص٥٥.

التعليم – الجنس)[1]، فارتفاع مستوى التعليم قد ينمي إدراك الفرد بأهمية الادخار بشكل يؤثر في نمط الإنفاق مما ينعكس في زيادة الميل للادخار. كما يتأثر السلوك الادخاري وبالتالي الطلب على الودائع المصرفية بالتركيبة العمرية للمجتمع، حيث يقوم بالادخار المجموعات العمرية من ٣٥ إلى ٦٠ سنة، أما أقل من ٣٥ وأكثر من ٦٠ سنة فإن الادخار يقل لديهم. كما توجد علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة، فلا شك أن حاجات الأسرة الكبيرة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة، وعلى ذلك فإن مستوى الادخار يزداد بانخفاض عدد أفراد الأسرة مع ثبات الدخل، يضاف إلى ذلك أن قاطني الأرياف أكثر ادخاراً من سكان المدن، نظراً لزيادة استهلاك سكان المدن وتأثرهم بالتقليد، ومن بين العوامل الهامة التي تؤثر على الادخار وتعتبر أكثر شيوعاً في الدول النامية ظاهرة امتداد الأسرة، ويقصد بذلك ارتباط الوالدين والأجداد والأحفاد و الأقارب ارتباطاً وثيقاً، في ظل هذا النظام يسود التزام كل عضو فيه بمساعدة الآخرين وهذا ما يؤثر على الادخار، كما لا يمكن أن نجرد الادخار من تأثير العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية، وتتنوع أسباب دراسة هذه العوامل وفقاً لمستوى تطور اقتصادات الدول، فعلى سبيل المثال يعتبر استخام بطاقات الائتمان منتشراً على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وذلك بدرجة أكبر منه في البلدان النامية والتي تعتمد بشكل أساسي على استخدام العملة في المبادلات، ويرجع ذلك إلى نقص عدد المصارف في الدول النامية وتدني مستوى الوعي المصرفي والمالي[2].

١ - كوين ، عبد الكاظم محسن: العوامل المؤثرة في الطلب المحلي على الودائع المصرفية – دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٩، ص ٤٦.

٢- حساني، عبد الرزاق: التسويق المصرفي، مرجع سابق، ٢٠١١، ص٤٩.

المطلب السادس: أثر المدخرات المحلية في تحقيق النمو الاقتصادي:

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بدراسة أي اقتصاد، وقد ازداد الاهتمام بالنمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التفاوت الكبير في توزيع الدخل و الفروقات بين دول العالم التي انقسمت إلى دول متقدمة ودول نامية.

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الدخل القومي أو الناتج القومي عبر الزمن[١].

والنمو الاقتصادي يتأثر بعدة عوامل، وسوف ندرس هذه العوامل لإظهار مكانة الادخار في التأثير على النمو الاقتصادي، وهي[٢]:

١- **رأس المال المادي**: ويمثل رأس المال المادي حجم الموارد المالية في لحظة معينة، لكن رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن، ويشار إلى عملية الإضافة إلى رأس المال بالتكوين الرأسمالي، وهي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى وتمثل الاستثمار، وبالتالي إن زيادة حجم الاستثمار والتكوين الرأسمالي من العوامل الأساسية لزيادة معدل النمو الاقتصادي، ويأخذ الادخار المحلي دوراً مهماً في توفير الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات المحلية.

٢- **رأس المال البشري:** ويرتبط بنوعية السكان والهرم السكاني لهم، ومستوى التدريب، لذلك يجب الاهتمام بالتنمية البشرية التي تميز الدول المتقدمة عن المتخلفة.

٣- **مدى توفر الموارد الطبيعية:** الموارد الطبيعية هي موارد لا دخل للإنسان فيها، وكلما استخدمت هذه الموارد بكفاءة وحسن استغلال زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

٤- **التخصص وتقسيم العمل:** ويؤدي ذلك لتحقيق حجم كبير للإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً.

٥- **التقدم الفني والتكنولوجي**: من خلال استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات ونظم الإدارة، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي.

وبالتالي فإن الادخار هو أحد الشروط الأساسية لتكوين رأس المال أو الاستثمار الذي يعد أهم العوامل الضرورية لتحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، ولإظهار مكانة الادخار في تحقيق

---

١ - عبد المطلب، عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٤١٦.

٢ - جوراتيني، جيمس؛ أستروب، ريجارد، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ١٩٩٩، ص ٥٨٦ – ٥٨٩.

النمو الاقتصادي بشكل أوضح، نستعرض نظرية مراحل النمو الاقتصادي، وهي نظرية طرحها الاقتصادي " W.W.ROSTOW " عام ١٩٦٠ م، حيث قال أن كل دولة تمر بخمسة مراحل خلال نموها الاقتصادي وهي[١] :

١- مرحلة المجتمع التقليدي: The Traditional Society :

ويستند بنيان هذا المجتمع إلى وظائف إنتاجية محدودة قائمة على مستوى بدائي من العلم والتقنية وتسوده قيماً رتيبةً جامدةً، إلا أن المجتمع التقليدي لا يعني مجتمعاً راكداً على الإطلاق، فقد يشهد فترات من التقدم الفني في الإنتاج، غير أنها فترات متباعدة زمنياً ومحدودة الأثر، ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد و تفشي الإقطاع و انخفاض مستوى الإنتاجية، و انخفاض مستوى الدخل الفردي.

٢- مرحلة التهيؤ للانطلاق: The Perequistes for Take-off :

وهذه مرحلة انتقال لا بد أن يمر بها المجتمع التقليدي قبل أن يصبح قادراً على الاستفادة من ثمرات العلم الحديث، وفيها تحاول الدولة كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع، وتتميز هذه المرحلة بارتفاع كبير في الإنتاجية الزراعية، ومن مظاهرها أيضاً استبعاد وسائل الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة و قيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الاهتمام الكبير بالزراعة.

٣- مرحلة الانطلاق: The Take-off Period :

وفيها تسعى الدولة جاهدةً للقضاء على أسباب تخلفها و الانطلاق نحو التقدم وذلك عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية و إحداث تغيير في أساليب الإنتاج و التوزيع و إنشاء الصناعات الثقيلة و النهوض بالزراعة والخدمات، ومن مظاهر هذه المرحلة زيادة حجم الادخار بالنسبة للدخل القومي و زيادة معدلات نمو النشاط الاقتصادي بشكل مستمر، وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد و العمل المتواصل من أجل خلق نهضة اقتصادية.

٤- مرحلة النضوج: Move Towards Maturity :

تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن و تزيد فيها معدلات الاستثمار عن الاستهلاك، ومن مظاهر هذه المرحلة إنشاء الصناعات الأساسية كالحديد و الصلب و الصناعات الكهربائية و ازدهار حركة التجارة الخارجية و نضوج المجتمع فكرياً وفنياً و زيادة متوسط دخل الفرد فيه.

---

١ - بكري، كمال: التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٦.

٥- مرحلة الاستهلاك الوفير: High Mass Consumption :

وفيها تكون الدولة قد بلغت درجةً كبيرةً من التقدم، و يزيد إنتاجها عن حاجتها، و تزداد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ومن مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية و خاصة المعمرة منها، و أيضاً زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

❖ ونلاحظ أن زيادة حجم الادخار يرتبط بالمرحلة الثالثة (مرحلة الانطلاق)، المرحلة التي يمر فيها النمو الاقتصادي لدولة معينة أو لاقتصاد معين، وكلما زاد حجم الادخار تقدم الاقتصاد مرحلة جديدة نحو النمو الاقتصادي، فالانطلاق يعبر عن النمو ويولد الادخار، وكذلك زيادة الادخار تدعم النمو الاقتصادي ويصبح ما يسمى الدفع الذاتي بعد الانطلاق حيث يزداد الدخل ويزداد بعد ذلك الادخار، فالمجتمعات المتقدمة بلغت هذه المرحلة، أما المجتمعات النامية فمازالت تعاني من مراحل التخلف ولم تنطلق بعد باستثناء بعض الدول كدول شرق آسيا والبرازيل والأرجنتين.

المبحث الثاني: مفهوم الودائع المصرفية وكيفية خلق نقود الودائع:

تمهيد:

يقوم النظام المصرفي في سورية بتعبئة المدخرات عن طريق ما يسمى بالوديعة المصرفية ، حيث تعد الودائع المصرفية أحد أهم الأشكال الادخارية في معاملات النظام المصرفي، مما يؤكد حقيقة توجه السياسة المصرفية باعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة ادخارية .

ويمكن القول أن السبب في عدم لجوء النظام المصرفي السوري إلى إصدار أشكال ادخارية أخرى مثل شهادات الاستثمار هو حتى لا يضطر إلى زيادة معدلات الفائدة التي تمتاز بها شهادات الاستثمار قياساً بالودائع، ولكن رغم ذلك فقد تم إصدار شهادات استثمار في سورية ولكن فاعليتها ومردودها قليل، و تحول حصيلة شهادات الاستثمار شهرياً إلى صندوق الدين العام من قبل مصرف التسليف الشعبي حيث يقوم الصندوق بالمقابل بتحمل أعباء هذه الشهادات[1]، وبالتالي فإن النظـام المصـرفي السوري قد اختار الاهتمام بالودائع كـوسيلة ادخارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

و تحرص المصارف على تنمية الودائع المصرفية من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، وذلك عن طريق التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط إجراءات التعامل أي السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.

و تقوم المصارف التجارية بالاحتفاظ بأموال الجمهور في شكل ودائع لفترات مختلفة قد تكون قصيرة أو طويلة، إذ تشكل هذه الودائع الجزء الأكبر من موارد المصرف، كما أن هذا الأخير يعتمد عليها في مختلف عملياته كخلق النقود و منح القروض، و ما يجب التعرف عليه في هذا الشأن هو تعريف الوديعة و أهميتها، و كيفية خلق نقود الودائع في المصارف.

---

١ - عبود، نعوم: صندوق الدين العام، منشورات وزارة المالية، دمشق، ١٩٨٩، ص ١٦.

المطلب الأول: مفهوم الودائع المصرفية:

أولاً: تعريف الوديعة المصرفية:

يمكن تعريف الوديعة على أنها التزام من قبل المصرف يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين لشخص معين أو من ينوب عنه عند الطلب أو بعد انقضاء فترة زمنية معينة من إخطار مصرفي، وبناءً على هذا الالتزام يكون المصرف مديناً وصاحب الوديعة دائناً[١].

كما تعرف الوديعة المصرفية بأنها تمثل اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه المودع لديه (المصرف) برد هذا المبلغ عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما يدفع المصرف فوائد على قيمة الوديعة[٢].

وتمثل الودائع النسبة الأكبر من موارد المصرف التجاري، وتعتبر من الموارد الخارجية غير الذاتية للمصرف التجاري[٣].

❖ **أهم خصائص الوديعة المصرفية:**

١. حرية السحب والإيداع: وتعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص الودائع المصرفية حيث يمكن للمودع زيادة أو تخفيض مبلغ الوديعة، أو كسر الوديعة إذا ما اضطر إلى ذلك، ولكن في هذه الحالة يفقد المودع حقه في الفائدة المصرفية على قيمة ما يخفض أو يكسر من وديعته.

٢. يعتبر البعد الزمني في الوديعة مهماً للغاية ، حيث يوجد فاصل زمني بين لحظة الإيداع و لحظة السحب، و هذا الفاصل الزمني له أهمية خاصة من عدة جوانب، فهو يسمح بتحديد مردودية الوديعة بالنسبة للمودع، كما أن هذا الفاصل الزمني يعتبر حاسماً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للمصرف، إذ على أساسه يمكن تقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال.

٣. الوديعة لا تعني تحويلاً للملكية، أي ملكية النقود، فهي دائماً ملك لصاحبها الذي يتخلى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة، أو ينقل حق التصرف فيها و لكن بشكل مؤقت إلى المصرف، و هذا الأخير من حقه استعمال هذه الودائع و لكن في الحدود التي تسمح له بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها.

---

١ - الحوراني، أكرم ؛ حساني، عبد الرزاق: النقود والمصارف، مرجع سابق، ٢٠١١، ص١١٩.
٢- العلي، أحمد ؛ قاسم، عبد الرزاق: قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية (دراسة تطبيقية على الصناعة المصرفية التقليدية السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٩، العدد الأول، ٢٠١٣، ص ٢٥٢
٣ - شرف، كمال ؛ أبو عراج، هاشم: النقود والمصارف، مرجع سابق، ١٩٩٤، ص ١٨٣.

٤. المصرف عادةً يتقيد بتقاليد سر المهنة، و لا يكشف أسرار الودائع إلا لأصحابها أو للسلطات المالية وذلك بموجب قرار من القضاء.

ثانياً: أهمية الوديعة المصرفية:

تعتبر الوديعة هامة من عدة جوانب، سواءً من وجهة نظر الأفراد أو النظام المصرفي أو الاقتصاد ككل، فهي تفتح آفاقاً واسعةً أمام كل الأطراف، حيث تتيح الفرصة لكل واحد منها لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمان و السيولة و الربحية.

و تمثل الودائع آفاقاً لتوظيف أموال البعض، و تساهم في تغطية عجز البعض الآخر، و خلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي.

- **من وجهة نظر الأفراد**:

فالودائع بالإضافة إلى أنها عملية جيدة للحفاظ على النقود من الأخطار الكثيرة المحتملة، فهي بإمكانها أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه أن يحصل عليها إذا احتفظ بالنقود معطلةً بحوزته، و مما يزيد من أهمية الودائع بالنسبة للأفراد تلك الإيداعات المستمرة من طرف النظام المصرفي، و التي تفتح آفاقاً جديدةً فيما يتعلق بتداول و استعمال هذه الودائع، أو فيما يتعلق بالعوائد المترتبة عنها، و قد أدت المنافسة الموجودة بين المصارف إلى زيادة اهتمام الأفراد بإيداع أموالهم نظراً للخدمات التي يحصلون عليها من طرف النظام المصرفي كنتيجةٍ للعلاقة الموجودة بينهما.

- **من وجهة نظر النظام المصرفي**:

فالودائع تفتح فرصاً واسعةً أمام النظام المصرفي لتوسيع مجالات الاستثمار للأموال المودعة لديه وذلك بإعادة إقراض هذه الأموال واستثمارها بمشاريع تعود عليه بالأرباح والفائدة.

- **من وجهة نظر الاقتصاد ككل**:

إن وجود الودائع يخدم الاقتصاد من عدة جوانب، فهي أولاً تشكل خزاناً كبيراً من الموارد يجنب عرقلة الاقتصاد بسبب شح الموارد، كما أن ذلك يسهل التيسير النقدي للاقتصاد من دون وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم، و من شأن ذلك أن يدفع إلى زرع الثقة في نفوس كل المتعاملين الاقتصاديين سواءً كانوا منتجين أم مستهلكين أو مجرد مدخرين للأموال، مما يساعد على توفير الظروف الضرورية للازدهار الاقتصادي.

فالمصرف هو مؤسسة لتجميع المدخرات وإعادة توظيفها، فكلما ازدادت المصارف وازدادت

الودائع تزداد قدرة الاقتصاد على النمو والتطور، ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وزيادة دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

المطلب الثاني: تصنيف الودائع المصرفية وأسس تبويبها:

و تتحدد أشكال الأوعية المصرفية في تعبئة المدخرات وفق التصنيفات التالية:

أولاً: تصنيف الودائع المصرفية حسب أحجامها[1] :

حيث يقسم هذا المعيار الودائع إلى ودائع صغيرة القيمة، و متوسطة القيمة، و كبيرة القيمة.

ويستفاد من هذا التقسيم فيما يلي:

تحديد السيولة اللازمة لمقابلة احتمالات السحب التي تتباين تبايناً كبيراً بين فئات الودائع، وذلك لتلافي التصفية الجبرية لمحفظة الأوراق المالية للمصرف في وقت غير ملائم للقيام بهذا العمل، ومن ناحية أخرى تحديد أوجه التوظيف التي تتلائم مع سلوك أصحاب الودائع وتصرفاتهم المحتملة، يضاف إلى ذلك ترشيد سياسات المصرف في ترويج خدماته لجذب كافة فئات الودائع، وفي هذا المجال فقد تفيد سياسة الانتشار عن طريق الفروع في جذب الودائع الصغيرة، والتي تتميز عادةً بثبات نسبي أكبر وباحتمالات تحقيق معدل نمو أكبر مستقبلاً، أما إذا كان الجزء الأكبر من ودائع المصارف كبيرة القيمة فتكون ودائعه غير مستقرة وعرضةً للسحب، كما أن تنويع فئات الودائع يساهم في بناء هيكل أسعار الفائدة على الودائع.

ثانياً: تصنيف الودائع المصرفية وفقاً لمواعيد استحقاقها:[2]

١- الودائع الجارية وتحت الطلب Demand Deposits:

يطلق على الودائع تحت الطلب أسماء مختلفة، فالكثيرون يسمونها الحسابات الجارية (Current Accounts)، و حسابات الشيكات، وحسابات عند الاضطلاع (Sight deposit).

وهي ودائع يمكن للعميل السحب منها في أي وقت، ولا يتم دفع فوائد عليها، إلا أنه يجوز وبشروط خاصة دفع نسبة متدنية من الفائدة لبعض العملاء على رصيد الحساب اليومي.

ويتم السحب منها إما بواسطة شيكات أو بواسطة إيصالات صرف أو أوامر دفع يحررها العملاء، ويلاحظ أن هذا النوع من الودائع متزايد من عام لآخر، وبذلك يمكن اعتبار أن جزء منها ثابت ومستقر، ويُقدر وفقاً للخبرة وبالاستعانة بالماضي، وبالتالي يتم توجيهه إلى النشاط

---

١ - قاسم، عبد الرزاق: العمليات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١١، ص٧٠.
٢ - سلطان، محمد سعيد، و آخرون: إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٠٤.

الاستثماري مع الأخذ بالحسبان الظروف الاقتصادية، ويقتضي على المصرف تتبع سلوك هذا النوع من الودائع لرسم سياسة استثمارها بما يتناسب مع خصائصها، حيث يستثمر الجزء المستقر من الودائع في استثمارات طويلة الأجل نسبياً، أما الجزء المتغير أو المتقلب يتم استثماره في استثمارات قصيرة الأجل. وإن لهذا النوع من الودائع أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف، فهي تعد مصدراً لتمويل استثماراته التي تحقق له الأرباح، وتمثل نسبة كبيرة من المعروض النقدي وبذلك تعتبر جزءاً من القوة الشرائية وتستخدم كوسيلة أساسية من وسائل الدفع حتى أطلق عليها النقود المصرفية، ويحتفظ عادةً الناس بهذه النوعية من الودائع لدى المصرف التجارية، وذلك لتنفيذ عملياتهم اليومية أو كاحتياطي لمواجهة الظروف الطارئة أو لتمويل المشتريات والإنفاق في المستقبل[١].

ومجمل القول أن هذه الودائع يتم السحب عليها نقداً أو سحب شيكات أو تحويل مباشر لحساب آخر إلى جانب الوسائل الأخرى، ويتم السحب النقدي عادةً بمبالغ صغيرة ولا تمثل نسبة كبيرة من السحوبات، أما السحب بالشيكات أو التحويل المباشر لحسابات أخرى فإنه يمثل النسبة الكبرى من السحب، وتزداد أهمية هذه النسبة بتزايد الوعي المصرفي وخاصة الشيكات التي تكون مرغوبة أكثر، وحينها تكون هنالك عقوبات رادعة لسحب شيكات بدون رصيد، أما التحويل فمثله مثل تحويل مبالغ معينة من حساب شخص ما بناءً على تعليمات منه إلى شركة التأمين مثلاً أو أي جهة أخرى. وتصدر دفاتر الشيكات للحسابات الجارية بناءً على طلب العملاء ووفق شروط المصرف، وفي بعض الحالات يجوز كشف الحسابات الجارية من باب حسن التعامل مع بعض العملاء.

٢- الودائع لأجل: Time Deposits:

وتوضع هذه الودائع لأجل زمني يتم الاتفاق عليه وقت فتح الحساب لدى المصرف، وبعض المصارف تحدد المبلغ أو الحد الأدنى من المبلغ لهذا النوع من الوديعة.

ويحتسب عليها فوائد حسب السعر المحدد والذي يتناسب ومدة ربط الوديعة وحجم مبلغها والتعليمات والقوانين المعمول بها.

وفي حال قيام العميل بسحب الوديعة أو جزء منها قبل الاستحقاق تخفض الفوائد المتفق عليها أو يفقد العميل حقه في تلك الفوائد، ولا يوجد شيكات لهذا النوع من الودائع.

---

١ - عبد الله، خالد أمين ؛ الطراد، إسماعيل إبراهيم: إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٧٢.

٣- الودائع الخاضعة لإشعار:

وهنا يقوم المودع بإرسال إخطار للمصرف يشعره بالسحب قبل فترة زمنية معينة قد تكون أسبوع أو شهر مثلاً لجزء من الوديعة، وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل.

ويمكن للعميل صاحب هذا النوع من الودائع أن يسحب وديعته أو جزء منها قبل انقضاء مدتها الزمنية، ولكن في هذه الحالة تخفض الفائدة المتفق عليها على هذه الحسابات .

وتتفاوت معدلات الفوائد على هذا النوع من الودائع من حساب لآخر تبعاً لمبلغ الإيداع ومدته، ولا تصدر شيكات على هذه الودائع لا يمكن كشفها.

٤- شهادات الإيداع المباعة:

شهادة الإيداع المباعة هي الشهادة الصادرة عن المصرف بحيث يقوم المصرف بإصدارها، ويشهد بموجبها أن العميل قد قام بإيداع مبلغ محدد لديه ولمدة محددة من تاريخ إصدارها لتاريخ استحقاقها وبسعر فائدة محدد، ويتم تداولها بالتظهير.

وتصدر شهادات الإيداع بناءً على طلب العميل وبمبلغ لا يقل عن حد معين ولفترة زمنية لا تقل عن ثلاثة شهور، كما ويمكن للمصارف أن تصدرها بشكل دوري وتعلن عنها.

ويتم دفع فوائد شهادات الإيداع بتواريخ استحقاقها، وهي قابلة للتداول قبل تاريخ استحقاقها، وتمتاز شهادات الإيداع بالسيولة العالية والأمان والمرونة وتعدد الآجال وتنوع الإصدارات.

٥- ودائع التوفير: Savings Deposits:

وهي الودائع التي تجمع بين خصائص الودائع الجارية والودائع لأجل من حيث أن لها فائدة ولكنها أقل من فائدة الودائع لأجل، ويجوز السحب منها متى أراد مودعها ذلك، وهي إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار عالمي واسع النطاق، وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات منها: صغر مبالغها، وكثرة حساباتها، وازدياد نموها مع نمو الوعي المصرفي والزيادة في الدخل، وبالرغم من أن هذا النوع من الودائع يكبد المصرف نفقات تزيد في نسبتها عن الودائع الأخرى فإن المصارف تحبذ تلك الودائع لأنها تخلق الوعي الادخاري وتدعم الوعي المصرفي حيث يستخرج لكل مودع دفتر يسجل فيه المصرف البيانات المميزة للعميل وما يودعه وما يسحبه من حسابه وما يستحق له من فائدة والتاريخ الذي يتم فيه ذلك، وتتميز حسابات التوفير بانخفاض الحد الأدنى للإيداع انخفاضاً كبيراً [١].

---

١ -العجلوني، محمد محمود: البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ١٧٩.

تفتح حسابات التوفير لجميع فئات العملاء الأفراد وغير الأفراد والقُصر بمبلغ لا يقل عن حد معين، وتحسب الفائدة على أقل رصيد يومي في الحساب، وهي فائدة ذات معدل ثابت وموحد لجميع العملاء، ولا يجوز كشف حسابات التوفير، ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها.

ثالثاً: تصنيف الودائع المصرفية حسب النشاط الاقتصادي للمودعين:[1]

١- ودائع المنشآت التجارية:

تتماشى حركة الودائع بالنسبة إلى هذا النوع وفقاً لطبيعة النشاط التجاري وما يتصف به من استقرار أو تقلب، لذا ينبغي دراسة ظروف وأوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة مع المصرف لتقدير توقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها، وبالتالي وضع السياسات التي تتلائم وظروف هذه الفئة سواءً من حيث السيولة المطلوبة أو استثمار هذه الودائع.

٢- ودائع المنشآت الصناعية:

ويرتبط السحب بالنسبة لهذه الفئة بالدورة الإنتاجية، فمع بداية الدورة الإنتاجية تتزايد السحوبات لشراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتبات، ومع إتمام الدورة الإنتاجية تبدأ الودائع في التدفق نتيجةً للمبيعات النقدية وتحصيل الديون والمستحقات الأخرى، ولا بد من متابعة سلوك هذا النوع من الودائع للموائمة بين متطلبات السيولة والربحية.

٣- ودائع المنشآت الزراعية والمزارعين:

وتتأثر هذه الودائع بمواسم الزراعة، حيث تزداد السحوبات مع بداية موسم الزراعة ثم تتزايد الودائع مع بيع المحصول، وقد يحدث سحب منتظم وموسمي من قبل المزارع لمواجهة النفقات الشخصية التي ترتبط ببداية الموسم، وعموماً لا تشكل هذه الودائع حالياً أهمية بوجود المصارف الزراعية المتخصصة.

٤- ودائع المنشآت الخدمية:

وهي الخاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة، فقد يحتاج أداء الأنشطة لهذه المنشآت إلى مبالغ كبيرة ولعمليات التجديد والتوسع، لذا لابد من رسم سياسة السيولة واستثمار الودائع بالنسبة لهذه الفئة.

---

١ - سلطان، محمد سعيد، و آخرون: إدارة البنوك، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ١١٢.

٥- ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين:

كودائع الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين والمقاولين، وهذه الودائع متزايدة باستمرار، أما ودائع العاملين والتي تتمثل بالرواتب المحولة إلى المصارف فهي تسحب في غالب الأحيان في الأيام القليلة التالية للإيداع.

المطلب الثالث: كيفية خلق نقود الودائع: The Creation Of Money

إن الوظيفة التي تقوم بها المصارف والتي تتمثل في قبول الودائع وإعادة إقراضها تمكنها من القيام بعملية خلق النقود أو خلق الودائع، حيث تعتمد المصارف جميعها على هذه الوظيفة الحيوية، لأنها لا تقرض من أموالها الخاصة، وتحدث عملية خلق النقود عندما يقبل المصرف مبلغ ما كوديعة، ويقوم بإقراض المبلغ الفائض عن الاحتياطي القانوني لشخص ما، ثم يقوم هذا الأخير بإعادة إيداع هذا القرض في هذا المصرف أو في مصرف آخر ينتمي إلى الجهاز المصرفي. يسمى المبلغ الذي يودع في المصرف للمرة الأولى الوديعة الأصلية أو الوديعة الأولية، بينما يطلق على الودائع التي يتم إيداعها من خلال القرض الممنوح من الوديعة الأصلية اسم الودائع المشتقة.

أولاً: فكرة نقود الودائع:

عندما تقوم المصارف التجارية بمنح الائتمان فإنها بذلك تضع كمية من الوسائل النقدية تحت تصرف المقترضين منها، وتمنح المصارف التجارية ائتمانها بطريقتين مختلفتين[١]:

الأولى: أن يقوم المصرف بدفع قيمة القرض للمقترضين دفعةً واحدةً أو على عدة دفعات في شكل نقود قانونية من كمية النقود القانونية التي تكون في حوزته وداخل خزائنه، وفي هذه الحالة يكون كل ما يحدث هو مجرد عملية نقل مبلغ من النقود من حوزة المصرف إلى حوزة المقترض دون أن يطرأ أي تغير على إجمالي كمية النقود المعروضة.

الثانيـــة: أن يقوم المصرف بإعطاء المقترض الحق في أن يسحب عليه مبالغ في حدود قرضه وذلك بواسطة الشيكات أو الحوالات، والمقترض يمكنه استخدام هذه المبالغ بواسطة الشيكات أو

---

١ - محمد هاشم، إسماعيل: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٣٧.

الحوالات في تسديد قيمة السلع والخدمات التي يريد الحصول عليها تماماً كما لو استخدم النقود القانونية طالما أن الشيكات و الحوالات تُقبل وتُستخدم للسداد.

وهنا نجد أن مجموعة من المدفوعات قد تمت دون استخدام النقود القانونية، ذلك باستخدام نقود أخرى يخلقها المصرف هي نقود الودائع أي رصيد المقرضين، أو الودائع التي خلقها المصرف بقيوده المحاسبية في دفاتره.

و مما سبق نستنتج أن القاعدة التي ينطلق منها المصرف التجاري في إنشاء نقود الودائع لا تختلف كثيراً عن تلك التي يستعملها المصرف المركزي في إنشاء النقود القانونية، فإذا كان هذا الأخير لا يقوم بعملية الإصدار إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول، فكذلك الشأن بالنسبة للمصرف التجاري الذي لا يستطيع إنشاء نقود الودائع إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول هي النقود القانونية ذاتها، و يحصل على هذه النقود في شكل ودائع من الأفراد و الشركات، و إلى غير ذلك من الهيئات، و ترجع قدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وانفرادها بهذه الخاصية إلى سببين رئيسين:

- الثقة في قدرتها على رد الوديعة في أي وقت.
- وجود طلب على القروض التي تقدمها ، فتقديم القروض هو الذي يخلق الودائع.

ولهذا فان عملية خلق الودائع تمثل عاملاً حيوياً للحياة الاقتصادية إذ يمكن من خلالها [١] :

١- إعادة التوازن بين الادخار والاستثمار لحماية الاقتصاد من التدهور.

٢- تمويل النمو عن طريق الوسائل التي توفرها.

في الواقع إن البنك لا يستطيع منح القروض إلا إذا كان لديه فائض احتياطي، وعند قيام البنك بمنح قرض فإنه بذلك يخلق وديعة تحت الطلب للمقترض، وخلق الودائع تحت الطلب يخفض من فائض الاحتياطي، وذلك لأن الودائع الإضافية التي سببها القرض استخدمت جزءاً من الاحتياطي الزائد للبنك[٢].

و بعد هذه المقدمة المختصرة عن عملية خلق الودائع سوف نعرض إمكانية قيام كل من المصرف المفرد و المصارف مجتمعةً بالقيام بتلك العملية.

---

1 - A. P. Thirlwall: Finacing Economic Development (London: Macmillan Press Ltd ., 1976) , p. 22.

٢ - الحريري، محمد خالد ؛ الجزائرلي، ليلى: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ٢٠١٢، ص ٢٥٦.

ثانياً: آلية خلق نقود الودائع:

تتباين المصارف التجارية في قدرتها على خلق النقود الائتمانية فيما إذا عملت مجتمعةً أو ككيان واحد، أو إذا ما تم النظر إلى المصرف التجاري كمؤسسة منفردة داخل الاقتصاد، وعليه سوف نعرض هذه العملية والتي تنفرد بها المصارف التجارية وتميزها عن غيرها وذلك باستخدام مقياس (M1) لقياس كمية النقود المتداولة بهدف سهولة التحليل، وذلك كما يلي:

١- نقود الودائع في حالة وجود تسرب نقدي (حالة المصارف التجارية المجتمعة):

هناك ظاهرة أخرى تحدد قدرة المصارف التجارية على إنشاء نقود الودائع، تلك الظاهرة هي ظاهرة التسرب النقدي، و هي تعبر عن خروج النقود القانونية إلى خارج النظام المصرفي، و تحدث هذه الأمور مثلاً عندما يقرض المصرف شخصاً معيناً و يقوم هذا الأخير بسحب نقوده و استعمالها خارج إطار الدائرة المصرفية، فيقوم هذا بحرمان النظام المصرفي من استعمالها، و نستطيع القول أن نسبة التسرب النقدي هي تلك النسبة من النقود القانونية المصدرة من طرف المصرف المركزي المتداولة خارج دائرة النظام المصرفي، و تُحدد هذه النسبة بواسطة عوامل كثيرة من أهمها عدم انتشار الثقافة و التقاليد و العادات المصرفية بين حائزي النقود، و تفضيلهم عند تسوية المعاملات استعمال النقود القانونية من يد إلى يد.

و يؤثر تسرب النقود إلى خارج النظام المصرفي ككل على قدرة هذا الأخير على إنشاء النقود بنفس الشكل الذي يؤثر به الاحتياطي الإجباري على ذلك، فكلما زادت نسبة التسرب النقدي كلما قلت قدرة النظام المصرفي التجاري على خلق نقود الودائع، و العكس صحيح.

وتنشأ قدرة المصارف التجارية مجتمعةً على خلق الودائع من خلال ملاحظتها من أن المودعين (أصحاب الودائع الأولية) لا يسحبون ودائعهم كلهم في فترة واحدة، ومن خلال التجربة لاحظت المصارف ما يلي[١]:

١- مقدار ما يسحب من الودائع في فترة واحدة يقل عن مجموع هذه الودائع في الظروف **العادية**.

٢- الإيداع والسحب عمليتان مستمرتان، و إن ما يُسحب من نقود يمكن تغطيته بما يودع منها.

٣- إن المصرف يستطيع أن يقرض من هذه الأموال جزءاً كبيراً من أموال الودائع بعد أن يحتفظ بما يتراوح بين ١٠% - ٣٠% من مجموعها لتغطية طلبات الساحبين.

---

١ - رمضان، زياد: إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان، ١٩٩٥، ص ٣٣.

ولإلقاء الضوء على ميكانيكية عملية خلق الودائع في حالة المصارف مجتمعةً، نفرض أن أحد المودعين قد أودع مبلغ من المال في وديعة جارية لدى أحد المصارف التجارية العاملة، قيمتها (١٠٠٠٠٠) ليرة سورية، وقام المصرف باستخدام هذه الوديعة بتقديم قرض إلى شخص آخر، بعد أن استقطع منها نسبة الاحتياطي القانوني لضمان السيولة الكافية لتغطية الطلب عند السحب، وبمقدار ٢٠% من أصل الوديعة، أي أن القرض المقدم سوف يبلغ:

(١٠٠٠٠٠ * ٢٠% = ٢٠٠٠٠ ليرة سورية) مقدار الاحتياطي.

(١٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠ ليرة سورية) مقدار القرض المقدم.

ولنفرض أن الشخص المستلم للقرض (٨٠٠٠٠ ليرة سورية) قام بشراء سلعة من شخص آخر حيث قام هذا الشخص الآخر بإيداع المبلغ لدى أحد المصارف التجارية أو لدى فرع المصرف السابق، حيث يقوم المصرف الجديد أو الفرع باقتطاع نسبة ٢٠% وإقراض الباقي لشخص آخر، وهكذا تستمر عملية التناقص في أصل قيمة الوديعة الأصلية عند إيداعها في المصرف وحجز المصرف ٢٠% احتياطي وإقراض الباقي، حيث تستمر هذه العملية وفق البيانات التالية: (الأرقام افتراضية من طرف الباحث):

الجدول رقم (٤): آلية خلق النقود المشتقة أو الائتمانية - حالة المصارف مجتمعةً - (ليرة سورية):

رقم الوديعة	مقدار الوديعة الجارية	نسبة الاحتياطي القانوني ٢٠%	المبلغ المستخدم للإقراض من المصرف
1	100000	20000	80000
2	80000	16000	64000
3	64000	12800	51200
4	51200	10240	40960
5	40960	8192	32768
6	32768	6553.6	26214.4
المجموع	500000	100000	400000

المصدر: الزبيدي، حمزة محمود: إدارة المصارف، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ١٢٨.

من التحليل السابق نجد أن المصارف التجارية استطاعت أن تخلق ودائع من أصل الوديعة الأولية بمقدار (٥٠٠٠٠٠) ليرة سورية، أي أن المصارف التجارية استطاعت أن تخلق خمسة

أضعاف الوديعة الأولية البالغة (١٠٠٠٠٠) ليرة سورية، أي أن التغير الكلي في الودائع قد تضاعف عدة مرات وهو ما يعرف بمضاعف الودائع أو الائتمان، وهي عملية مهمة للاقتصاد الوطني، حيث تمت إضافة نقود جديدة بدون الحاجة إلى عملية إصدار نقدي جديد.

إلا أن هذه النتيجة التي تم التوصل إليها ليست حتمية وغير واقعية وذلك للأسباب التالية[١]:

١- إن أحد أهم افتراضات عملية خلق النقود هو أن يتم التعامل كله من خلال المصارف، ولكن في الواقع قد يكون هناك تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الائتمان والودائع الجديدة التي تنجم عن الوديعة الأولية، أو ما يسمى بالودائع المشتقة.

٢- إن عملية منح المصارف لقروض بمقدار الاحتياطات الفائضة عن مقدار الاحتياطي الإلزامي قد لا تتحقق في كل الحالات، فذلك يعتمد على الوضع الاقتصادي وعلى توقعات المصارف والعملاء.

٣- في هذا التحليل تم افتراض مقياس (M1) لقياس كمية النقود المتداولة، فإذا تم تغيير هذا الافتراض فإن قيمة مضاعف الودائع (أو الائتمان) ستتغير.

ويمكن الوصول إلى مقدار الوديعة المشتقة من خلال تحليل المعادلة الآتية:

الودائع المشتقة =(الوديعة الأولية - مقدار الاحتياطي القانوني) \ نسبة الاحتياطي القانوني

فإذا فرضنا الرموز التالية: الوديعة المشتقة = ق ، نسبة الاحتياطي القانوني = س ، الوديعة الأولية = ع ، مقدار الاحتياطي القانوني = ع س

فإن : ق = (ع - ع س) \ س = (ع \ س) - (ع س \ س) ⟸

ق = (ع \ س) - ع

وبالتطبيق على المثال السابق نجد أن:

ق = (١٠٠٠٠٠ \ ٢٠%) - ١٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠ ليرة سورية .

وبما أن الودائع المشتقة هي إضافة لأصل الوديعة الأولية، فإن :

مجموع الودائع = الودائع المشتقة + الوديعة الأولية

= ٤٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ ليرة سورية.

ومن خلال المعادلة السابقة يمكن التوصل إلى مقدار الاحتياطي النقدي عند نهاية عملية خلق الودائع وفق المعادلة الآتية:

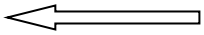
مجموع الاحتياطي النقدي = نسبة الاحتياطي * (الوديعة الأولية + الودائع المشتقة)

= س * (ع + ق)

---

١ - الحوراني، أكرم ؛ حساني، عبد الرزاق: النقود والمصارف، مرجع سابق،٢٠١١، ص١٤٠- ١٤١.

وبما أن ق = (ع \ س) - ع



مجموع الاحتياطي النقدي = ع

من التحليل أعلاه نجد أن قدرة المصارف التجارية مجتمعةً في خلق النقود الائتمانية إنما تعتمد على العوامل التالية:

١- مقدار الوديعة الأولية(ع).

٢- نسبة الاحتياطي القانوني لدعم السيولة (س).

٣- استمرار المصارف التجارية في عملية تقديم القروض والائتمان.

ومع بقاء هذه العوامل ثابتة فإن العلاقات العامة التالية في هذه الحالات هي علاقات صحيحة[١]:

١- يتناسب حجم النقود الائتمانية التي يمكن للمصارف التجارية مجتمعةً أن تخلقها تناسباً عكسياً مع نسبة الاحتياطي القانوني المعمول بها.

٢- يتناسب حجم النقود الائتمانية تناسباً طردياً مع مبلغ الوديعة الأولية.

٣- تضعف قدرة المصارف التجارية على خلق نقود جديدة إذا ما تسرب جزء من الزيادة في مبالغها الأولية إلى التداول.

٢- <u>كيفية إنشاء نقود الودائع بواسطة المصرف التجاري الواحد:</u>

تتحدد قدرة المصرف التجاري الواحد في عملية خلق الودائع بمستوى أقل من قدرة المصارف التجارية مجتمعةً داخل الاقتصاد، وسبب هذا الانخفاض في القدرة يعود إلى عملية تسرب جزء من الائتمان المقدم من المصرف إلى المصارف الأخرى، إذ من غير المتوقع إطلاقاً أن المصرف التجاري عندما يقرض أحد الأفراد أن يفترض أن كامل المبلغ المقدم على شكل ائتمان سوف يعود إليه مرة ثانية، حيث أن المتوقع أن جزء من هذا المبلغ سوف يتسرب إلى المصارف الأخرى، وعليه فإن قدرة المصرف التجاري لا بد وأن تكون أقل ولكن هي موجودة أيضاً، وهي قدرة مهمة وغاية في الأهمية بالنسبة للاقتصاد، ويقوم المصرف بإنشاء نقود الودائع بالاعتماد على عنصرين هما:

- مبلغ الوديعة.
- نسبة الاحتياط الإجباري، و هي النسبة من مبلغ الوديعة التي يحتفظ بها المصرف التجاري في شكل سائل لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين.

---

١ - رمضان، زياد: إدارة الأعمال المصرفية، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ٣٦.

خطوات حساب الودائع المشتقة:

لتوضيح هذه الخطوات لنعيد الحالة السابقة بأرقامها وشروطها، ولكن بافتراض أن نسبة ٢٥% من المبلغ المقدم من المصرف كائتمان سوف يعود إلى المصرف ثانية ليستخدمه في عملية خلق وديعة جديدة، وبافتراض هذه المتغيرات سنحصل على جدول التحليلات الآتية: (الأرقام افتراضية من طرف الباحث):

الجدول رقم (٥): آلية خلق النقود المشتقة أو الائتمانية - حالة المصرف المنفرد - (ليرة سورية):

رقم الوديعة	مقدار الوديعة الجارية	نسبة الاحتياطي القانوني ٢٠%	المبلغ المستخدم للإقراض من المصرف	مقار ما سيعود إلى المصرف من الائتمان كوديعة
1	100000	20000	80000	20000
2	20000	4000	16000	4000
3	4000	800	3200	800
4	800	160	640	160
5	160	32	128	32
المجموع	125000	25000	100000	25000

المصدر : الزبيدي ، حمزة محمود: إدارة المصارف ، مرجع سابق ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٢.

وقد تم التوصل إلى مقدار ما يستطيع أن يقدمه المصرف الواحد من ائتمان من خلال المعادلة الآتية: ت = (ع - ع س) \ (١ - ن + س * ن)، حيث:

ت: مجموع الائتمان الذي يستطيع المصرف تقديمه ، ن: مقدار ما سيعود للمصرف من الائتمان كوديعة ، س: نسبة الاحتياطي القانوني ، ع: الوديعة الأولية.

وبما أن الودائع المشتقة من المصرف المنفرد (ش) تساوي مجموع الائتمان الذي يستطيع المصرف تقديمه (ت) مضروباً في نسبة ما يعود إليه من الائتمان (ن) فإن:

ش = ت * ن وبالتعويض بقيمة (ت) حسب المعادلة أعلاه، نجد:

ش = {(ع - ع س) \ (١ - ن + س * ن)} * ن

وبالتطبيق على حالة المصرف السابقة نجد أن:

ت = (١٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ * ٠.٢٠) \ (١ - ٠.٢٥ + ٠.٢٠ * ٠.٢٥) = ١٠٠٠٠٠ ليرة سورية، أما قيمة الودائع المشتقة (ش) فإنها تبلغ:

ش = {(١٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ * ٠.٢٠) \ ١ - ٠.٢٥ +٠.٢٠ * ٠.٢٥)} * ٠.٢٥ = ٢٥٠٠٠ ليرة سورية.

وبما أن مجموع الودائع الائتمانية في دفاتر المصرف تساوي الوديعة الأولية + الودائع المشتقة،فإن مجموع الودائع الائتمانية = ١٠٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠ = ١٢٥٠٠٠ ليرة سورية.

و مما سبق نجد أن العلاقات التالية التي يمكن أن تكون بين (ش) وبين (ن) صحيحة[1]:

١- إذا كانت (ن) تساوي صفراً فإن المصرف الواحد لا يستطيع أن يخلق نقوداً ائتمانية مهما كانت قيمة الوديعة الأولية أو قيمة نسبة الاحتياطي.

٢- تتناسب قدرة المصرف المنفرد على خلق الودائع الائتمانية (ش) تناسباً طردياً مع (ن) حتى إذا ما بلغت قيمة (ن) ١٠٠% أي واحد عدد صحيح فإن قيمة (س) تبلغ أقصى مدى لها وهي حالة المصارف مجتمعةً.

٣- تتناسب (ش) **طردياً** مع (ع) في حالة كون (ن) أكبر من الصفر مع بقاء **العوامل** الأخرى ثابتة.

٤- إن قيمة (ن) تزداد كلما كبر حجم المصرف وتعددت فروعه وانتشرت وكبر حجم عملياته، وبناءً عليه فإن قيمة (ش) تتناسب طردياً مع حجم المصرف.

١ - رمضان، زياد: إدارة الأعمال المصرفية، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ٤٠.

ثالثاً: ضوابط عملية خلق نقود الودائع:

إن حرية المصارف التجارية في خلق النقود ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة بقيود قانونية واقتصادية، فرغبة المصارف في تحقيق المزيد من الربح تتوقف على مقدرتها في خلق النقود المصرفية، ولكن هذه المقدرة مقيدة بقيود رئيسية وأخرى ثانوية، وسنوضحها فيما يلي:

١- القيود الرئيسية:

أ- الاحتياطي النقدي المطلوب الاحتفاظ به:

تتوقف قدرة المصارف التجارية على التوسع في خلق الودائع على نسبة ومقدار الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به تلك المصارف في صورة نقود قانونية، سواءً في خزائنها أو لدى المصرف المركزي كأرصدة يفي بها فوراً لدى الطلب، وتختلف نسبة الاحتياطي النقدي من دولة إلى دولة بحسب العرف المصرفي السائد فيها أو وفقاً لما يحدده القانون، ونتيجةً لإلزام المصارف قانوناً بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع في صورة احتياطي نقدي لدى المصرف المركزي، فإن هذه النسبة - وإن كانت تقتصر بوظيفتها في تمكين المصارف من مواجهة طلبات المودعين بالدفع لدى الطلب - لها وظيفة أخرى هامة في النظام المصرفي وهي تحديد قدره المصارف التجارية على خلق الودائع، والتوسع في الائتمان، أي أن القدرة على زيادة أو إنقاص ما لدى المصارف من احتياطي نقدي يتوقف مصيره على سياسة المصارف المركزية، ومن ثم فإن قدرة المصارف على خلق نقود الودائع مرتبط بما يضعه المصرف المركزي تحت تصرفها من الاحتياطات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سلطة المصرف المركزي نفسه ليست مطلقة في كثير من الأحيان فيما يتعلق بتحديد أرصدة النظام المصرفي، وإنما تخضع هذه السلطة للظروف الاقتصادية، ودرجة النمو المصرفي في البلاد والتي تختلف من بلد لآخر.

ب- المدى الفعلي لخلق الودائع:

هناك عدة عوامل تؤثر على قدرة المصرف في تحقيق المزيد من الربح من خلال قدرتها على خلق النقود، و التي تضع حد معين يصعب تجاوزه، و من أهم هذه العوامل المؤثرة في المدى الفعلي لخلق الودائع نجد:

- حالة السوق من حيث الرخاء أو الكساد، ففي حالة الرخاء تتشجع المصارف على زيادة ودائعها بالقدر المستطاع نظراً لما تدره عليها هذه الزيادة من أرباح، و على العكس في حالة الكساد تميل المصارف إلى تقليل نطاق هذه العمليات لتفادي المخاطر مع ما قد يصاحب ذلك من

إقبال المودعين إلى المصارف لسحب ودائعهم بالرغم مما قد يلجأ إليه المصرف المركزي من تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي.

- التوسع في الودائع مع ما يقابله عادةً من الزيادة في الالتزامات التي يتعين على المصارف مواجهتها، و هذا الأمر يتطلب زيادة الاحتياطي النقدي الموجود في خزينة المصرف لمواجهة حركة السحب الفوري للحسابات الجارية، أو عند انقضاء الأجل للودائع الثابتة.

و على أي حال فإن مدى التوافق بين سلوك المصارف و مقتضيات السياسة الاقتصادية للبلاد في فترات الرخاء و الانكماش تحدد إلى مدى كبير مدى قدرة المصارف على خلق نقود الودائع.

٢- القيود الثانوية:

أ- السياسة النقدية التي يتبعها المصرف المركزي:

إذا رغب المصرف المركزي خصوصاً في فترات الرخاء و التوسع في خلق النقود فإنه يدفع بكميات إضافية من العملة القانونية للتداول في السوق، و من ثم نجد هذه الزيادة طريقها إلى خزائن المصارف التجارية، و تكون أساساً لخلق مزيد من النقود المصرفية.

وعلى عكس الحالة السابقة، فإذا رغب المصرف المركزي خصوصاً في فترات الكساد إتباع سياسة انكماشية، فإنه يقلل من كمية النقود المتداولة في السوق، وبالتالي تضعف حركة المصرف التجارية في خلق الودائع.

ب- مستوى الأسعار في السوق:

لا شك أنه كلما ارتفعت الأسعار في السوق يقبل الجمهور على الاحتفاظ بالعملة القانونية لمواجهة متطلباتهم اليومية، مما يدفعهم إلى سحب المزيد من ودائعهم من المصارف التجارية، مما يضعف مقدرة المصارف التجارية على خلق النقود، و العكس في حالة اعتدال الأسعار أو انخفاضها.

المبحث الثالث: سياسات المصارف التجارية واستراتيجياتها المتبعة لتنمية وجذب الودائع المصرفية وتشجيع الادخار:

تنتهج المصارف مجموعة من السياسات والإجراءات لتنمية وجذب الودائع المصرفية، وتتنوع الخيارات الإستراتيجية التي تنتهجها المصارف وذلك طبقاً لإمكانياتها وطبيعة أهدافها، وخصائصها، وظروف المنافسة سواءً أكانت على المستوى الكلي للمصرف أم على مستوى وحدة الأعمال الإستراتيجية، وفيما يلي عرض لأهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة من قبل المصارف لتشجيع الادخار وجذب الودائع:

المطلب الأول: سياسة الودائع المصرفية:

تحرص المصارف على تنمية الودائع المصرفية وذلك من خلال تنمية الوعي الادخاري والمصرفي، وذلك بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.

وفي إطار تنمية الودائع المصرفية لابد من إتباع سياسة معينة لذلك، والسياسة بالمفهوم العام هي مجموعة من القواعد توضع على مستوى عال من السلطة، وبذلك فهي تخلص الإدارة من ضرورة اتخاذ قرارات جديدة في المشاكل المماثلة، وعندئذ تعتبر السياسة "مديراً" يرد على أسئلة "المرؤوسين" بسرعة، وتترك للرؤساء فرصة التفرغ للمشاكل الجديدة.

ومن أهم السياسات المصرفية هي سياسة الودائع المصرفية ومنها:

١- سياسة الخدمات المصرفية:

وتتناول هذه السياسة كافة الجوانب المتصلة بتحديد أنواع الخدمات المصرفية المقدمة للمودعين مع تطويرها وإضافة أنواع وأشكال جديدة منها لإشباع رغبات المودعين، وبما يكفل تحقيق أهداف المصرف.

٢- سياسة العلاقات العامة:

يقصد بها تلك الجهود التي تبذل للتأثير على جمهور العملاء من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بمعنى أن هذه السياسة لها جانبين: يتمثل الجانب الأول بجمهور العملاء القائمين والمحتملين الذين يسعى المصرف إليهم، ويتمثل الجانب الثاني في أن هذه السياسة تعتبر أداة لنشر المعلومات والأفكار عن المصرف، وشرحها بما يكفل للجميع فهمها.

٣- سياسة ترويج خدمات المصرف:

ومن خلالها يتم الاتصال بالعملاء المحتملين وتعريفهم بخدمات المصرف المختلفة ومواصفاتها وأماكن تقديمها، فالتعامل سلوك مصدره دوافع داخلية تهدف إلى إشباع رغبة أو حاجة معينة لدى المودعين، وهي حاجة مشتقة أو تابعة لحاجة أساسية لهم.

ويسعى النشاط الترويجي للمصرف إلى:[١]

- جذب انتباه المودعين وإعلامهم بالأوعية الادخارية المتاحة بالمصرف.
- عرض ميزات كل وعاء ادخاري موجود بالمصرف وإجراء المقارنة مع الأوعية الادخارية للمصارف الأخرى.
- تعريف المودع بالمنافع المختلفة التي يمكن أن يحققها.
- إقناع المودع بالوعاء الادخاري حتى يبدأ عمليات التقسيم على المستوى الذهني.
- استمرار النشاط الترويجي في تذكير المودع بمزايا الخدمة التي يقدمها المصرف، ومدى قدرتها على الوصول بالمودع إلى درجة إشباع حاجاته الرئيسية.

٤- سياسة الانتشار الجغرافي:

وهي تخطيط نطاق انتشار لخدمات المصرف، والوصول بها إلى أماكن تواجد المودعين، وبما يكفل الاحتفاظ بالمودعين الحاليين وجذب أكبر نسبة من المودعين المحتملين، وتدور هذه السياسة حول نقطتين أساسيتين هما:

- سياسة انتشار الوحدات المصرفية الجديدة.
- مراجعة ودراسة الوحدات المصرفي الحالية.

وفي الوقت الحالي أصبحت مهمة التسويق محل اهتمام الإدارات المصرفية، مما أدى إلى إنشاء إدارة خاصة بالتسويق المصرفي.

١- سلطان، محمد سعيد، و آخرون: إدارة البنوك، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص٢٦٢.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية:

لكي يحافظ المصرف على مصدر تمويله الأساسي ألا و هو الودائع، فإنه يسعى دوماً إلى تنمية هذه الودائع بطرقه و أساليبه المختلفة في إطار استراتيجيات يتبعها تكون مرتبطة بالظروف و البيئة التي تحيط به، و من هنا و لتسليط الضوء أكثر على هذه الفكرة سوف يتم التطرق إلى أهم الاستراتيجيات التي يتبعها البنك لجذب الودائع و المدخرات، مع تقييم هذه **الاستراتيجيات** المتبعة.

أولاً: استراتيجية تقديم الخدمات المصرفية:

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى ربط الخدمات المصرفية باحتياجات السوق المصرفية، وهنا يستطيع المصرف الاختيار بين عدة إستراتيجيات من أهمها ما يلي :

١ـ التغلغل في الأسواق:[١]

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة الحصة السوقية للمصرف من خلال السوق الحالية أي من خلال عملائه الحاليين، ومن الأمثلة على ذلك سعي المصرف إلى حث عملائه الحاليين على زيادة حجم ودائعهم أو حث حاملي البطاقات البلاستيكية التي يصدرها المصرف على زيادة التعامل من خلال شبكة الصرافات التي يملكها. ويقوم المصرف باستخدام هذه الإستراتيجية عندما يجد المصرف بعض نقاط الضعف لدى منافسيه مما يساعده على جذب بعض عملائهم.

٢ـ إستراتيجية تطوير الأسواق:

تستخدم المصارف هذه الإستراتيجية عندما تتجه نحو التوسع في أسواقها بهدف جذب عملاء جدد للمصرف، وتستند هذه الإستراتيجية إلى توسيع شبكة الفروع في المناطق الجغرافية التي تمكن المصرف من الدخول إلى أسواق جديدة توفر فرصة سوقية مناسبة، مما جعل الدخول إلى الأسواق الجديدة أحد التوجهات المهمة لزيادة حجم الودائع المصرفية ومواجهة المنافسين، ومن المعروف أن المصارف التجارية في سورية تتجه نحو التوسع في أسواقها ضمن المحافظات والمناطق السورية، حيث يمتلك المصرف الزراعي أكبر عدد من الفروع، ويبلغ عدد فروع المصرف الزراعي التعاوني (١٠٦) فرعاً في نهاية عام ٢٠١١، وقد بلغ عدد فروع المصرف التجاري السوري في نهاية عام ٢٠١١ (٧٢) فرعاً، كما أن عدد المصارف الخاصة ازداد بشكل سريع حيث بلغ عدد المصارف الخاصة في سورية في نهاية عام ٢٠١١ (١٩٨) فرعاً، وغالباً ما

---

١ - حساني، عبد الرزاق: التسويق المصرفي، مرجع سابق، ٢٠١١، ص ١٣٣.

تعتمد المصارف هذه الإستراتيجية عندما تتغير الظروف السوقية والمناخ المصرفي للتغلغل في الأسواق الحالية أو الدخول في أسواق جديدة[١].

ثانياً: استراتيجية المنافسة السعرية:

تتمثل المنافسة السعرية في دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، و على الرغم من الاعتراف بأهمية المنافسة السعرية في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، فإن التشريعات المصرفية تضع قيوداً على هذه المنافسة، و هو الأمر الذي يقلل من دور هذه الإستراتيجية في جذب الودائع[٢]، مما يوصد الباب أمام المنافسة السعرية كإستراتيجية ممكنة لجذب تلك الودائع، أما فيما يخص أسباب منع أو عدم دفع فوائد على الودائع الجارية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

١- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال:

تتكلف المصارف التجارية بعض التكاليف نتيجة لإدارتها للحساب الجاري للعميل، و تتمثل هذه التكاليف في مصروفات تحصيل المستحقات، و مصروفات سداد المطلوبات، و مصروفات إمساك الحساب، لذا يخشى أن يترتب على دفع فوائد على هذه الودائع أن ترتفع تكلفتها، الأمر الذي يضطر معه المصرف إلى البحث عن فرص استثمار يتولد عنها معدلات عالية للعائد، و هي فرص عادةً ما تكون ذات درجة عالية من المخاطر قد تهدد في النهاية مستقبل المصرف، و في هذا الصدد فقد أثبتت الدراسات التطبيقية أنه لا مجال للشك أنه لولا القيود المفروضة على منح الفوائد على تلك الودائع لارتفعت تكلفة الأموال بالنسبة للمصارف إلى حد كبير[٣].

٢- الحد من المنافسة بين المصارف:

قد يؤدي السماح بدفع فوائد على تلك الودائع أن تتنافس المصارف في رفع معدل الفائدة عليها أملاً في الحصول على حصة ملائمة منها، مرة أخرى يؤدي ذلك على ارتفاع تكلفة تلك الودائع مما يجبر المصرف على توجيه حصيلتها إلى استثمارات تتعرض لدرجة كبيرة من المخاطر أملاً في تحقيق عائد مرتفع يكفي لتغطية تلك التكلفة.

---

١ - نجمة، راما: البنوك الخاصة وليد رقمي في بيئة ورقية، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد ٢٠، تشرين الثاني، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٦٢.

٢- آل علي، رضا: إدارة المصارف – مدخل تحليلي كمي معاصر، مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص١٣٨.

٣-هندي، منير إبراهيم: إدارة الأسواق والمنشآت المالية،الإسكندرية،منشأة المعارف،٢٠٠٢،ص١٠٩.

٣- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:

يؤدي منع دفع فوائد على الودائع الجارية إلى تخفيض تكلفة الأموال، الأمر الذي يشجع المصارف على تخفيض معدلات الفوائد على القروض التي تقدمها للعملاء، و لهذا أثره الفعال على معدلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلد المعني، ومن جهة أخرى فقد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية إلى زيادة الفوائد على القروض الممنوحة والذي يترتب عليه انخفاض الطلب عليها.

٤- الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة و النائية إلى المدن الكبيرة:[١]

تتاح للمصارف التي تمارس نشاطها في المدن الكبيرة فرص أفضل للاقتراض و الاستثمار، و بناء عليه إذا سمح بدفع فوائد على الودائع الجارية، ستكون هذه المصارف أكثر قدرة و استعداد لدفع فوائد عالية على تلك الودائع، و ذلك بالمقارنة مع المصارف التي تتمركز في المدن الصغيرة و النائية، بعبارة أكثر وضوحاً سوف تصبح المدن الكبيرة مناطق جذب لهذه الودائع، بينما تصبح المدن الصغيرة و النائية، مناطق طرد لها بشكل يؤثر على التنمية الاقتصادية ويجعل من الصعب على المستثمرين في تلك المدن الحصول على القروض لتمويل استثماراتهم.

و ما يمكن الإشارة إليه أنه قد حدثت تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة بشأن الفوائد على الودائع الجارية، ففي الولايات المتحدة التي منعت أو حرمت تشريعاتها دفع فوائد على الودائع الجارية من الثلاثينات حتى نهاية السبعينات، عادت لتتيح دفع الفوائد عليها و كان ذلك في نهاية عام ١٩٨٠ م، و بذلك فتحت الباب أمام المنافسة السعرية لجذب الودائع الجارية.

هذا فيما يتعلق بالودائع الجارية، أما بالنسبة لودائع التوفير و لأجل فإن تشريعات كافة الدول تعطي لأصحابها تلك الودائع الحق في الحصول على فوائد على إيداعاتهم، غير أن حرية المصارف ليست مطلقة في شأن تحديد معدل الفائدة التي يحصل عليها المودعين، و ذلك لنفس الأسباب التي سبق ذكرها بشأن منع الفوائد على الودائع الجارية.

و غالبا ما تقوم المصارف بدفع معدلات فوائد متقاربة على تلك الودائع (ودائع التوفير و الودائع لأجل) و ذلك نظرا لشدة المنافسة فيما بينها لجذب مودعين جدد، و هذا التقارب في أسعار الفائدة إلى جانب منح أو تحريم الفوائد على الودائع الجارية يجعل المنافسة السعرية لجذب الودائع المصرفية إستراتيجية غير فعالة.

١- هندي، منير إبراهيم: إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،١٩٩٦،ص١٥٣.

ثالثاً: استراتيجية المنافسة غير السعرية[1]:

رأينا أن المنافسة السعرية لا تعد من بين الإستراتيجيات الفعالة في جذب الودائع بأنواعها المختلفة، لذا من المحتمل أن تتحول المصارف إلى الإستراتيجية البديلة المتمثلة في المنافسة غير السعرية، أي المنافسة التي تقوم على تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية، و مما يزيد من احتمال نجاح هذه الإستراتيجية ما أكدته الدراسات من وجود تباين كبير بين المصارف في مستوى جودة الخدمات المقدمة و أيضاً في تكلفتها، إلى جانب التباين في أنواع الخدمات المقدمة، و مدى تكاملها، و العميل بدوره يعطي قدراً كبيراً من الاهتمام إلى كفاءة المصرف في أداء الخدمات المصرفية، بمعنى أنه لا يمكن أن يستمر في التعامل مع مصرف ما لمجرد أنه يتعامل معه منذ زمن طويل متجاهلاً التكاليف المصاحبة لتلك الخدمات، و لإلقاء المزيد من الضوء على هذه الإستراتيجية سوف نعرض أبرز الخدمات المصرفية التي يمكن أن يعتمد عليها المصرف في جذب المزيد من الودائع:

١- تحصيل مستحقات المودعين:

تعد عمليات التحصيل من أهم أهداف النظام المصرفي، فهي تساعد على تسوية حسابات العملاء و ذلك بالمقاصة بينها دون حاجة لتداول النقود، كما تساعد على توفير الوقت و الجهد الذي تقتضيه عمليات السحب و الإيداع، و تشمل عمليات التحصيل التي يقوم بها المصرف تحصيل الشيكات و تحصيل وسائل السداد الأخرى كالحوالات الداخلية و الكمبيالات.

ونتيجةً لتباين المصارف في سرعة تحصيل الصكوك، وفي مقدار ما يتحمله الزبائن من تكاليف لتحصيلها وتحصيل وسائل السداد الأخرى، فإن المصرف الذي يتميز بالسرعة في عمليات التحصيل وتقليل التكاليف التي يتحملها العميل يكون أكثر قدرةً من غيره على جذب الودائع.

☒ **استراتيجيات المنافسة في مجال التحصيل**:

يعتبر تحصيل مستحقات المودعين من أهم الخدمات المصرفية التي تمثل مجالاً للمنافسة بين المصارف لجذب مودعين جدد، و تتمثل تلك المنافسة في أمرين:

- مدى السرعة في تحصيل مستحقات العميل (المودع).
- نسبة مصروفات التحصيل التي يتحملها العميل.

١- هندي، منير إبراهيم: إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص١٥٣.

فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، تزداد قدرة المصرف على المنافسة لجذب الودائع كلما اتسمت إجراءات تحصيل مستحقات العملاء بالسرعة، و كلما انخفضت نسبة مصروفات التحصيل التي يتحملها العميل[١].

٢- سداد المدفوعات نيابة عن العميل:

كذلك تقدم المصارف خدمات مصرفية أخرى تتمثل في سداد قيمة الشيكات التي حررها المودع لصالح الغير، كما قد يقوم المصرف بناءً على اتفاق سابق بسداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنين دون حاجة لتحرير شيكات، و من أمثلتها فواتير الهاتف و أقساط الإيجار و بعض فواتير الشراء، و إن اضطلاع المصرف بهذه المسؤولية يطمئن العميل إلى سداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها، مما يوفر عليه الكثير من الوقت و الجهد الذي كان عليه أن يبذله إذا ما لجأ إلى طريق آخر للسداد، كذلك يمكن للمصرف سداد المطلوبات نيابة عن العميل، و ذلك وفقاً لنظام يطلق عليه نظام الإيداع المباشر، فمثلاً يمكن للمنشأة إبرام اتفاق مع المصرف تقوم بمقتضاه بتحرير شيك واحد لدفع مرتبات العاملين الذين لهم حساب جاري في ذلك المصرف، على أن يرفق مع الشيك قائمة بأسماء هؤلاء العاملين، و ما على المصرف إلا أن يقوم بسحب قيمة المرتب من حساب المنشأة و إضافته إلى حساب العامل.

و من بين الخدمات الأخرى في شأن سداد المطلوبات التيسيرات التي يمكن للمصرف تقديمها للمودع في حالة عدم كفاية رصيد الحساب الجاري لسداد الشيكات المقدمة، وذلك خصماً من حسابه، فقد يقبل المصرف إبرام اتفاق مع المودع يعطيه الحق في تحرير الشيكات بمبالغ تفوق الرصيد الفعلي لحسابه، بحيث يقوم المصرف بصرف قيمة الشيكات للمستفيد على أن يعود إلى المودع فيما بعد لمطالبته بسداد المبالغ التي لم يكف رصيد حسابه لتغطيتها.

☒ استراتيجيات المنافسة في مجال السداد:

تتمثل استراتيجيات المنافسة في هذا الشأن فيما يلي:

- مدى استعداد المصرف لقبول فكرة سداد المطلوبات المستحقة على العميل بمقتضى فواتير.
- مدى استعداده للسماح للعميل بتحرير شبكات بدون رصيد.
- نسبة المصروفات التي سوف يتحملها العميل في مقابل تلك الخدمات.

١- هندي، منير إبراهيم: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص ١١٦.

فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، تزداد مقدرة المصرف على جذب مودعين جدد كلما سمحت سياساته بالسداد بمقتضى فواتير، و كلما سُمح للعميل بالسحب المكشوف في حدود مقبولة، و كلما انخفضت نسبة مصروفات العميل مقابل تلك الخدمة.

٣- استحداث أنواع جديدة من الودائع :

من بين الخدمات التي يمكن أن يقدمها المصرف للمودعين الحاليين و المحتملين استحداث أنواع جديدة من الودائع، و ذلك في حدود تشريعات الدولة التي يعمل فيها، فالمصارف التي تستحدث أنواعاً جديدةً من الودائع يعني أنها تمتلك القدرة على الابتكار والتطور، وهو مؤشر على حيوية المصرف، ومن ثم يؤدي إلى زيادة إقبال المودعين عليها مقارنة بمثيلاتها والتي لا تمتلك القدرة على استحداث أنواع جديدة من الودائع. ومن أنواع الودائع نجد مثلاً:

- **شهادات الإيداع:**

وهي نوع جديد من الودائع لأجل، استحدثت لأول مرة في الستينات، وقد أخذت بالانتشار بصورة كبيرة خلال العشرين سنة الأخيرة من قبل الزبائن وصغار المودعين، وهي مصدر مهم للأموال وخاصة للمصارف الصغيرة، وعادةً ما تكون معدلات الفائدة عليها أعلى من الفائدة على الودائع لأجل، وتُقسم إلى قسمين:

١- شهادات الإيداع التي لا يُسمح لها بالتداول:

وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والعميل يتحدد فيها معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق ولا يجوز لحامل هذه الشهادة التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وإن أهم ما يميز هذه الشهادات هو المرونة في تحديد تاريخ الاستحقاق بما يناسب حالة كل عميل.

٢- شهادات الإيداع التي يُسمح فيها بالتداول:

وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء، وعادةً ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، ومعدل الفائدة عليها أكبر من معدل الفائدة على النوع السابق وفي كلا النوعين معدل الفائدة يتناسب طرداً مع تاريخ الاستحقاق، ومن أشهرها **شهادات الإيداع الكبيرة (Jumbo CDś)**: وهي شهادات إيداع ضخمة تصدرها المصارف الكبيرة وتشتريها المنشآت الكبيرة والتجار وكبار المضاربين في سوق المال[١].

1- David S. Kidwell, Richard L .Peterson, David w .Blackwell, David A. Whid bee, John Wiley &Sons: Financial institutions- markets and money, Inc. 2003, p378.

واشتق من هذين النوعين شهادات أخرى من أهمها: **شهادات الإيداع ذات معدل الفائدة المتغير:** حيث يتحدد معدل الفائدة شهرياً على ضوء التغيير في أسعار الفائدة على نوع ما من المستندات قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة، و يكفل هذا النوع من الشهادات حماية لكل من المصرف و المستثمر ضد مخاطر التغيير في أسعار الفائدة.

- **الودائع التي تجمع بين مزايا الودائع الجارية و ودائع التوفير:**

حيث يكون للمودع الحق في تحرير أمر سحب قابل للتداول، أي يمكن تحريره للغير وفاءً لما عليه من التزامات، و في نفس الوقت يحصل منه على فوائد، و من المتوقع بالطبع أن يحل هذا النوع من الودائع محل الودائع الجارية، إذ أنه يؤدي نفس الغرض كما يتولد عنه فوائد نقدية.

- **ودائع سوق النقد:**

و هي تشبه أمر السحب القابل للتداول، حيث يمكن تحرير شيك عليها، بل و يحصل المودع على معدل فائدة أعلى من الفائدة على أمر السحب القابل للتداول.

☒ **إستراتيجية المنافسة في هذا المجال:**

كلما نجح المصرف في إدخال أنواع جديدة من الودائع يقبل بها المودعين، كلما كان ذلك مؤشراً لحيويته و قدرته على الابتكار، الأمر الذي يلفت الأنظار إليه و يشجع المودعين المحتملين على التعامل معه.

٤- خدمات تتمثل في مزايا للمودعين:

تقدم المصارف للمودعين إغراءات متنوعة، من بينها إعطائهم الأولوية في الاقتراض، و كذلك إقراضهم بمعدلات منخفضة مع تقديم بعض التنازلات بشأن الرصيد المعوض[١].

كذلك قد يقوم المصرف بعرض بعض السلع للمودعين، و ذلك بأسعار منخفضة، كما تلجأ المصارف أيضاً إلى تقديم خدمات دعائية لمودعيها، سواءً أكان بالإعلان عن بضائعهم أو خدماتهم والدعاية لها، وقد تقوم المصارف أيضاً بتقديم الهدايا الرمزية بالمواسم والأعياد والمناسبات كالأجهزة المنزلية والكهربائية رغبةً منها في جذب الودائع المصرفية.

☒ **إستراتيجية المنافسة:** تزداد قدرة المصرف على جذب الودائع كلما تصدر المودعين قائمة المقترضين الراغبين في الحصول على قروض، و كلما انخفض معدل الفائدة على القروض

١- آل علي، رضا: إدارة المصارف– مدخل تحليلي كمي معاصر،مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص١٤٣.

الممنوحة لهم بالمقارنة مع غيرهم من المقترضين، كذلك تزداد قدرة المصرف على جذب الودائع كلما توسع المصرف في تقديم مزايا أخرى للمودعين.

٥- سرعة أداء الخدمة:

من أهم نتائج مواكبة المصارف للتقدم التكنولوجي هو استخدام الحاسبات الإلكترونية في أعمالها، وقد أسهم هذا التطور في تحسين مستوى الخدمة، و الاقتصاد في الوقت و الجهد والتكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل و الصرف و الإيداع.

و لا تعتبر التكنولوجيا الحديثة هي الوسيلة الوحيدة لضمان سرعة أداء الخدمة للعملاء، فهناك أيضاً العنصر البشري، فلقد كشف الواقع العملي أن الكفاءة في أداء الخدمات المصرفية المختلفة تتوقف أساساً على كفاءة العاملين التي تتوقف بدورها على حسن اختيارهم و تدريبهم و إثارة دوافعهم.

☒ **إستراتيجية المنافسة في هذا المجال** :

تزداد قدرة المصرف على جذب الودائع كلما نجح في إدخال الوسائل الحديثة لتسيير المعاملات و التوسع في استخدامها، و كلما نجح في اختيار العاملين، و تدريبهم و إثارة دوافعهم نحو الأداء الجيد.

٦- التيسير على العملاء:

من بين الخدمات التي يمكن للمصرف تقديمها للتيسير على العملاء اختياره لموقع ملائم، و توسيع دائرة انتشاره بإنشاء فروع جديدة في مواقع ملائمة للزبائن.

وبالتالي تزداد قدرة المصرف على جذب المزيد من الودائع كلما نجح في اختيار الموقع الملائم و توسع في إنشاء الفروع ووحدات الصراف الآلي.

المبحث الرابع: طرق توظيف الودائع المصرفية ومجالات استثمارها:

تمهيـــد:

من المعروف أن المصارف التجارية لا تسمح للأموال المودعة لديها بالبقاء عاطلة في خزانتها بدون استغلال، لذلك تتجه المصارف إلى توظيف ودائعها و استثمارها في مجالات متعددة أهمها الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق تكوين و إدارة محفظة الأوراق الخاصة بالمصرف، و الاستثمار في القروض و الائتمان.

المطلب الأول: تكوين محفظة الأوراق الخاصة بالمصرف:

إن الجهات التي تقوم باستثمار الأموال استثماراً مشتركاً تتمثل في صناديق الاستثمار أو شركات الاستثمار أو غيرها من الجهات، وتقوم المصارف التجارية بتوظيف جزء من الأموال المودعة لديها في تلك الجهات، وذلك عن طريق تكوين محافظ أوراق مالية وإدارتها، وتعرف المحفظة المالية بأنها تشكيلة من أوراق مالية مختلفة يتم استثمارها كمدخل لتعظيم الربح وتدني المخاطر، فالمستثمر الذي يميل إلى تجنب المخاطر يتجه إلى تشكيل محفظة مالية فيها نسبة كبيرة من السندات[١]. كما تعرف المحفظة المالية بأنها مجموعة من الأصول المالية أو الاستثمارات[٢].

ولكن حتى يكتب لهذه المحافظ النجاح، وحتى تحقق الهدف المنشود، ينبغي على المصارف التجارية أن تراعي عدة اعتبارات أساسية، و نوضح ذلك فيما يلي:

أولاً: هدف المصارف من تملك محافظ الأوراق المالية:

كما نعلم أن هدف المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح من وراء استثمار أموالها في محافظ الأوراق المالية، بينما تهدف المصارف التجارية بالإضافة إلى تحقيق الربح إلى تحقيق هدفين آخرين هما:

١- تحقيق دخل إضافي:

من المعلوم أن ترك الودائع جامدةً لدى المصارف لا يحقق استثماراً يدر أرباحاً، لذلك فإن المصارف التجارية لا تسعى إلى تجميد المدخرات، و إنما تسعى إلى توظيفها في مجالات مختلفة أهمها عمليات التسليف و الإقراض، و خصم الأوراق التجارية، و تكوين محفظة مالية

---

١ - حنفي، عبد الغفار: البورصات والمؤسسات المالية، المكتب العربي الحديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص٢٠.

٢ - الحناوي، محمد صالح: تحليل الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٤، ص٢٦٧.

خاصة تضم أوراق مالية كالأسهم و السندات و أذونات الخزانة العامة التي تحقق لها أعلى معدل ممكن من العائدات، بالإضافة إلى توظيف جزء من أموالها لاستثماره في محفظة أوراق مالية تمتلكها، تستطيع عند الحاجة تحويلها إلى نقود سائلة لمواجهة عمليات السحب غير المتوقعة من المودعين وذلك حتى لا تهتز ثقة المودعين في المصرف.

و يتحقق عائد الدخل من الأوراق المالية في صورة فوائد و أرباح، و التي تتمثل في ارتفاع أسعار الأوراق المالية بحسب سعر السوق عن أسعارها بحسب سعر الشراء.

و من ناحية أخرى، فإن ارتفاع مستويات أسعار الفائدة في السوق، يدفع بعض المصارف إلى تكوين محافظ أوراق المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الاستثمار في هذه المحافظ، و بعض المصارف تجهل هذه المخاطر و تدير استثمارها بصفة أساسية للحصول على فائدة و أرباح، بينما تحاول بنوك أخرى أن تتجنب الخسائر عن طريق التخلص من بعض الأوراق المالية إذا كان هناك توقع لانخفاض سعر الفائدة في السوق، و لهذا يقرر البعض بأن الاستثمار الأمثل هو الذي يحقق السيطرة إلى حد بعيد على عنصري الاستثمار و هما العائد و المخاطرة، و هنا يكون المستثمر أمام إحدى سياسات الاستثمار التالية:

١. الحصول على أقصى عائد عند درجة خطر معينة.

٢. مواجهة أقل خطر عند معدل عائد معين.

٣. مواجهة أقل خطر و الحصول على عائد يفوق هذا الخطر.

٢- توفير السيولة الإضافية:

تحتفظ المصارف عادةً بجزء من أموالها في صورة نقود سائلة لمواجهة عمليات سحب بعض العملاء لإيداعاتهم، لكن في بعض الحالات يحدث تهافت من جانب المودعين على سحب ودائعهم بدرجة تستنفذ الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به المصارف، لذلك تستعد المصارف لمواجهة هذه الحالة عن طريق توظيف جزء من أموالها لاستثماره في محفظة أوراق مالية تمتلكها و تستطيع عند الحاجة تحويلها إلى نقود سائلة لمواجهة ما قد يطرأ من سحوبات غير متوقعة، أو توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر فائدة.

و توقع السيولة المطلوب توفيرها للمصرف في فترة من الفترات يتوقف على مقدرة الجهاز المختص بهذا الأمر في المصرف و حسن تقديره للموقف، و تحرص المصارف التجارية على اختيار الأوراق المالية ذات السيولة العالية، أي التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد سائل عن طريق بيعها في البورصة أو خصمها أو الاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمواجهة

أي طارئ، مما يوجب على المصرف ضرورة الاحتفاظ بأوراق مالية تتصف بالسيولة المرتفعة و التي تقي المصرف من فجائية السحب من قبل العملاء، فضلاً عن الخطة العامة للدولة، وهو أمر توليه المصارف اهتماماً كبيراً [1].

ثانياً: مكونات محافظ الأوراق المالية:

تتكون محفظة الأوراق المالية من مجموعة من الصكوك والأوراق المالية، والمؤلفة من الأسهم و السندات و أذونات الخزانة و غيرها من السندات التي تصدرها الشركات و المصارف أو الدولة و غيرها من الهيئات العامة، و الأوراق المالية تمثل حقاً نقدياً قابلاً للتداول.

و تعتبر الأسهم والسندات من أهم مكونات محفظة الأوراق المالية للبنك حيث تقوم المصارف التجارية بتوجيه نسبة كبيرة من استثماراتها إلى الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المساهمة، وتمثل هذه الاستثمارات خط دفاع قوي لمواجهة خطر نقص السيولة في المصرف، حيث يمكن للمصرف أن يبيع الأوراق المالية في أي وقت من خلال بورصة الأوراق المالية، فعندما يقوم المصرف بشراء أوراق مالية من البورصة، يتوجب عليه القيام بمجموعة من الدراسات عن سياسة المنشآت في توزيع الأرباح، والتوقعات المستقبلية لنشاطها وحجم رأس المال إلى حجم المديونية، وفيما إذا كانت هذه الشركات تقوم بإتباع سياسات حكيمة في تكوين الاحتياطات والمخصصات (من خلال دراسة المركز المالي للشركة)، كما يقوم بدراسة حركة التبادل في البورصة، ومدى إمكانية التصرف في الأوراق عند الضرورة والمخاطر المتعلقة بذلك، وقدرة الإدارة في تلك الشركات على مواجهة مخاطر الأعمال خاصة المرتبطة بشكل أساسي بكبر حجم تلك المشروعات كالمخاطر الإنتاجية والتسويقية، حيث أن إمكانية تعرض الشركات الكبيرة لهذه المخاطر أكبر من إمكانية تعرض الشركات الصغيرة لها.

أما بالنسبة لمساهمة المصرف في الاستثمار بأسهم الشركات خارج البورصة، فيجب على المصرف أن يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية والتسويقية الخاصة بهذه الشركات لكي يسترشد بها قبل اتخاذ قرار الشراء (الاستثمار)، وتحديد إمكانية المساهمة وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي وما يمكن أن تحققه من أرباح في المستقبل.

١- سيف النصر، سعيد: دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص٩٩.

أ- <u>الأسهم:</u>

من أهم مكونات محفظة الأوراق المالية هي الأسهم، ويعرف السهم بأنه عبارة عن صك يمثل حصة في رأس مال شركة مساهمة أو إحدى شركات الأموال، و كلمة السهم كما يقول البعض تعني حق الشريك في الشركة، كما تعني الصك المثبت لهذا الحق، أو أنه جزء من أجزاء متساوية من رأس المال، يعطى مقابل اشتراك المساهم في الشركة و يكون قابلاً للتداول عن طريق القيد في دفاتر الشركة و التأشير على هامشه إذا كان لحامله.

و تتنوع الأسهم بحسب تداولها، و نصيبها في توزيع الأرباح و فائض التصفية ، إلى عدة أنواع:

✓ **من حيث تداولها:**

- **الأسهم الاسمية:** هي التي تحمل اسم المساهم، و لا تثبت ملكيتها إزاء الشركة إلا بقيد اسم المالك في دفاترها، إذ أنه عند بيعها يتعين أن يتم إثبات ذلك في دفاتر الشركة وذلك بأن يوقع البائع على تنازل لصالح المشتري وتسجيل اسم المالك الجديد في دفاتر الشركة.
- **الأسهم لحاملها:** و هي الأسهم التي تتنقل ملكيتها بمجرد التسليم و التسلم دون الرجوع إلى الشركة، حيث تنتقل ملكيتها بالتداول بين البائع و المشتري، و تثبت هذه الملكية بشهادة من السمسار أو المصرف الذي تمت عملية البيع عن طريقه، و يكون لحاملها الحق في إعادة بيعها أو رهنها أو صرفها، و لا تحمل هذه الأسهم اسم المساهم إنما يذكر فيها أن السهم لحامله.

✓ **من حيث نصيبها في توزيع الأرباح وفائض التصفية:**

<u>الأسهم العادية</u>[1]: يمثل السهم العادي مستند ملكية، حيث يدون في هذا السند اسم المالك وعنوانه، ويعتبر هذا السند وثيقة تثبت ملكية صاحبه في هذه الشركة أو تلك،ويتم إصداره بقيمة اسمية عند

الاكتتاب برأسمال الشركة من خلال الاكتتاب العام للشركات المساهمة.

للسهم العادي قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية تتحدد كما يلي:

١. **القيمة الاسمية:** وتحدد في صك تأسيس الشركة المساهمة وتدون على وثيقة السهم.

٢. **القيمة الدفترية:** تتحدد استناداً لحجم الاحتياطيات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية.

---

١ - كنعان، علي: الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٩، ص ٤٨.

رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة

القيمة الدفترية للسهم العادي = ——————————————

عدد الأسهم العادية المصدرة

٣. **القيمة السوقية**: تمثل سعر السهم في السوق من خلال التداول وحجم التعامل وحركة البورصة، وبالتالي تتحدد القيمة السوقية للسهم استناداً للمعطيات التالية:

- القيمة الدفترية للسهم وهو ما يعبر عنه بحقوق الملكية.
- ظروف العرض والطلب وتوجيهات المضاربة في سوق المال.
- توزيعات الأرباح في نهاية العام فكلما ازداد ربح السهم كلما ازداد الطلب عليه وارتفع سعره.
- خطة الشركة وتوجهاتها المستقبلية وهي تعكس حالة الشركة وقدرتها على التطور والتوسع.
- توقعات المضاربين.
- ظروف الاقتصاد الوطني من تضخم ورواج أو كساد مما ينعكس إيجاباً أو سلباً على أسعار الأسهم.

☒ القيمة الحقيقية:[١]

وتدل هذه القيمة على القيمة الحقيقية أو العادلة لسهم ما، ويتم تحديدها بناءً على عدة عوامل منها: موجودات الشركة، مبيعاتها وأرباحها، سياسة توزيع الأرباح، وغيرها من العوامل التي تساهم في تحديدها، يهتم المستثمر بهذه القيمة بشكل كبير لأنها تمثل القيمة التي يجب أن يكون عليها السهم.

وغالبا ما تختلف القيمة العادلة عن القيمة السوقية للسهم، ويتبع ذلك إلى كفاءة السوق المالية، حيث إما أن تكون القيمة السوقية أكبر منها وبالتالي يكون السهم مقيماً بأكثر مما يجب (over valued)، أو تكون القيمتان متساويتان وبالتالي السهم مقيماً كما يجب، أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة العادلة يكون السهم مقيماً بأقل مما يجب (under valued).

ويتمتع أصحاب الأسهم العادية بالحقوق التالية:

---

١ - قاسم، عبد الرزاق ؛ العلي، أحمد: إدارة الاستثمارات و المحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠١٠، ص ١٩٦.

١) يحق لمالك السهم العادي الترشيح لعضوية مجلس الإدارة والانتخاب.

٢) يحق لمالك السهم العادي نصيباً من الأرباح الموزعة في نهاية السنة.

٣) يحق لمالك السهم العادي في حالات الإصدار الجديدة أن يشتري الأسهم الجديدة المصدرة وذلك للحفاظ على مركز الشركة وعلى التصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحفاظ على الأرباح للأعضاء القدامى.

٤) حرية البيع والشراء في الأسواق المالية للسهم دون أخذ موافقة باقي الشركاء على عكس شركت التضامن.

٥) يحق للمالك الحصول على جزء من نتائج التصفية عند إفلاس الشركة وذلك بحدود ما يملكه من الأسهم.

الأسهم الممتازة:[١] تعتبر الأسهم الممتازة النوع الآخر من الأسهم التي يتم التعامل به في الأسواق المالية، إلا أن هذه الأسهم أقل استخداماً كأداة للتمويل، وبالتالي أقل استخداماً في التعاملات في الأسواق بالمقارنة مع الأسهم العادية. والسهم الممتاز هو وثيقة تحمل قيمة اسمية معينة تصدره الشركات المساهمة ويمثل لحامله حصة في ملكية الشركة بمقدار يعادل قيمة السهم الممتاز إلى إجمالي الموجودات الصافية للشركة وحصة محددة من أرباح الشركة.

وبهذا فإن السهم الممتاز يتصف بما يلي:

١) الحصول على نسبة معينة من الأرباح، وعادةً يحصل السهم الممتاز على الأرباح قبل حصول الأسهم العادية عليها في حالة تحققها.

٢) الأولوية في الحصول على قيمة السهم عند تصفية الشركة قبل حملة الأسهم العادية، وبالتالي فإنها تمثل حق ملكية، لصاحبها الحق في الحصول على جزء من الأرباح التي تحققها الشركة المصدرة لهذه الأسهم، وبذلك فهي تتشابه مع الأسهم العادية.

٣) لا تحصل على عائد إذا لم تحقق الشركة أرباح حالها في ذلك حال الأسهم العادية.

إلا أن السهم الممتاز يمتاز عن السهم العادي بحصوله على نسبة معينة من الأرباح التي تحققها الشركة كنسبة معينة من قيمته الاسمية أو كحد أعلى أو كحد أدنى، وبذلك تتماثل مع السندات في حصولها على معدل عائد معين ولكن بشرط تحقيق الشركة المصدرة للأرباح.

---

١ - فليح، حسن خلف: الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٢٢٣-٢٢٥.

ب- <u>السندات:</u>

١) تعريف السند: يعرف السند بأنه[١]: اتفاق بين طرفين إحداهما يمثل المقرض والآخر يمثل المقترض، ويقضي بأن يقدم الأول مقداراً من المال إلى الطرف الثاني الذي يتعهد بدوره بإعادة سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في تاريخ أو تواريخ محددة مسبقاً. ويعتبر السند ورقة مالية تصدرها الشركات التجارية الخاصة أو الحكومة كوسيلة اقتراض قصير أو طويل الأجل بغية توفير الأموال اللازمة لاستمرار أو تعزيز نشاط الشركة أو بهدف تنظيم النقد المتداول أو تأمين الأموال اللازمة لتغطية الإنفاق الحكومي كما هو الحال بالنسبة للسلطات المالية الحكومية.

٢) خصائص السندات: للسندات خصائص عديدة نذكر منها:[٢]

- السندات هي فئة من الأوراق المالية ذات دخل ثابت، إذ تدفع الفوائد لحملة السندات سنوياً سواءً حققت الشركة أرباحاً أو خسائر.
- السندات هي وثائق تمثل اتفاقاً بين الشركة المصدرة أو (الحكومة) وبين المستثمرين (المدخرين من الجمهور و مؤسسات مالية)، و تلتزم بمقتضاه الشركة المصدرة أو (الحكومة) بإرجاع قيمة القرض، أي القيمة الاسمية للسندات في الفترة المحددة على قسيمة السند.
- يجب أن تظهر وثيقة الإصدار:اسم المصدر، الضمانات الممنوحة للحملة، سعر الإصدار.
- قد تباع السندات بأسعار أُقل من القيمة الاسمية لها، ويعرف الفرق بعلاوة الإصدار، أو قد تسدد السندات بقيمة أعلى من القيمة الاسمية و عندئذ يعرف الفرق بعلاوة التسديد.
- قد تكون السندات مضمونة أو غير مضمونة.
- تعتبر السندات أقل الأوراق المالية مخاطرةً لأنها توفر لحاملها الحق في الحصول على حقوقه المالية سواءً من حيث الدخل المحقق أو عند التصفية.

١- الشعار، محمد نضال: الأسواق المالية و أدواتها "البورصة"، دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦، ص٦٠.
٢- محفوظ، جبار: الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية، مطبعة دار هومة الجزائر، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢، ص٤٨.

المطلب الثاني: الاستثمار في القروض والائتمان:

يعتبر الاستثمار في القروض والائتمان الاستثمار الحقيقي للمصرف التجاري باعتباره مؤسسة مالية وسيطة، بل هو الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف والذي تلجأ إليه بعد أن تضمن لنفسها الاستثمار في السيولة والموجودات الشبه سائلة.

وتعول المصارف التجارية على هذه الاستثمارات في تحقيق الربحية سواءً من ناحية المقدار أو من ناحية التحقق، ومن خلاله تضمن الإدارة المصرفية تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية. وبالإضافة إلى أهمية القروض والائتمان للمصرف التجاري كونها المجال الاستثماري الذي يولد الربحية، فإن لهذا النوع من الاستثمارات دوراً عميقاً في الحياة الاقتصادية، حيث تعد القروض والائتمان من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة. ولهذا تعتبر القروض والائتمان ذات أهمية كبيرة لعملية التنمية ويتضح ذلك في نقاط عديدة منها:

١. بدون تقديم القروض والائتمان تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات المدخرة سوف لن تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية[١].

٢. يؤدي سحب الائتمان من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي، ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد[٢].

٣. تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)[٣].

٤. للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك، وذلك لأن المصارف التجارية تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد القروض والائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

1- Catheart, Charles D. Money, Credit and Economy Activity. Homewood, Illinois : Richard D. Irwin, 1982, p 91.

2 - Hall, Peter J. and Beecham Julian B . Elements of Banking, London: Longman Group U.K. Limited, 1987, p9.

٣ -عبد المطلب، عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر،٢٠٠٠،ص ٧٨.

أولاً: مفهوم القرض المصرفي:

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره، ويعرف القرض وفق ما يلي:

١. القرض هو الائتمان، و المقصود بذلك تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعةً واحدةً أو على أقساط في تواريخ محددة، و يتم دعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية و يحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات، حتى أنه يمكن الاكتفاء بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية[١].

٢. القرض بالمفهوم الاقتصادي: هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي، لأفراد أو لمؤسسات، بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، و ذلك بمعدل فائدة محدد مسبقاً[٢].

والعائد الناتج عن منح الائتمان يمثل الجزء الأكثر أهميةً من ربحية المصرف، لذلك فإن إدارة المصرف تهتم كثيراً بسعر الفائدة، فإن كان سعر الفائدة منخفضاً فإن هامش الربح المتاح لا يمكن أن يغطي تكاليف الائتمان الممنوح ولا يحقق الأرباح المطلوبة، وكذلك إن ارتفاع سعر الفائدة قد لا يمكن الإدارة من ضمان تقديم الائتمان وبمقدار يكفي لتغطية تكاليفه وتحقيق الأرباح.

ثانياً: أنماط منح الائتمان في المصارف التجارية:

لقد بدأ مفهوم الائتمان المصرفي بالتسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية لعملائها لفترة زمنية قصيرة كمنح خطابات الضمان والبيع التأجيري وبطاقات الائتمان وغيرها من التسهيلات التي تتباين تواريخ استحقاقها واستخداماتها والغرض منها تبعاً لاحتياجات العملاء وتطورها.

لكن بدأت بعض المصارف التجارية بالخروج عن هذا الإطار التقليدي في منح القروض لتصل إلى الائتمان الاستثماري طويل الأجل الذي يحقق عائد أكبر ولكنه يحمل مخاطر أكثر، لذلك عند

١- عبد المطلب، عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، مرجع سابق،٢٠٠٠، ص١٠٣- ١٠٤.
٢- شيحة، مصطفى رشدي: الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة العربية، مصر، ١٩٨٥، ص٢١٣.

اتخاذ قرار بمنح القروض و الائتمان تتعارض أهداف الإدارة بين تحقيق الربحية المطلوبة أو الحفاظ على السيولة اللازمة لمواجهة سحوبات المودعين.

وعندما تزداد طلبات السحب النقدي لدى أحد المصارف يقوم هذا المصرف ببيع أصوله إلى المصارف الأخرى ليحصل بالمقابل على النقود السائلة لمواجهة طلبات السحب من المودعين، أو يلجأ إلى المصرف المركزي الذي يقوم بتزويده بالأموال اللازمة مقابل أصول أخرى يحتفظ بها المصرف التجاري[١].

وبالتالي هناك نمطان مختلفان في منح القروض والائتمان يتم اتباعهما من قبل إدارة المصارف التجارية لدى غالبية اقتصاديات العالم، وفيما يلي عرض لهذين النمطين[٢] :

١- النمط التقليدي (الإنكليزي) في منح القروض والائتمان المصرفي:

يقتصر هذا النمط على الائتمان الذي يتسم بالتصفية الذاتية Self Liquidation ، ومعنى ذلك منح الائتمان قصير الأجل الذي لا تتجاوز مدته السنة الواحدة، أي فقط تمويل متطلبات رأس المال العامل قصيرة الأجل للأفراد وشركات الأعمال التي تسدد في نهاية العام.

ويعتبر هذا النمط وليد النمط الإنكليزي للإدارة المصرفية والذي يعطي السيولة Liquidity أهميةً كبيرةً في توظيف الأموال، لذلك تمنح هذه المصارف القروض التجارية التي تصفي نفسها بنفسها.

وفي سورية نجد أن المصارف السورية العاملة الحكومية والخاصة تعتمد في معظم قروضها بشكل أساسي على القروض التجارية قصيرة الأجل في تمويل الأفراد وشركات الأعمال، وذلك حرصاً على ضمان السيولة بشكل دائم، ولذلك نلاحظ أن المصارف السورية لديها أزمة فائض سيولة.

٢- النمط المعاصر (الأوروبي) في منح القروض والائتمان المصرفي:

لقد قابل النمط الإنكايزي اتجاهاً آخراً وهو ضرورة قيام المصارف التجارية بمنح الائتمانات الاستثمارية طويلة الأجل إذا أحسنت كفاءتها الإدارية والتنظيمة والمالية، وقد ساد هذا الاتجاه في القارة الأوروبية وأمريكا نتيجةً لظروف الكساد الاقتصادي الذي ساد في أوروبا الغربية في الثلاثينات من القرن الماضي، لذلك اعتمدت المصارف التجارية الأوروبية مبدأ السيولة المطلقة

١- الغولي، أسامة محمد ؛ عوض الله، زينب: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٢٨.

٢ - الزبيدي، حمزة محمود: إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٠-٢٥.

بسبب الندرة النسبية للتمويل المالي والحاجة إلى القروض طويلة الأجل على اعتبار أن هذه القروض أكثر ملائمة لإنعاش الاقتصاد وتمويل المؤسسات الاقتصادية، ولذلك فقد تجاهلت المصارف التجارية الأوروبية مبدأ القروض القصيرة الأجل.

إن الاختلاف بين النمطين السابقين هو أن النمط الإنكليزي يراعي جانب السيولة على حساب الربحية على العكس من النمط الأوروبي الذي يهتم بتحقيق أعلى ربحية ممكنة وذلك على حساب انخفاض سيولة المصرف.

وفي سورية نجد أن المصارف التجارية الخاصة ما تزال تعتمد بصورة أساسية على القروض قصيرة الأجل بالإضافة إلى منح قروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات، بينما يقوم المصرف التجاري السوري بمنح القروض بآجالها المختلفة والمتنوعة من قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على اعتبار أنه مصرف حكومي يلاقي الدعم المطلوب من الحكومة في حال تعرضه لأزمة سيولة، وإننا في سورية بحاجة ماسة لتطبيق المذهب الأوروبي.

مما سبق نجد أن الائتمان المصرفي بنمطيه له أهميةً كبيرةً في الاقتصاد الوطني، فهو ضروري لتمويل رأس المال العامل وتمويل الإنتاج، والائتمان طويل الأجل ضروري لإنعاش الاقتصاد ودعم مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي الإسهام بشكلٍ فعالٍ و إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: المصارف التجارية و النظام المصرفي السوري

المبحث الأول: القطاع المصرفي السوري وتطور نشاطه:

المطلب الأول: القطاع المصرفي السوري:

لقد عرفت المصارف السورية عدة تطورات غيرت من مسار أعمالها، ودفعتها إلى العمل على مواكبة تلك التطورات، على ضوء ذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ماهية المصارف التجارية بالإضافة إلى ذكر أهدافها ومختلف وظائفها، كما سنتطرق إلى نشأة المصارف السورية.

أولاً: مفهوم المصارف التجارية:

١. تعريف المصارف التجارية:

من خلال الطريق التي مرت عليها المصارف التجارية والتطورات التي واكبتها، يمكن إعطاء عدة تعريفات للمصرف التجاري كالآتي:

- المصارف التجارية هي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل[١].
- هي مؤسسات وساطة مالية تقدم الخدمات المالية والمصرفية إلى وحدات الطلب أو العجز في المجتمع[٢].
- كما يمكن تعريف المصرف التجاري على أنه مؤسسة مالية أو شركة تقوم باستلام الودائع من الأفراد والشركات والجمعيات والمنظمات المختلفة، ثم تعيد إقراضها أو استثمارها لدى أفراد أو شركات أخرى، بهدف تحقيق الربح المصرفي والذي يمثل الفارق بين الفائدة الدائنة المدفوعة على الودائع والفائدة المدينة المقبوضة على القروض المقدمة[٣].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للمصرف التجاري:

---

١ - صالح، عبد الفتاح؛ صالح، رشدي: البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، ٢٠٠٠، ص٥٥.

2 - Hemple, Georgett, and Simonson, Donald G. bank Management. (text and cases) Jhon Wiely and Sons Inc . 5th Ed . 1999, USA, p130.

٣ - الحوراني، أكرم ؛ حساني، عبد الرزاق: النقود والمصارف، مرجع سابق، ٢٠١١، ص ١١٧.

هو عبارة عن مؤسسة مالية تجمع الأموال التي يدخرها أو يوظفها الفرد عندها وتعيد توزيعها مرة أخرى على شكل قروض أو طرق أخرى بغية تحقيق الربح من هذه العملية، أي القيام بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين.

من هذا التعريف يمكن أن نستنتج أهم الخصائص التي يتمتع بها المصرف وهي:

١- هو أحد أشكال المؤسسات المالية التي تتعامل بالنقد وكافة وسائل الدفع الأخرى (الشيكات، السندات الإذنية، الكمبيالات، الأوراق المالية من أسهم وسندات).

٢- يلعب دور الوسيط بين جمهور المودعين والمستثمرين من أفراد وشركات حيث تقوم المصارف بقبول الودائع وتوظيف جزء منها بإقراضه أو استثماره وتتحمل الكثير من المخاطر بحيث تحقِّق فائضاً يمكِّنها من النمو والاستمرار.

٣- يقوم بتوجيه ما لديه من موارد عبر منافذ الاستثمار إلى الاقتصاد الوطني.

٤- لم يعد المصرف مكاناً فقط لتلقي الأموال وعرضها، وإنما أصبح مؤسسة تعمل على إشباع حاجات العملاء المالية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية مقابل عمولة تحصل عليها من طالب الخدمة.

فالمصارف كالقلب الذي تتجمع فيه الدماء ومن ثم يبدأ بضخها إلى جميع أنحاء الجسم بصورة سلسة لتنشيط الجسم وبث الحياة فيه[١].

٢. **السمات المميزة للمصارف التجارية:**

تتميز المصارف التجارية بثلاث سمات هامة تهدف إليها وهي: الربحية أي تحقيق الربح لتغطية ما يتحمله المصرف من مخاطر ونفقات، والسيولة أي تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من أثر على ثقة عملائه، وتحقيق أكبر قدر من الثقة للمودعين أي الأمان و فيما يلي الشرح:

- **الربحية**:

إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم فيه المصارف التجارية، ولكي يحقق المصرف هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة، وأن يخفض نفقاته وتكاليفه، لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله. أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها إضافة إلى الخسائر التي قد تنشأ

---

١ - القاضي، تمارى: استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية، رسالة ماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور علي كنعان، مكتبة كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١١، ص ١٨-١٩.

عن انخفاض بعض الأصول الرأسمالية والقروض التي قد يعجز عن استردادها، وتعد المصارف التجارية من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي، فإذا ما ازدادت إيرادات المصرف بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس إذا ما انخفضت إيرادات المصرف بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح المصرف إلى خسائر قد تعرضه للإفلاس، أي يجب على إدارة المصرف السعي لزيادة الإيرادات، وتجنب حدوث انخفاض فيها[1]. نستنتج مما سبق أنه في حالة ما إذا تدهورت أحوال المصرف التجاري وحقق خسائر فإن العملاء كثيراً ما يلجئون إلى سحب أموالهم، ولهذا فعلى المصرف أن يخفض من النفقات السالفة الذكر خاصة المتعلقة منها بالإدارة والتشغيل، أما بالنسبة للفوائد فعلى المصرف أن ينظر إلى نسبة هذه الفوائد إلى الإيراد الكلي المتحصل عليه نتيجة تشغيل الودائع التي يدفع عليها المصرف فوائد ولا يخاطر بدفع فوائد أعلى مما هو سائد بغية الحصول على ودائع لتوظيفها.

- **السيولة**:

السيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع حالياً أو خلال فترة قصيرة، والسيولة أول ما تهتم به المصارف التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفرها مرتبط بوجود المصرف وكيانه، إذ أن المصرف لا يستطيع أن يقول للمودعين: " تعالوا غداً " إذا طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعاً.

إن قدرة المصرف على مواجهة السحوبات العادية والمفاجئة تسمى مبدأ السيولة العامة وتقوم على:

- درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسة الائتمان.

- سيولة كل عملية من عمليات الإقراض التي يعقدها المصرف، وهو ما نعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن المصرف التجاري ينبغي عليه أن يكون في كامل الاستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه بمجرد انتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي مصرف كفيل

---

١ - رمضان، زياد ؛ جودة، محفوظ أحمد: الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص٩١- ٩٢.

٢ - رمضان، زياد ؛ جودة، محفوظ أحمد: الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص٩٣.

بأن يزعزع ثقة المودعين في المصرف وهذا ما يجعل المودعين يسحبون ودائعهم وبالتالي إفلاس المصرف، ولذا يجب على المصرف معرفة نمط سرعة الودائع وحركتها وحجمها وفترة مكوثها، وعادةً ما يفضل المصرف الودائع الكبيرة الحجم والثابتة نسبياً.

- **الأمان**:

إن أساس كل عمليات التوظيف لأموال المصرف هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها المصرف سوف تعود إليه في الأجل المحدد.

من الواضح أن المصرف يمكن أن يوظف أمواله في مجالات مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطر، ويصبح المصرف في مستوى آمن ومقبول من ناحية عدة مخاطر أهمها: السرقة، إفلاس الزبائن أو هروبهم، تضرر المصنع أو المتجر، وغيرها.

ولأن رأسمال المصرف يتسم بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن عشرة بالمائة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمار فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين والنتيجة هي الإعلان عن إفلاس المصرف[١]. وبالتالي فإن السياسة السليمة هي ضرورة وجود إدارة كفء تستطيع أن تحقق التلاؤم والانسجام والتوافق بين الأهداف الثلاثة بحيث لا يكون هناك أي تعارض فيما بينها، وبالتالي يصل المصرف من خلال هذا التوافق إلى المرحلة الآمنة. و يمكن تمثيل الإستراتيجية السليمة للإدارة الكفء من خلال مصفوفة (الربحية والسيولة) كما في الجدول التالي رقم (٦):

الجدول رقم (٦): مصفوفة الربحية والسيولة

	السيولة (liquidity)	**نقص السيولة (illiquidity)**
الربحية (profitable)	ربحية ونمو	مخاطر الفشل
لا ربحية (Non Profitable)	إمكانية بقاء قصير الأجل	مخاطرة عالية للفشل

المصدر: تمارى القاضي: استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية، رسالة ماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور علي كنعان، مرجع سابق، ٢٠١١، ص ٣٢.

١ -هندي، منير إبراهيم: إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص١٢.

من الجدول نجد أن الاحتفاظ بقدر ملائم من الأموال السائلة، وتجنب الاستثمارات التي يمكن أن يتعرض بسببها المصرف إلى مخاطر رأسمالية قد تلتهم أموال المالكين وتمتد لأموال المودعين لا تخرج عن كونها قيد على تحقيق هدف المصرف في تحقيق أعلى ربحية ممكنة، لذلك نجد أن الإدارات السليمة يجب أن تركز على تحقيق هدف المالكين والمتمثل في تحقيق أقصى عائد، أما أهداف المودعين والمتمثلة في السيولة والأمان فيمكن أن يتحقق من خلال التشريعات المصرفية وتوجيهات المصرف المركزي.

ويفرض المصرف المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لديه بهدف مواجهة السحوبات الطارئة، وعادة ما تتراوح نسب الاحتفاظ بالسيولة إلى ٨-١٠ % وذلك كاحتياط للسحوبات في بعض المواسم أو في مرحلة الذعر والهلع وبذلك يتحقق الأمان للمصرف.

هذا ومن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية والسيولة والأمان) على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية في المصرف التي ستتم دراستها لاحقاً.

٣. أهداف المصارف التجارية ونشاطاتها:[١]

من أهم أهداف المصارف التجارية ما يلي:

- **سمعة المصرف**: لا بد أن يهتم المصرف بسمعته، فسمعته هي محور تحقيق عدة أهداف وهي الشعار الذي يحقق بقية الأهداف، ولا يصل المصرف إلى السمعة الحسنة إلا من خلال تجربة طويلة من التطور والتوازن وتحقيق الأرباح.
- **الأهداف المالية**: إذ لا بد للمصرف أن يضع أهدافاً مالية في مجالات بين السيولة والربحية والأمان والنمو، ويصل في نهاية العام إلى الأرباح المخططة.
- **أهداف التوظيف**: وهي متمثلة بالإقراض والاستثمارات وما يوظفه المصرف في هذين المجالين ومتمثلةً كذلك بمحفظة الاستثمارات إجمالاً، وإجمالي التوظيف ومحفظة القروض منسوباً إلى إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف.
- **أهداف الابتكار**: ومعنى ذلك أنه لا بد للمصرف أن يبتكر الخدمات المصرفية الجديدة التي سيقدمها، والطرق الجديدة لأداء الخدمات المالية والسرعة من أجل راحة العملاء وحسن المعاملة.
- **كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري**: وفي هذا الصدد لا بد للمصرف أن يضع أهدافاً تتعلق بكفاءة المديرين والموظفين والتزاماتهم وإمكانية استيعابهم للظروف المتغيرة في المستقبل، وذلك من

---

١ - اللوزي، سليمان أحمد ؛ حسن زويلف، مهدي ؛ الطراونة، مدحت إبراهيم: إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٧، ص ٩٠-٩١.

خلال إجراء دورات تدريبية مستمرة بهدف رفع الكفاءة وتحسين العلاقة بين الموظف والعميل، فكلما ازداد حجم العملاء تكون كفاءة وفاعلية الموظفين متميزة.

- زيادة في القروض والسلف والاستثمارات بما يحقق الإسراع في التنمية وتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم نقدي.
- زيادة في الودائع والموارد المتاحة بما فيها رأس المال بشكل يتفق مع القروض والسلف والاستثمارات.
- توفير الضمان والأمان للودائع وموارد المصرف، ورد الودائع للعملاء بمجرد الطلب.
- تحقيق مستوى معقول من الربح والاحتفاظ بمستوى ومركز مالي سليم.
- المشاركة في تطوير المجتمع الذي يعمل فيه المصرف وذلك من خلال تمويل المشاريع الصناعية والزراعية التي تساهم في زيادة الإنتاج وتشغيل العمالة وتحسين مستوى المعيشة في الاقتصاد.

٤. وظائف المصارف التجارية:

تقدم المصارف التجارية مجموعة من الخدمات لعملائها، هذا إضافة إلى دورها في دعم الاقتصاد الوطني و المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، و لتحقيق هذه الأهداف لابد من أداء مجموعة من الوظائف التي يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة والتي سنوجزها كما يلي:

١) : الوظائف التقليدية:

إن الوظائف التقليدية القديمة التي يقدمها المصرف التجاري يمكن إجمالها في ما يلي:

١- قبول الودائع بمختلف أنواعها كما رأينا سابقاً كالودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الآجلة، وهنالك فروق بين هذه الأنواع من الودائع:[١]

أ- الودائع الجارية هي مبالغ ذات سيولة مرتفعة، وهذا جزء من مكونات عرض النقد، وتتطلب توفير قدر من الاحتياطي النقدي لمواجهة السحوبات، وكلما زادت هذه الودائع بالنسبة للودائع الأخرى قلت قدرة المصرف على منح الائتمان المصرفي.

ب- أما الودائع غير الجارية فسيولتها منخفضة، لذا يحصل مودعها على فائدة أكبر وإنها تسمح بالتوسع في الائتمان أو الاستثمار المصرفي.

---

١ - اللوزي، سليمان أحمد ؛ حسن زويلف، مهدي ؛ الطراونة، مدحت إبراهيم: إدارة البنوك، مرجع سابق، ١٩٩٧، ص٨٧ – ٨٨.

ت- والودائع الجارية تعكس الطلب على النقود لتسوية المدفوعات وإبراء الذمم والمبادلة، بينما الودائع غير الجارية تعكس الطلب على النقود لأغراض الادخار والخزن وذلك من وجهة نظر المودع.

٢- توظيف موارد المصرف التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء و استثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف و هي الربحية و السيولة و الضمان.

٢) : الوظائف الحديثة:

نظراً لاتساع أعمال المصارف التجارية و زيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للمصرف من مكان لتجميع الأموال و إقراضها إلى مؤسسة كبيرة تهدف إلى تأدية الخدمات المصرفية للمجتمع و تمويل المشاريع التنموية، مما أدى إلى ظهور وظائف حديثة للمصرف التجاري، وهي كالآتي:[١]

١- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بمشاريعهم التنموية لنيل ثقة المصارف.
٢- المساهمة في دعم و تمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.
٣- المساهمة في دعم و تمويل المشاريع السكنية.
٤- تحصيل الأوراق التجارية.
٥- شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب العملاء.
٦- إصدار خطابات الضمان.
٧- تحويل العملة للخارج.
٨- إصدار الشيكات السياحية.
٩- فتح الاعتمادات المستندية[٢].
١٠- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
١١- خدمات البطاقة الائتمانية Credit card.
١٢- خدمات الكمبيوتر الحديثة.
١٣- شراء و بيع العملات والشيكات الأجنبية.
١٤- إدارة أعمال و ممتلكات العملاء.
١٥- البنك الآلي Auto Bank.
١٦- سداد المدفوعات عن الغير.

---

١ - الشمري، ناظم محمد نوري: النقود و المصارف، دار الكتاب للطباعة و النشر، الموصل، العراق، ١٩٩٥، ص ١٦٣.
٢ -العصار، رشا ؛ الحلبي، رياض: النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص ٧٠ – ٧١.

١٧- تحصيل فواتير الكهرباء و الهاتف و الماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية و يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.

١٨- المساهمة في خطط التنمية.

١٩- تحويل العملة للخارج.

- هذا و نلاحظ أن المصارف التجارية ازدادت أهميتها في ثلاث محاور رئيسية هي:

أ- دورها النشط و الفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

ب- خروجها على النشاط التقليدي و قيامها بأدوار و مهام جديدة.

ت- دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق فروعها و مراسليها.

كما نلاحظ مما سبق أن نشاط المصارف التجارية ازداد على مستوى عالمي و أصبح للمصرف التجاري الدور الأهم في الدول النامية. وسنوجز فيما يلي الأهمية الاقتصادية لنشاط المصارف التجارية و دورها في خدمة التجارة الدولية:

١- جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي.

٢- قيامها بالاستثمار المباشر رغم الخدمات والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من الحكومات و المصارف.

٣- قيامها بدور بارز في الأسواق المالية ، فقد بدأت تنشئ أقساماً مخصصة للأوراق المالية و النقدية، و لوحظ أنها توسعت بشكل واضح في هذا المجال من حيث:

- قيامها بدور الوسيط للعملاء في السوق المالي في شراء وبيع الأوراق المالية.
- شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها في السوق المالي.

٤- تقديم خدمات جديدة للعملاء.

٥- اتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية[١].

٦- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير المحلية والعالمية حتى فيما بين الدول.

٧- تمويل التجارة الإلكترونية وخاصةً التجارة عبر الإنترنت.

٨- تمويل المضاربة في الأسواق المالية الدولية.

٩- تمويل المضاربة في الأسواق المالية عبر الإنترنت.

- كما يمكن تقسيم وظائف المصارف التجارية من جانب آخر وهو قيامها بوظيفتين مهمتين:

---

١ - العصار، رشا ؛ الحلبي، رياض: النقود و البنوك، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٧٢ – ٧٣.

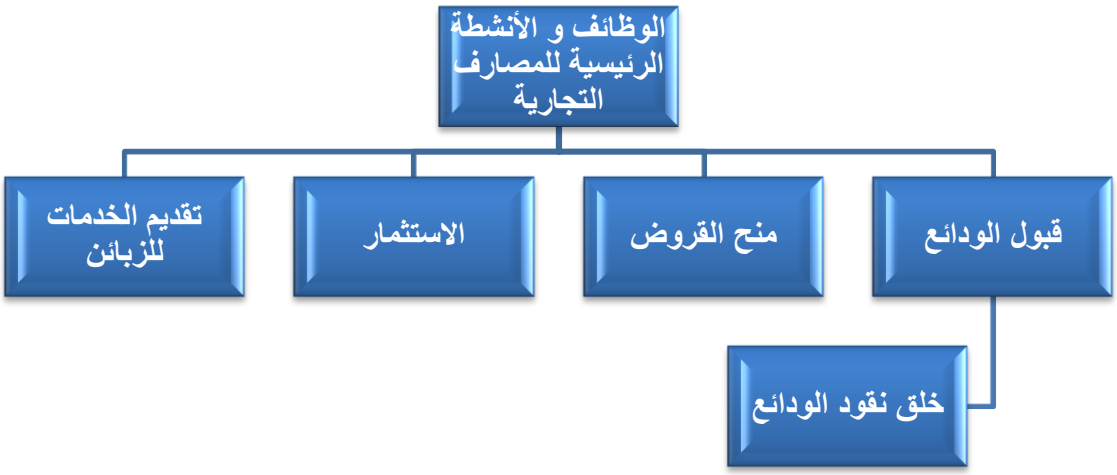
١) **الوظيفة النقدية:** تتمثل هذه الوظيفة في تزويد المصارف الأخرى بالنقود و تنظيم تداولها، ابتداءً من حفظ لمصلحة المودعين و انتهاءً بمنح القروض لمن يطلبها من الودائع المجمدة لدى المصارف وخاصة بعد أن أصبحت شهادات الإيداع جزءاً من النقود المتداولة.

٢) **الوظيفة التمويلية:** تتمثل في قيام المصارف بالمساهمة في تمويل المشروعات المختلفة عن طريق تقديمها للأموال اللازمة لإنجاز هذه المشروعات أو إنشاء الجديد منها[١].

وتتنافس المصارف التجارية من خلال هذه الوظائف لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ضمن إطار السيولة المناسبة والأمان الذي يحفظ أموال المودعين وسمعة المصرف.

ويمكن التعبير عن الوظائف والأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المصارف التجارية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (٥): الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية:



المصدر : عمل الباحث

وتعتبر وظيفة خلق النقود أحد أهم الأنشطة التي تتميز بها المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، وهي أحد أهم أسباب خضوع هذه المؤسسات لرقابة السلطة النقدية، وسيتم التطرق لموضوع خلق نقود الودائع في الفصل القادم.

١ ـ الشمري، ناظم محمد نوري: النقود و المصارف، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ٩٥ ـ ٩٦.

ثانياً: نشأة المصارف السورية:

إن نشأة المصارف في سورية بصورتها الراهنة لم تكن دفعةً واحدة مكتملة المعالم، وإنما نتيجة لتطور طويل اعتمد على مجموعة من النظم السابقة كانت تتولى عمليات الائتمان والإقراض بصورتها الأولى.

فقد عرفت سورية النظام النقدي والمصرفي الحديث مع صدور المرسوم التشريعي رقم ٨٧ تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨ الذي أدى إلى قيام مجلس النقد والتسليف وإنشاء مصرف سورية المركزي تاريخ ١٩٥٦/٨/١، وقد شهدت فترة الخمسينات في سورية نشاطاً مالياً واسعاً حيث تأسست عدة مصارف عربية وأجنبية بحوالي ستة عشر مصرفاً عربياً وأجنبياً، وستة مصارف سورية، وبلغ عدد المصارف العاملة عام ١٩٦١ في سورية حوالي تسعة عشر مصرفاً تضم سبع وخمسون فرعاً في المحافظات والمناطق السورية، ولكن بسبب التغيرات السياسية والتوجهات الاشتراكية صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢ بعد قيام ثورة الثامن من آذار الذي أمم جميع المصارف العاملة في سورية وحول ملكيتها للدولة وقد تميزت هذه الفترة باستقرار التشريع المصرفي على مدى أربعة عقود تقريباً بعد التقلبات الحادة التي عرفها القطاع المصرفي السوري في السابق[١]، بعد ذلك صدر القرار رقم ١٤٤٦ تاريخ ١٩٦٣/٨/١٠ الذي تم بموجبه دمج المصارف العاملة في سورية والبالغ عددها ستة عشر مصرفاً في خمسة مصارف وهي: بنك سورية والمهجر، بنك أمية، بنك الشرق العربي، بنك العالم العربي، بنك الوحدة العربية، كما تم إعادة تنظيم المصرف على أساس التخصص المصرفي حيث نظم القرار الوزاري رقم ٨١٣ تاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٩ تكوين مجالس الإدارة للمصارف المؤممة وتسمية المديرين لها، وقد حدد قانون التخصص المصرفي عام ١٩٦٦ خمسة مصارف أساسية وهي: المصرف التجاري السوري، المصرف الزراعي التعاوني، المصرف العقاري، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي[٢].

وبعد ذلك في عام ٢٠٠١ سُمح بإحداث المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية وذلك بموجب القانون رقم ٢٨ تاريخ ١٦/١/ ٢٠٠١ والقاضي بتأسيس مصارف خاصة في سورية على شكل شركات مساهمة مغفلة خاصة أو مشتركة وقد كان قانون إحداث المصارف الخاصة

---

١ ـ البساط ، هشام- نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام البنك العربي- تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص ٢.
٢ ـ كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٦٤- ٦٥.

بمثابة المفتاح الذي دخلت بواسطته مجموعة من المصارف الخاصة العربية إلى السوق السورية وبدأت بمزاولة نشاطها جنباً إلى جنب مع مصارف القطاع الحكومي التي كانت تمثل القطاع المصرفي دون أي منافس، معتمدة على أساليب مصرفية قديمة بعيدة كل البعد عن عالم التطور المصرفي ، ومع بدء المصارف الخاصة بالعمل بدأت عمليات تطوير وتجاوز ما خلفته العقود السابقة من عقبات وعوائق إلى أن وصل الجهاز المصرفي في سورية إلى ما هو عليه الآن، حيث شهد تطوراً ملحوظاً، وحقق مستوى من النمو لا بأس به.

وبالتالي يعتبر قطاع المصارف أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح من بين مختلف القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد السوري، وهو ما كان لابد له أن يتم، وكأن القائمين على هذه العملية في سورية باتوا على قناعة تامة بالمثل القائل "إذا كان النقد هو دم الاقتصاد فإن القطاع المصرفي هو شريانه"، وبالتالي فإن إصلاح القطاع المصرفي سوف يكون داعماً لإصلاح قطاعات أخرى بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

وكانت بداية المصارف الخاصة العاملة في سورية بنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك سورية والمهجر عام ٢٠٠٣ (فرع لكل منهما)، وازداد بعد ذلك عدد المصارف الخاصة تدريجياً حيث بلغ عدد المصارف الخاصة في سورية وفروعها نهاية عام ٢٠١٠ حوالي (١٨٠) فرعاً لتشكل بذلك ٣٥.٩٣ % من مجموع فروع النظام المصرفي السوري الذي بلغ في نهاية عام ٢٠١٠ (٥٠١) فرعاً، وقد ارتفع عدد فروع المصارف الخاصة في نهاية عام ٢٠١١ لتصل إلى (١٩٨) فرعاً وتشكل بذلك ٣٧.٢٨% من مجموع فروع النظام المصرفي السوري الذي بلغ في نهاية عام ٢٠١١ (٥٣١) فرعاً[١].

وتسعى المصارف التجارية في سورية إلى زيادة عدد فروعها بهدف جذب أكبر عدد ممكن من العملاء.

وفيما يلي جدولين، يوضح الجدول الأول (رقم ٧) تطور عدد فروع المصارف الحكومية السورية خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١١، ويوضح الجدول الثاني (رقم ٨) تطور عدد فروع المصارف الخاصة خلال نفس الفترة كما يلي:

١- مصرف سورية المركزي: نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ٢٤، تم حساب النسب من قبل الباحث.

الجدول رقم (٧): تطور عدد فروع المصارف الحكومية في سورية خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١١):

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	النسبة إلى إجمالي عدد المصارف الحكومية % (2011)
المصرف المركزي	11	11	11	11	11	11	12	12	12	12	%3.9
المصرف الصناعي	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	%5.5
التجاري السوري	49	51	51	53	53	56	58	63	69	72	%23.4
الزراعي التعاوني	106	106	106	106	106	106	106	106	106	106	%34.4
المصرف العقاري	15	15	17	17	19	20	20	22	23	23	%7.5
التسليف الشعبي	59	62	62	63	63	63	63	64	65	65	%21.2
مصرف التوفير	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	%4.2
المجموع	270	275	277	280	282	286	289	297	305	308	%100

المصدر: مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ٢٤، تم حساب النسب في العمود الأخير من قبل الباحث.

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (٧) نلاحظ أن عدد المصارف الحكومية المتخصصة العاملة في سورية لم يتغير بصورة ملحوظة خلال السلسلة الزمنية المدروسة باستثناء كل من المصرف العقاري والمصرف التجاري السوري اللذان شهدا مؤخراً نشاطاً وحركة واضحة ضمن السوق

السورية، فقد بلغ عدد فروع المصرف التجاري السوري عام ٢٠١١ (٧٢) فرعاً بعد أن كانت (٤٩) فرعاً عام ٢٠٠٢، ويرجع السبب في ذلك لزيادة عدد المصارف الخاصة الأمر الذي أدى إلى تراجع حجم العمل المصرفي الحكومي مقابل تزايد نشاط القطاع المصرفي الخاص.

أما المصرف العقاري فقد بلغ عدد فروعه في نهاية عام ٢٠١١ (٢٣) فرعاً بعد أن كان (١٥) فرعاً في نهاية عام ٢٠٠٢، ويدل ذلك على زيادة النشاط العقاري في سورية، مما استدعى ضرورة زيادة فروع المصرف العقاري لتمويل تلك النشاطات العقارية، ولكن رغم ذلك فإن عدد فروع المصرف العقاري مازال غير كافي للنهوض بالحركة العمرانية ودعم النشاط العقاري.

كما يمتلك المصرف الزراعي أكبر عدد من الفروع، ويبلغ عدد فروع المصرف الزراعي التعاوني خلال السلسلة الزمنية المدروسة (١٠٦) فرعاً وذلك بنسبة ٣٤.٤% من مجموع فروع المصارف الحكومية السوري في نهاية عام ٢٠١١، ويمتلك المصرف الزراعي أكبر عدد من الفروع بالمقارنة مع المصارف الحكومية الأخرى وسبب ذلك هو طبيعة الاقتصاد الوطني.

وبشكل عام فإن المصارف العامة تمتلك شبكة فروع تتألف من (٢٩٥) فرعاً في نهاية عام ٢٠١١ بزيادة قدرها (٢٩) فرعاً عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤.

الجدول رقم (٨): تطور عدد فروع المصارف الخاصة في سورية خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١١):

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	النسبة إلى إجمالي عدد المصارف الخاصة % (2011)
بنك بيمو	1	5	9	12	15	20	30	35	39	%19.7
بنك سورية والمهجر	1	4	6	9	10	16	21	24	26	%13
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-	1	6	10	14	20	26	30	30	%15

البنك العربي	-	-	1	3	6	13	16	20	19	%9.6
بنك عودة	-	-	2	5	9	19	21	21	23	%11.6
بنك بيبلوس	-	-	1	4	6	6	9	10	11	%5.5
بنك سورية والخليج	-	-	-	-	1	3	8	12	12	%6
بنك سورية والأردن	-	-	-	-	-	1	7	9	12	%6
فرانسبنك- سورية	-	-	-	-	-	-	3	6	8	%4
بنك الشرق	-	-	-	-	-	-	3	4	5	%2.5
بنك قطر الوطني	-	-	-	-	-	-	1	9	13	%6.5
المجموع	2	10	25	43	61	98	145	180	198	%100

المصدر: مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ٢٤، تم حساب النسب في العمود الأخير من قبل الباحث.

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (٨) نلاحظ زيادة عدد المصارف الخاصة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١١ لتشكل نسبة ٣٧.٢٨ % من مجموع فروع النظام المصرفي السوري، مما يدل على أن السوق المصرفية السورية هي سوق واعدة للنشاط المصرفي.

ويعد بنك بيمو السعودي الفرنسي أول بنك خاص تأسس في سورية، وقوة هذا البنك كونه جزء من مجموعة دولية، كما أن البنك الدولي للتجارة والتمويل الذي يسهم فيه بنك الإسكان للتجارة والتمويل بنسبة (٤٩%) يعطيه المقدرة على منح القروض السكنية[١].

١- نجمة، راما: البنوك الخاصة وليد رقمي في بيئة ورقية، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص ١٠- ١٦

ويعد بعضهم أن ضعف الوعي المصرفي من أكثر المشاكل التي تحد من نمو القطاع المصرفي السوري، لكن الحقيقة أن زيادة عدد المصارف وانتشارها الجغرافي بشكل واسع في كل المحافظات والمناطق السورية لتصبح بمتناول جميع الأفراد مع تقديم خدمة مصرفية ذات جودة عالية تمس احتياجات الأفراد وتجد الحلول لمشاكلهم مع الاستخدام الأمثل للتسويق من دعاية وإعلان لهذه الخدمات هي الحل الأمثل لرفع درجة الوعي المصرفي.

وإذا قسمنا عدد سكان سورية على عدد الفروع المصرفية الموجودة داخل أراضي الجمهورية العربية السورية نحصل على ما يسمى بالكثافة المصرفية أي عدد الأشخاص لكل فرع مصرفي، والجدول التالي رقم (٩) يوضح ذلك:

الجدول رقم (٩): عدد الأشخاص لكل فرع مصرفي في سورية:

السنة	عدد السكان	عدد الفروع المصرفية	عدد السكان لكل فرع (الكثافة المصرفية)
2002	17130000	265	64642
2003	17550000	272	64522
2004	17921000	282	63550
2005	18269000	301	60694
2006	18717000	321	58308
2007	19405000	348	55761
2008	19880000	391	50844
2009	20367000	443	45975
2010	20866000	501	41648
2011	21377000	531	40258

المصدر: مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجداول رقم ١- ٢٤، تم حساب معدل الكثافة المصرفية في العمود الأخير من قبل الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (٩) أن معدل الكثافة المصرفية (عدد السكان لكل فرع مصرفي واحد) يتناقص تدريجياً من سنة إلى أخرى، فبعد أن كان معدل الكثافة المصرفية عام ٢٠٠٢ يساوي (٦٤٦٤٢) شخصاً لكل فرع مصرفي عام، قد بلغ في عام ٢٠١١ ما يقارب (٤٠٢٥٨) شخصاً لكل فرع مصرفي واحد، إلا أن هذا عدد كبير يدل على وجود نقص كبير في عدد الفروع المصرفية، وبالتالي فإن المصارف السورية لا تنتشر بالشكل الذي يحقق وصول الخدمة المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع السوري، كما أن هذا العدد يعتبر مرتفعاً إذا ما قورن مع دول الجوار ، ففي لبنان مثلاً هناك ما يقارب (٥٠٠٠) مواطن لكل فرع مصرفي[١]، وفي الأردن نجد (١٠٠٠٠) مواطن لكل فرع مصرفي[٢].

كذلك فإن شبكة الفروع المصرفية السورية مكثفة بدرجة مرتفعة حول دمشق وريفها وحلب، ففي نهاية عام ٢٠١١ نجد للمصرف التجاري (٢٨) فرعاً في دمشق وريفها و (٧) فروع في حلب و (٥) فروع في كل من حمص و اللاذقية و (٦) فروع في حماه (١٦) فرعاً في باقي المحافظات السورية، ونجد للمصرف الصناعي (٤) فروع في دمشق و فرع واحد في كل من حلب وحمص و (١١) فرعاً في باقي المحافظات السورية، وهذا يعني أن معظم الأسر الريفية لا تستطيع الاستفادة من الخدمات المصرفية، وهذا يخلق فجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، كما يقلل من إمكانية استفادة الطبقات غير الميسورة من الخدمات المصرفية والائتمان المصرفي فضلاً عن غياب المرونة في تقديم الخدمات المصرفية بشكل عام، والحديث هنا يطال المصارف العامة والخاصة إذ أن هذه السمة مشتركة بين جميع المصارف، وبالتالي يجب على المصارف السورية أن تعمل على زيادة فروعها لإيصال الخدمات المصرفية لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع السوري.

---

[١] - أنظر:
http://www.abl.org.lb/Library/Files/Files/rap%20arabic%20%202011%20part%204.pdf
القسم الرابع، نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني في عام ٢٠١١.

[٢] - دائرة أبحاث الأسواق المالية، مجموعة المرشدين العرب (Arab Advisors Group): تقرير بعنوان " قطاع البنوك في الأردن "، ٤ تموز، ٢٠٠٧.

المطلب الثاني: تطور نشاط المصارف السورية:

أولاً: هيكلية القطاع المصرفي السوري:

يعتبر القطاع المصرفي في سورية أحد أكثر القطاعات الاقتصادية التي عانت خلال السنوات الطويلة الماضية من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام، الذي رسم له منذ ستينات القرن المنصرم سياسة مصرفية تقوم على التخصص المصرفي منطلقاً من فكرة مفادها أن هذا التخصص سينقل مؤسسات هذا القطاع (المصارف) من مؤسسات متنازعة فيما بينها على الزبائن والمقترضين إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال الذي تحدده الدولة له، إلا أن ما حصل أن كل منها يعمل بمنأى عن غيره من المصارف، ويسعى لجذب أكبر عدد من العملاء، ولكن بالرغم من ذلك فإن السوق السورية ما تزال قادرة على استيعاب مصارف جديدة.

ويتألف النظام المصرفي في سورية من المؤسسات التالية:[1]

أ- **المصرف المركزي السوري**:

ويشكل السلطة النقدية العليا في سورية، ويشرف على النظام المصرفي بوصفه يمتلك سلطة القرار ولديه الإمكانيات اللازمة للتدخل والتأثير في المصارف عبر سعر الفائدة أو الوسائل النقدية من خلال إشرافه على عمل هذه المصارف.

ب- **المؤسسات المصرفية الحكومية**: وتتألف من المصارف التالية:

المصرف التجاري السوري:

وهو مؤسسة مالية حكومية، تأسس عام ١٩٦٦ ليخدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري، ويعتبر المصرف التجاري السوري مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وحدد رأسماله بحسب المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٦ بمبلغ ٧٠ مليار ليرة سورية، وقد أنيط بالمصرف التجاري مهمة تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية واستقبال الودائع والمدخرات الوطنية بأشكالها كافة والمتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة وتقديم القروض والسلف لجميع أنواع القطاعات من عامة وخاصة ومشتركة، وذلك وفق الضوابط والحدود المرسومة من قبل مجلس النقد والتسليف وبما لا يتعارض مع الأنظمة النافذة، وهذه العمليات هي الجزء الأساسي من عمل النظام المصرفي في

---

١ - كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٥٠.

سورية وهي ما جعلت المصرف التجاري السوري الركيزة الأساسية لهذا النظام، وقد بلغ عدد فروع المصرف التجاري السوري في نهاية عام ٢٠١١ م (٧٢) فرعاً منها(٢٨) فرعاً في دمشق وريفها والباقي في المحافظات الأخرى للقطر.

المصرف الصناعي:

تم إحداث المصرف الصناعي بموجب القرار رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٨، وباشر أعماله في آذار عام ١٩٥٩ برأسمال قدره ١٢ مليون ليرة سورية، وقد أُنشئ مع تزايد اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي بهدف تشجيع الإنتاج الصناعي، فكانت مهامه تتحدد في مساهمته في تأسيس الشركات المساهمة في الصناعة الوطنية، وتقديم القروض والسلف للقطاع الصناعي بهدف توسيع المنشآت القائمة أو إحداث منشآت جديدة، أيضاً تقديم قروض لشراء المواد الأولية، وتقديم المشورة الفنية للصناعيين، وبالطبع إلى جانب ذلك أُفسح له المجال لاستقبال الودائع بأنواعها كافة والعمل على تأمين التوظيفات الناجحة لها.

ويبلغ عدد فروع المصرف الصناعي في نهاية عام ٢٠١١م (١٧) فرعاً، منها أربعة فروع في دمشق وريفها، والباقي في المحافظات الأخرى.

المصرف العقاري:

تأسس المصرف العقاري بالمرسوم رقم ٢٩ عام ١٩٦٦ برأسمال قدره ١٥ مليون ليرة سورية، وكانت الغاية منه تمويل الأنشطة العقارية من بناء المساكن والفنادق والأبنية اللازمة للصناعة ومساعدة صغار المدخرين على امتلاك المساكن وترميمها، وذلك عبر منح قروض من أجل عمليات البناء تلك، وفعلاً ساهم لفترة من الزمن في تطوير الحركة العمرانية في البلاد.

بالإضافة لذلك فإن المصرف العقاري يقوم بقبول الودائع وتشجيع الادخار ومنح الكفالات المصرفية، ويعتبر المصرف العقاري متقدم نسبياً في استخدام الأنظمة المعلوماتية مقارنةً مع باقي المصارف، مما سمح له أن يكون أول مصرف في سورية يدخل خدمة الصراف الآلي وذلك في أواخر شهر نيسان عام ٢٠٠١ في مركزه الرئيسي بدمشق.

ويبلغ عدد فروع المصرف العقاري في نهاية عام ٢٠١١م (٢٣) فرعاً، منها سبعة فروع في دمشق وريفها، والباقي في المحافظات الأخرى.

المصرف الزراعي:

تأسس المصرف الزراعي عام ١٩٢٥ بغرض تقديم التسليف للقطاع الزراعي، وهو من أقدم المصارف العاملة في سورية حيث يعود إلى فترة الاحتلال العثماني، ولكن مع صدور قانون التخصص المصرفي عام ١٩٦٦ اهتم المصرف الزراعي بتمويل النشاطات الزراعية بأشكالها المتعددة وذلك عبر تقديم القروض والسلف النقدية والعينية للقطاعات الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة والمبيدات والأعلاف، إضافة إلى تقديم القروض الطويلة الأجل دون فائدة لمشاريع استصلاح الأراضي والتشجير المستمر، ومن ناحية أخرى اهتم باستقبال الودائع بكافة أنواعها من المزارعين، كما قام بتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك بالتعاون مع الإدارات والمؤسسات المعنية.

ويبلغ عدد فروع المصرف الزراعي في نهاية عام ٢٠١١م (١٠٦) فرعاً، منها عشرة فروع في دمشق وريفها، والباقي في المحافظات الأخرى.

مصرف التسليف الشعبي:

تأسس بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ١٩٦٦، ويهدف إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للتجار وأرباب المهن والحرفيين والموظفين وبقية ذوي الدخل المحدود، كما يقوم بإصدار شهادات الاستثمار لتشجيع الادخار وذلك لخدمة الأهداف الحكومية في تجميع المدخرات وإعادة توظيفها.

وقد عدل نظام عمليات مصرف التسليف الشعبي مرات عديدة بحيث أصبح يشمل تمويل كافة الفعاليات التي لا تمولها المصارف المتخصصة الأخرى، بالإضافة إلى تمويل أصحاب المشاريع المشمولة بأحكام المرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٩١، كما يقوم المصرف بإصدار القبولات و الكفالات والشيكات وغيرها من الخدمات المصرفية.

ويملك مصرف التسليف الشعبي (٦٥) فرعاً منها (١٨) فرع في دمشق وريفها، والباقي في المحافظات الأخرى.

مصرف توفير البريد:

أحدثت المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد بموجب المرسوم التشريعي رقم ١١٩ عام ١٩٦٣، وذلك بهدف نشر الوعي الادخاري وجمع المدخرات الصغيرة من الأفراد ومن جميع المناطق والأقاليم لإعادة توظيفها في النشاطات الإنتاجية والتجارية.

وتحولت هذه المؤسسة إلى مصرف التوفير اعتباراً من ٢٠٠٠\١٠\٢١ ، ويبلغ رأسماله حالياً ١٠ مليار ليرة سورية، وتوظف المؤسسة معظم مواردها بنسبة تتجاوز ٨٥% من صافي ودائع العملاء في استثمارات متنوعة تشمل السندات والمساهمات في أسهم الشركات إلى جانب بعض الاستثمارات العقارية.

ويبلغ عدد فروع مصرف التوفير في نهاية عام ٢٠١١م (١٣) فرعاً.

- هذه المصارف تعود في مرجعيتها ويشرف عليها المصرف المركزي السوري باعتباره السلطة النقدية العليا في سورية، ولعل أبرز ما ميز عمل هذه المصارف لفترة طويلة من الزمن هو بعد هدفها عن تحقيق الربح وتركزه بالدرجة الأولى على تقديم خدمات تمويلية للنشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات للمواطنين، وهي اتبعت في عملها نمط العمل المؤسساتي التقليدي المعتاد في القطاع العام في سورية كالشركات أو البلديات، دون أن تفكر أو تنهج نمط العمل المصرفي سواءً كان باقتراح من داخل المؤسسة أو بتوجيه من الجهات العليا التابعة لها، وأكثر ما يؤكد هذا الاتجاه هو عدم وجود وسائل دعائية معينة لتجميع المدخرات الوطنية، كما أنه لا توجد لديها خطة معينة لتسويق القروض، وإنما يتم منح القروض حسب الجهة الطالبة سواء كان قطاعاً عاماً أو خاصاً، وقد يبقى للمصرف أموال فائضة دون توظيف، مما يؤثر في مستوى الربحية لديه.

ت- المصارف الخاصة التقليدية:

يبلغ عدد المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية حتى نهاية عام ٢٠١١ إحدى عشر مصرفاً، متضمنةً بنك قطر الوطني - سورية الذي باشر العمل في أوائل ٢٠١٠.

و يمكن تصنيف هذه المصارف بحسب عمرها في التشغيل في السوق السورية بنهاية عام ٢٠١١ إلى ثلاث فئات:

- المصارف القديمة (نسبياً)، وهي ثلاثة مصارف: بنك سورية والمهجر (سبع سنوات وأحد عشر شهراً)، بيمو السعودي الفرنسي (سبع سنوات وأحد عشر شهراً)، والدولي للتجارة والتمويل (سبع سنوات وثمانية أشهر).
- المصارف متوسطة القدم، وهي أربعة مصارف: بنك عودة - سورية (ست سنوات وثلاثة أشهر)، بيبلوس - سورية (ست سنوات)، والعربي - سورية (خمس سنوات وأحد عشر شهراً)، بنك سورية والخليج (أربع سنوات ونصف).

- المصارف الجديدة، وهي أربعة مصارف: بنك سورية و الأردن (٣ سنوات وشهر)، فرنسبنك (سنتين وأحد عشر شهراً)، والشرق (سنتين وسبعة شهور)، بنك قطر الوطني (سنتين وشهر).

يلاحظ التطور السريع في شبكة فروع المصارف الخاصة التي ازدادت من (٩٨) فرعاً في نهاية ٢٠٠٨ إلى (١٩٨) فرعاً في نهاية عام ٢٠١١[١].

ويعتبر بنك بيمو السعودي الفرنسي الأكثر سرعة في الانتشار من بين هذه المصارف، حيث وصل عدد فروعه إلى (٣٩) فرعاً في نهاية عام ٢٠١١[٢].

ث- المصارف الإسلامية:

تعد المصارف الإسلامية مصارف تنموية لأنها تقرض المشاريع الصناعية والتجارية ومشاريع العمران، لذلك تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن إحداث المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية سوف يشجّع شريحة واسعة من الجمهور ورجال الأعمال على التعامل مع هذه المصارف، مما يسهم في تطوير السوق المصرفية والمالية ويعمّقها، كما أنه يُنتظر أن يساعد على جذب مدّخرات ضخمة موجودة لدى الأفراد خارج المؤسسات المصرفية، وبالتالي يساهم في تمويل المشروعات التنموية للقطاع الخاص.

وقد كان المرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ هو بوابة دخول المصارف الإسلامية إلى سورية، ثم جاء القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ الذي رفع الحد الأدنى لرأسمال المصرف الإسلامي من خمسة مليارات ليرة إلى خمسة عشر مليار ليرة سورية خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات مع السماح لغير السوريين بتملك حصة من رأس المال تصل إلى ٦٠% بدلا من ٤٩% تحت شروط معينة.

و المصارف الإسلامية العاملة ضمن الجهاز المصرفي السوري حتى نهاية عام ٢٠١١ عددها ثلاثة هم: بنك الشام (أربع سنوات وأربعة شهور) وعدد فروعه سبعة فروع، وبنك سورية الدولي الإسلامي (أربع سنوات وثلاثة شهور) وعدد فروعه ثمانية فروع، وقد دخل بنك البركة - سورية مرحلة التشغيل في ٢٠١٠ بفرع واحد وباشر عمله بتاريخ ٢٠١٠\٦\١.

---

١ - مصرف سورية المركزي: نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ٢٤.

٢ - مصرف سورية المركزي: نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ٢٤.

ثانياً: خصائص النظام المصرفي السوري:

يتمتع النظام المصرفي السوري بمجموعة من السمات والخصائص تميزه عن غيره من الأنظمة وذلك استناداً إلى الإستراتيجية الاقتصادية للدولة وأهم هذه الخصائص:[1]

١- **تقديم الخدمات والتمويل** :

تحتل المصارف الحكومية المتخصصة في الاقتصاد السوري أهمية كبيرة وتهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم الخدمة التمويلية للاقتصاد الوطني، ولا تهدف لتحقيق الربح بالمعنى الواسع والعام، ومما يؤكد على الطابع الخدمي للنشاط المصرفي دون الاهتمام بالأرباح الإجراءات الآتية:

- ليس للمصارف الحكومية المتخصصة وسائل دعاية معينة لتجميع المدخرات الوطنية على شكل ودائع لديها، كما أنها تقوم بإعادة توظيف الأموال تبعاً للخطة الاقتصادية.
- تحصل المصارف على خطة التسليف من اللجنة الاقتصادية الوطنية التي توضع على أساس تعديلات وطنية وليس على أساس تقديرات الربح أو الخسارة.
- لا توجد لدى المصارف خطة محددة لتسويق القروض وإنما يتم منح القروض حسب حاجة الجهة الطالبة وقد يبقى لدى المصرف أموال فائضة دون توظيف.
- لا يتدخل المصرف ولا يراقب أو يشرف على تنفيذ القرض وإنما تبعاً لحاجة المدين نفسه وخطته.

إن هذه الإجراءات تؤكد أن النشاط المصرفي في المصارف الحكومية المتخصصة هو نشاط خدمي لا يسعى إلى زيادة الأرباح وذلك على عكس المصارف الخاصة التي ظهرت في النظام المصرفي السوري منذ عام ٢٠٠٣ والتي ترسم خططاً وسياسات وبرامج تهدف إلى تعظيم الأرباح وتستخدم وسائل دعاية لتجميع أكبر قدر ممكن من المدخرات وتسعى لتوظيف أكبر قدر ممكن من الأموال لرفع مستوى الربحية في تلك المصارف.

وإن أهم ما يميز المصارف العامة عن المصارف الخاصة هو المساهمة في تمويل البرامج التنموية من مشاريع زراعية وصناعية ومشاريع العمران، الأمر الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، في حين تهتم المصارف الخاصة بالتجارة لأنها سريعة المردود وتمتاز بقصر فترة الإقراض.

---

١ - كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٥١ – ٦٠.

٢- <u>التخصص والاحتكار:</u>

يهدف التخصص إلى نقل المصارف من مؤسسات متنافسة فيما بينها على الزبائن إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال الذي تحدده الدولة له، والتخصص القائم بين المصارف السورية هو تخصص من جهة التسليف لا من جهة الودائع، حيث تتنافس المصارف فيما بينها على الودائع وخاصةً ودائع القطاع الخاص، وهي منافسة قائمة على أساس نوعية الخدمة وليس على أساس معدل الفائدة، فمعدلات الفائدة الدائنة موحدة بين المصارف ومحددة من قبل الدولة ممثلةً بمصرف سورية المركزي، بينما تختلف معدلات الفائدة المدينة حسب المصرف والنشاط الاقتصادي الذي يموله[١] . وقد بدء التخصص المصرفي في سورية منذ عام ١٩٦٦ بقرار وزير الاقتصاد رقم /٨١٣/ ، وظهرت النتائج الإيجابية للتخصص المصرفي في أعوام السبعينيات، ولكن لم يحقق النجاحات المتواصلة فيما بعد، حيث تعرضت المصارف لبعض المشاكل الفنية في أعوام الثمانينات عندما تعددت أسعار الصرف وأدى ذلك إلى تطور سريع في المصرف التجاري السوري دون غيره من المصارف الأخرى، واستمر التطور حتى أصبح المصرف التجاري السوري في التسعينات يسيطر على ٨٠% من حجم التعامل المصرفي السوري.

وأصبح التخصص عبئاً على المصارف وساعد على نمو وتطور مصرف واحد على حساب المصارف الأخرى، ولكن هذا المصرف بدأ يتعرض للمنافسة الحقيقية من قبل المصارف الخاصة في سورية التي بدأت بنشاطها المصرفي منذ عام ٢٠٠٣ التي وصل عدد فروعها ٢٠١١ إلى /١٩٨/ فرعاً بعد أن كانت عام ٢٠٠٧ /٦١/ فرعاً[٢]، الأمر الذي خفض حصة المصرف التجاري السوري من الودائع والقروض، ولكن اعتماد مؤسسات الدولة على التمويل من المصرف التجاري السوري مازال يعطي له وزناً في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، أما المصارف الخاصة فقد استطاعت المنافسة وجذب القسم الأعظم من التجار وتحويل تعاملهم من المصرف التجاري السوري إلى المصارف الخاصة (إيداعاً وإقراضاً) وبالتالي بدأ احتكار المصارف العامة وعلى رأسها المصرف التجاري السوري للعمل المصرفي بالزوال تدريجياً.

١- سكر، نبيل: الإصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ١٩٩٥، ص ١٧٥.
٢ - مصرف سورية المركزي: النشرة الإحصائية الربعية، ٢٠١١، المجلد ٤٩، العدد (١- ٢- ٣- ٤)، الجدول رقم ٢٦.

٣- المركزية في اتخاذ القرارات المصرفية:

تخضع المصارف المتخصصة في سورية لإشراف وزارة الاقتصاد مباشرةً، ولكن وزارة الاقتصاد تخضع في توجيهاتها إلى اللجنة الاقتصادية التي يرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية الوزارات الأخرى كالاقتصاد والمالية والزراعة والصناعة والتموين وغيرها، ولكن المصارف أُتبعت لوزارة المالية منذ عام ٢٠٠٣ ومازالت حتى الوقت الحاضر، وهناك حديث عن إعادتها إلى وزارة الاقتصاد التي تعتبر الجهة الرسمية والمتخصصة في الإشراف على المصارف العامة والخاصة.

وتظهر الإدارة المركزية في الإجراءات التالية:

- تضع اللجنة الاقتصادية خطة التسليف دون دراسة إمكانية تمويل هذه الخطة، وفي حال النقص تلتزم المصارف بالحصول على القروض من المصرف المركزي.
- إن عدم تسديد القروض يدفع المصارف للاقتراض من المصرف المركزي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.
- تجبر الهيئات العليا المصارف على تزويد القطاع العام بالقروض اللازمة دون مناقشة خطة الشركة أو الربحية، وهذا يساهم في هدر أموال مؤسسات القطاع العام، كما يمنع المصرف من إجراء الرقابة لارتباط القرض بقرار من سلطة عليا، بينما نجد أن المصارف الخاصة تلتزم بالسياسات والقوانين التي يحددها المصرف المركزي في سورية أي نجد اختلاف بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة من حيث اتخاذ القرارات والسلطة التي تصدرها.

٤- ضعف الكفاءات الإدارية والفنية في المصارف:

إن ارتباط قرارات التسليف في المصارف الحكومية المتخصصة بالجهات العليا يفقد المصرف دوره في تحديد أسس التسليف ودراسة الجدوى الاقتصادية، وبالتالي يتحول الموظفين من خبراء إلى أداة تنفيذ وعمال يعرفون فقط في الإجراءات المالية والنقدية، لذلك فإن سيطرة الدولة على التسليف يحول المصرف من دائرة مالية إلى دائرة عادية تلبي طلبات الأفراد، وينعكس ذلك سلباً على الكفاءات والكوادر الموجودة في المصرف، بينما نجد إن المصارف الخاصة في سورية تسعى للبحث عن كفاءات وخبرات وتقوم بتدريب العاملين لديها ولفترات طويلة وقد يكون التدريب خارج سورية في لبنان أو الأردن مثلاً، فضلاً عن تحفيز العاملين بالرواتب والأجور المرتفعة، حيث تمثُل إمكانية العمل في المصارف الخاصة أفضل الفرص المتاحة في سوق العمل السورية، لذلك أصبحت المصارف الخاصة أقدر على دراسة طلبات الاقتراض وتقدير المبالغ الدقيقة لكل مشروع، بينما نجد بعض المصارف العامة مازالت تخضع لأساليب وطرق ملتوية وغير قانونية عند منح القروض.

٥- استخدام التقنيات الحديثة:

إن إدخال أجهزة الاتصال الحديثة والكومبيوتر والبرامج المالية المتطورة قد أدى إلى تطوير العمل المصرفي بشكل جذري فلم يبقى من الأساليب السابقة سوى اسم العملية فقط (إيداع) على سبيل المثال أو (سحب)، وقد أصبح بمقدور المودع التعرف على رصيده خلال لحظات عبر شبكة الكومبيوتر أو الحصول على كشف تفصيلي به، ولم تقف التقنيات عند هذا الحد فحسب بل تطورت حيث نشأت بنوك المعلومات أي طورت بعض المصارف برنامجاً يشمل كل مواطني الدولة وأرقامهم ومصالحهم والمهن التي يمارسونها وسلوكياتهم من خلال تتبع حياتهم اليومية بشكل مباشر وغير مباشر بمساعدة السلطات المحلية والقضائية وغيرها. إن تطور وسائل الاتصال والتقنية في العمل المصرفي تؤدي إلى تخفيض عدد العاملين والموظفين مما يخفض التكلفة والازدواجية وسرعة في انجاز المعاملات المصرفية لجذب الزبائن الجدد الذين يسهمون في زيادة ربحية المصرف، أما في سورية فإن دخول الوسائل التقنية والكومبيوتر لم تكن بالفعالية المطلوبة منها، حيث لم تؤثر في عدد العاملين أو سرعة انجاز المعاملات المصرفية أو زيادة التوظيف للمدخرات.

٦- القطاع العام والقروض المصرفية:

بما أن الدولة اعتمدت طريق التحول الاشتراكي منذ عام ١٩٦٣ فقد اعتمدت القطاع العام قطاعاً رائداً في الاقتصاد الوطني، لذلك تخصص الدولة لقطاعها العام نسبة كبيرة من القروض لكي تساعده في تطوير نفسه وزيادة إنتاجيته، ولكن تركزت أغلب قروض القطاع العام على المواد الأولية أو على تمويل المخزون أو تمويل المشتريات ولم تتجه إلى تحديث الآلات التي تشكل الركيزة الأساسية في الإنتاج مما أدى إلى تأخر هذا القطاع وتدني نوعية منتجاته و زيادة حجم المخزون وعدم قدرة المصانع على تسديد القروض، مما فرض على الدولة إعادة جدولة ديون القطاع العام أو تأجيل السداد بقرارات إدارية وغير اقتصادية.

وبعد دخول المصارف الخاصة سوق العمل السورية بدأت الدولة توليها اهتماماً كبيراً إلى جانب اهتمامها الكبير بالقطاع العام، إلا أن المصارف الخاصة لا تمول مؤسسات القطاع العام، بل يتم تمويلها من قبل الدولة ممثلةً بالمصارف الحكومية، وبالتالي فإن الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة ستكون من نصيب شركات القطاع العام، مما يعني هدر جزء من الأموال وهي أموال الاقتصاد السوري، أي أنه يوجد هدراً في القروض، ودليل ذلك أنها لم تحقق التنمية المنشودة، فحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة للقطاعات الاقتصادية في نهاية عام ٢٠١١ مثلاً هو (١٢٧١) مليار ليرة سورية (كما هو مبين في الجدول أدناه)، وبالتالي فيما يتعلق بتشغيل العمال: كل مليون ليرة سورية من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة تشغل عامل واحد وبالتالي فإن (١٢٧١) مليار ليرة سورية يجب أن تشغل (١٢٧١٠٠٠) عامل، إلا أن هذا لم يحصل.

وبإلقاء نظرة سريعة على توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة حسب الجهة المقترضة خلال الفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٤ – ٢٠١١) نجد ما يلي:

الجدول رقم (١٠): توزيع التسهيلات الائتمانية حسب الجهة المقترضة:
خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)،(مليون ليرة سورية)

العام	مجموع التسهيلات الائتمانية	حصة القطاع العام من مجموع التسهيلات الائتمانية	النسبة المئوية لحصة القطاع العام من مجموع التسهيلات الائتمانية %	حصة القطاع الخاص من مجموع التسهيلات الائتمانية	النسبة المئوية لحصة القطاع الخاص من مجموع التسهيلات الائتمانية %
2004	442969	295200	%66.64	147769	%33.36
2005	532323	309794	%58.2	222528	%41.8
2006	600802	346052	%57.6	254750	%42.4
2007	739126	433603	%58.67	305524	%41.33
2008	982172	592060	%60.28	390112	%39.7
2009	1114717	618698	%55.5	496019	%44.5
2010	1311731	689708	%52.58	622023	%47.4
2011	1271506	596569	%47	674937	%53
المجموع	5723840	3285115	%57.4	2438725	%42.6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ١٦.

ملاحظة: بالنسبة لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ فقد تم الرجوع إلى بيانات النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، ٢٠٠٩، المجلد ٤٧، العدد (٣-٤)، الجدول رقم ١٦.

من الجدول السابق رقم (١٠) نلاحظ ما يلي:

١- ارتفاع حصة القطاع العام من التسهيلات المصرفية مقارنة بالقطاع الخاص، فقد استأثر القطاع العام بمعدل (٦٦.٦٤) % من إجمالي حجم التسهيلات المصرفية عام ٢٠٠٤، في حين كان نصيب القطاع الخاص في هذا العام فقط (٣٣.٣٦) % من إجمالي حجم **التسهيلات المصرفية.**

٢- نلاحظ أنه في عام ٢٠٠٨ كانت حصة القطاع العام من إجمالي التسهيلات المصرفية (٥٩٢٠٦٠) مليون ليرة سورية، وقد كانت قيمة ودائع القطاع العام لدى النظام المصرفي السوري في هذا العام (٢٨٢٢٤٤) مليون ليرة سورية [١]، وبالتالي فإن نسبة توظيف ودائع القطاع العام في تسهيلات ائتمانية موجهة لهذا القطاع هي ٢١٠%، أما في عام ٢٠٠٩ فقد ارتفعت نسبة التوظيف هذه لتصل إلى ٢١٩% (حيث بلغت ودائع القطاع العام في ٢٠٠٩ قيمة ٢٨٧٣١٣ مليون ليرة سورية)، وسبب هذه الزيادة هو حاجة مؤسسات القطاع العام للقطن والحبوب والمحروقات وغيرها، الأمر الذي دفع المصارف التجارية(وخاصة المصرف التجاري السوري والمصرف الزراعي) للحصول على قروض من المصرف المركزي لتمويل احتياجات مؤسسات القطاع العام.

٣- نلاحظ أنه في الأعوام الأخرى ازدادت حصة القطاع الخاص، ففي عام ٢٠٠٥ أصبحت حصة القطاع الخاص (٤١.٨) % من إجمالي حجم القروض المصرفية بعد أن كانت (٣٣.٣٦) % عام ٢٠٠٤، وبدأت قيمتها بالتذبذب في السنوات التالية لتنخفض عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩.٧% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة، ثم تعاود الارتفاع تدريجياً لتصل إلى (٥٣) % عام ٢٠١١ متجاوزةً بذلك حصة مؤسسات القطاع العام من إجمالي التسهيلات الائتمانية المصرفية التي بلغت في هذا العام (٤٧) % ، وهو ما يؤكد ارتفاع نصيب القطاع الخاص من التسهيلات الائتمانية الممنوحة، أي ازدياد اهتمام الدولة بتمويل القطاع الخاص.

٤- يبين الجدول السابق رقم (١٠) تمسك الدولة بإستراتيجية دعم القطاع العام بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بالقطاع الخاص، أي أن الدولة تعمل بسياسة التعددية الاقتصادية وتوجه القطاعين العام والخاص معاً في آن واحد لأن وجودهما معاً في حقول الإنتاج يساعد على توفير سلع وخدمات أكثر للاقتصاد الوطني و بالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

---

١ - النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي،المجلد ٤٩،العدد (١-٢-٣-٤)،٢٠١١، الجداول رقم ١٣، ١٦، وتم حساب نسبة التوظيف من قبل الباحث.

ثالثاً: نشاط المصارف السورية:

تعتبر المصارف وعاء ادخاري لتجميع الأموال من الجمهور على مختلف شرائحه وفئاته، ثم تعيد توظيفها عبر قنوات استثمارية (ويفضل أن تكون غير استهلاكية) ضمن بنية الاقتصاد، وتحصل على فرق الفائدة بينهما كمصدر أساسي وهام من أرباحها.

١- دور المصارف السورية في الاقتصاد الوطني:

تزداد الحاجة إلى وجود نظام مصرفي سليم و أكثر تطوراً كلما اتسعت حدود التنمية الاقتصادية وهذا ما يفسر حالة الترابط بين النظام المصرفي وعملية التنمية نفسها التي أساسها قدرة هذا النظام في تحويل الأموال من القطاعات التي تعجز عن وضعها في الاستخدام التنموي إلى تلك القادرة على ذلك .

وتتزايد أهمية المصارف في الاقتصاد السوري كثيراً، ويتركز دورها في تقديم التمويل بكافة أشكاله للاقتصاد، وبالتالي لا يمكن لعملية التنمية الاقتصادية أن تتطور وتتقدم دون وجود الأموال اللازمة لها، أي دون وجود استثمارات كبيرة ومتنوعة، وبالتالي فإن سورية لن تستطيع النهوض باقتصادها الوطني ولن تستطيع زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها ما لم تقوم بتشجيع الاستثمارات المتنوعة وما لم تزيد من معدل هذه الاستثمارات بالنسبة إلى حجم الاستثمار المحلي الإجمالي.

إلا أن تشجيع الاستثمار يتطلب وجود جهاز مصرفي ومالي قادر على تعبئة وجذب المدخرات المحلية بمختلف أشكالها ومن ثم إعادة ضخ أموال الودائع ضمن حركة النشاط الاقتصادي بما يتلاءم مع احتياجات التنمية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وهنا يبرز الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه الجهاز المصرفي السوري في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ويبرز دور الجهاز المصرفي السوري في الاقتصاد السوري من خلال النقاط التالية:

١- جذب جزء كبير من الأموال المكتنزة والمجمدة خارج القطاع المصرفي وبالتالي تجميع المدخرات الوطنية وإدخالها في الدورة الاقتصادية لتسهم في عملية التنمية الاقتصادية.

٢- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير وذلك بتقديم التسهيلات للمصدرين ومساعدة المستوردين في تخفيض تكلفة عمليات الاستيراد.

٣- العمل على الحد من مشكلة البطالة وبالتالي زيادة معدلات تشغيل العمالة.

٤- الإسهام في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تأمين القروض اللازمة سواءً أكانت متوسطة أو طويلة الأجل.

٥- العمل على تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها لتكون قادرة على تطوير القطاع المصرفي السوري.

٢- دور المصارف السورية في الخطة الخمسية العاشرة:

لقد ورد في الخطة الخمسية العاشرة ما يلي: " بشكل عام فإن النظام النقدي السوري بحاجة ملحة وأكيدة للتصحيح والبناء، فهو نظام يعتمد على شبكة مصرفية غير متناسقة ومحدودة، وهو لم يواكب التطور السريع الذي شهدته الأنظمة النقدية الأخرى في شتى أنحاء العالم وظل مفتقراً للعديد من المقومات الأساسية وللكفاءات والتقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين الإنتاجية وجودة الخدمات في القطاع النقدي والمالي، كما أن السياسة النقدية كانت ولا تزال تابعة للسياسة المالية العامة فهي بالدرجة الأولى في خدمة القطاع العام قبل أن تكون في خدمة التنمية الاقتصادية".

وانطلاقاً من هذا الواقع ومن الأهمية الكبيرة للسياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية التنموية قصيرة وطويلة الأمد فإن رؤية الخطة الخمسية العاشرة المستقبلية لهذه السياسة تؤكد على ضرورة تحقيق نقلة سريعة في النظم والسياسات النقدية وتطوير وبناء الأجهزة المصرفية والمالية المرتبطة بها وإرساء آليات ثابتة للتنسيق بين هذه الأجهزة.

وتشير الخطة الخمسية العاشرة إلى أن القطاع المالي والمصرفي السوري وخلال الخطتين المتعاقبتين وحتى عام ٢٠١٥ سيكون قادراً على المساهمة في التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد السوري وتمكينه من مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة وتحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

١- المساهمة في عملية النمو الاقتصادي عبر دعم عملية إصلاح الاقتصاد والتي هدفها تسهيل وصول القطاعات الاقتصادية المختلفة للتمويل اللازم لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

٢- تطوير المؤسسات المالية القائمة و إعادة هيكلتها وتطوير بيئة ملائمة لاستمرار نموها.

٣- التدرج في الانفتاح وإعطاء الحرية للمؤسسات المالية لتعمل وفق أحدث الأساليب العالمية لتجعل من سورية مركزاً مالياً إقليمياً.

٤- تطوير السوق المالية السورية بتوفير الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية.

٥- استقرار سعر صرف الليرة السورية عبر تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بزيادة التدفقات الرأسمالية والمالية.

٦- الانفتاح التدريجي للسوق المالية السورية نحو الخارج في إطار العولمة.

٧- طرح مشاريع استثمارية ضخمة تجمع بين الخبرات الدولية والموارد الأجنبية والوطنية والموارد البشرية المحلية.

٨- زيادة سيولة الاستثمارات بما يزيد جاذبية الاستثمار في سورية.

٩- زيادة معدل الادخار عبر زيادة المردود على الاستثمار.

٣- دراسة الارتباط بين الودائع و التسليفات في الجهاز المصرفي السوري:

ترتبط الودائع بالتسليفات بعلاقة طردية، فكلما ازداد حجم الودائع في المصرف يقوم المصرف بالبحث عن استخدامات لهذه الودائع بغية تغطية تكاليف الودائع بالإضافة إلى تحقيق ربح مقبول يضمن للمصرف الاستمرارية والتوسع.

أ- مقارنة حجم ونسب نمو الودائع والتسليفات في الجهاز المصرفي السوري:

إن إجمالي حجم الودائع في المصارف السورية هي دائماً أكبر من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة في أغلب سنوات الدراسة، وبالتالي فإن نسبة التوظيف أقل من ١٠٠%، باستثناء سنة ٢٠١١، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي رقم (١١):

الجدول رقم (١١): مقارنة حجم ونسب نمو الودائع والتسليفات
خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١١) ، (مليون ليرة سورية)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع	669 661	733 252	804 457	924 448	1 069 384	1 202 411	1 400 621	1129761
معدل نمو الودائع		%9.5	%9.7	%14.92	%15.68	%12.44	%16.48	**% -19.34**
التسليفات	442 969	532 323	600 802	739 126	982 172	1 114717	1 311731	1271506
معدل نمو التسليفات		%20.2	%12.8	%23	%32.8	%13.5	%17.7	**% -3**
نسبة التوظيف	%66.14	%72.6	%74.7	%79.9	%91.8	%92.7	%93.65	**%112.5**

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، المجلد ٤٩، العدد (١-٢-٣-٤)، ٢٠١١، الجدول رقم ١٣- ١٦، وتم حساب النسب من قبل الباحث.

ملاحظة: بالنسبة لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ فقد تم الرجوع إلى بيانات النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، ٢٠٠٩، المجلد ٤٧، العدد (٣-٤)، الجدول رقم ٧

نلاحظ من الجدول رقم (١١) ما يلي:

١- إن نسبة توظيف الودائع تراوحت بين ٦٦.١٤% عام ٢٠٠٤ و ٩٣.٦٥% عام٢٠١٠، وقد ازدادت هذه النسبة تدريجياً لترتفع ارتفاعاً ملحوظاً في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وذلك بسبب اقتراض المصارف العامة من المصرف المركزي لتمويل طلبات الاقتراض، وخاصةً لتمويل برامج شراء الحبوب والقطن و الشوندر السكري التي يقوم بها المصرف التجاري السوري، مما يدل على القدرة الإيداعية للمصارف السورية في تلبية الحاجات الائتمانية والاستثمارية، وأن المصارف السورية تملك الموارد الكافية لتقديم التمويل اللازم للاقتصاد الوطني، ولكن رغم ذلك تبقى هذه النسبة ضعيفة جداً كما هو ملاحظ.

٢- ازدياد حجم التسليفات سنوياً منذ عام ٢٠٠٤ وذلك بسبب زيادة قروض المصارف الخاصة لقطاع التجارة وزيادة الأنشطة التجارية في الفترة الأخيرة، وقد كان معدل نمو التسليفات أكبر دائماً من معدل نمو الودائع وبالذات في عام ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة نمو التسليفات ٣٢.٨% في حين كانت نسبة نمو الودائع ١٥.٦٨% فقط، وكان هذا النمو المتسارع للتسليفات بمعدل أعلى من معدل نمو الودائع هو ما ساهم في زيادة نسبة التوظيف.

٣- ونلاحظ أيضاً من الجدول أعلاه رقم (١١) زيادة حجم الودائع من سنة إلى أخرى وذلك حتى سنة ٢٠١٠ ، وذلك بسبب وجود المصارف الخاصة وتشجيع المستثمرين والمدخرين على الإيداع بالإضافة إلى تقديم مزايا لهم، وبعد ذلك نلاحظ انخفاض حجم الودائع المصرفية في نهاية عام ٢٠١١ وذلك بمعدل نمو سالب عن السنة السابقة قدره (- ١٩.٣٤) %، وسبب ذلك هو الأزمة السورية التي بدأت في أوائل عام ٢٠١١ ، إلا أنه في عام ٢٠١١ لم يتغير حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة للقطاعات العامة والخاصة تغيراً جذرياً، وبقيت المصارف العاملة في سورية تمول جهات القطاع العام والخاص ولكن بمبالغ أقل مما كانت عليه في سنة٢٠١٠ وبمعدل نمو سالب عن السنة السابقة وقدره (- ٣) %، وترافق ذلك مع انخفاض حجم الودائع في المصارف السورية حتى أصبحت أقل من إجمالي التسليفات الأمر الذي أدى إلى تجاوز نسبة التوظيف ١٠٠ % لتصل إلى (١١٢.٥) % ، والسبب في ذلك يعود إلى القلق الذي انتاب جمهور المودعين في نهاية عام ٢٠١١ نتيجة الأزمة التي شهدتها سورية آنذاك، مما أدى إلى انخفاض الإقبال على عملية الإيداع المصرفي وازدياد عمليات السحوبات المصرفية وكسر الودائع الآجلة، وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض حجم الودائع المصرفية، إلا أن المصارف العامة

والخاصة استمرت بتمويل برامج التنمية الاقتصادية، وبتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاعات العامة والخاصة، ولكن بشكل دون المستوى المطلوب وأقل مما كان عليه في عام ٢٠١٠، واعتمد الجهاز المصرفي في عملية تمويله للمشاريع الاستثمارية في سورية في هذه الفترة على القروض والديون الخارجية، بالإضافة إلى ودائعه وأرباحه المحتجزة.

ب- مقارنة الودائع بالتسليفات حسب المصارف العاملة:

إن نسبة توظيف الودائع كانت منخفضة جداً لدى كل المصارف العاملة في سورية في البداية، ولكن بدأت هذه النسبة بالازدياد تدريجياً وبالذات لدى المصارف العامة، في حين بقيت معدلات توظيف المصارف الخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي منخفضة جداً (أقل من النصف)، مما يطرح العديد من الإشكاليات منها:

١- انخفاض نسب الربحية وخصوصاً مع ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة (على الودائع).

٢- إلزام المصارف السورية الخاصة بتوظيف ودائعها في القطاع الخاص السورية بدلاً من توظيفها خارج سورية لدى المصارف الأم.

٣- إلزام المصارف السورية الخاصة بتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والمنشآت العقارية، وذلك للمساهمة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية كهدف أساسي قامت المصارف الخاصة من أجله.

٤- ضرورة تفعيل أدوات جديدة لتوظيف السيولة كالسندات الحكومية، والتي بالإضافة إلى دورها في تمويل العجز فهي أداة ضرورية لسحب فائض السيولة وبالتالي يمكن أن تؤدي أدوات السياسة النقدية الأخرى إلى إحداث الأثر المطلوب عند استخدامها.

٥- ضرورة تعديل التشريعات المصرفية من جهة وتفعيل سوق دمشق للأوراق المالية من جهة أخرى حتى تتمكن المصارف من استثمار هذه الأموال لديها بالشكل الأنسب.

والجدول التالي رقم (١٢) يبين حجم ونسب نمو الودائع والتسليفات حسب المصارف العاملة.

الجدول رقم (١٢): مقارنة حجم ونسب نمو الودائع والتسليفات حسب المصارف العاملة خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١١) ، (مليون ليرة سورية)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع لدى المصارف العامة	649 673	665 607	653 022	693 136	755 995	794 440	877514	745394
التسليفات الممنوحة من المصارف العامة	325 692	404 669	456 107	565 258	745 224	857599	944475	907524
نسبة توظيف الودائع لدى المصارف العامة	50%	61%	70%	82%	99%	108%	107%	122%
الودائع لدى المصارف الخاصة	19 988	66 876	144 952	224 465	270 699	340 243	431068	320545
التسليفات الممنوحة من المصارف الخاصة	4 408	17 054	35 415	66 447	110 895	149 285	224306	212735
نسبة توظيف الودائع لدى المصارف الخاصة	22%	26%	24%	30%	41%	44%	52%	66%
الودائع لدى المصارف الإسلامية					34 618	56 243	78770	54186
التسليفات الممنوحة من المصارف الإسلامية	-	-	-	1 680	14 176	21 331	43210	39408
نسبة توظيف الودائع لدى المصارف الإسلامية					41%	38%	55%	73%

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي،المجلد ٤٧،العدد(٣ - ٤)، الجداول أرقام (٧-٨-٩) بالنسبة للودائع والجدول رقم (١٥) بالنسبة للتسليفات، تم حساب نسب التوظيف من قبل الباحث.

ملاحظة: بالنسبة للبيانات المتعلقة بالعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ فقد تم استخلاصها وحسابها من بيانات مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجداول رقم: (٨ – ٩ – ١٠)بالنسبة للودائع و الجدول رقم (١٥) بالنسبة للتسليفات.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (١٢) ما يلي:

١- الحصة الأكبر من إجمالي الودائع محصورة لدى المصارف العامة حيث بلغ إجمالي حجم الودائع لدى المصارف العامة عام ٢٠٠٤ (٦٤٩٦٧٣) مليون ليرة سورية أي ما يعادل (٩٧)% من إجمالي حجم الودائع المصرفية في هذه السنة والبالغ (٦٦٩٦٦١) مليون ليرة سورية، ولكن بعد ذلك بدأ حجم الودائع في المصارف العامة بالارتفاع تدريجياً ليصل عام ٢٠١٠ إلى (٨٧٧٥١٤) مليون ليرة سورية أي بنسبة (٦٢.٦)% من إجمالي حجم الودائع المصرفية في هذه السنة والبالغ (١٤٠٠٦٢١) مليون ليرة سورية، أي أن المصارف العامة تسيطر على النسبة الأكبر من ودائع النظام المصرفي السوري، وهذا يدل على عدة أمور، منها: تحسن الخدمة والجودة المصرفية المقدمة من قبل المصارف العامة والناتجة عن المنافسة فيما بين المصارف، مما يؤدي في النهاية إلى السعي لتقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية، ويضاف إلى ذلك ربما الثقة العالية التي لا تزال تحتلها المصارف العامة أو الجهات التابعة للدولة عموماً أكثر من المصارف الخاصة، ولكن رغم ذلك، فقد تزايدت الحصة السوقية للمصارف الخاصة التقليدية من ٣% منذ بدء عملها في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٩% في نهاية عام ٢٠٠٩،وإلى ٣١% نهاية عام ٢٠١٠، وهذا يدل أيضاً على عدة أمور منها: ازدياد الوعي المصرفي عموماً ولكن ليس بالشكل المطلوب، وإقبال الناس المتزايد على القطاع المصرفي، أيضاً يمكن إضافة عودة بعض رؤوس الأموال التي كانت خارج القطر، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات.

٢- لا تزال المصارف العامة تقدم النسبة الأكبر من التسليفات الممنوحة وذلك على الرغم من عمل المصارف الخاصة والإسلامية منذ عدة سنوات وعلى الرغم من ازدياد لا بل تضاعف حجم التسليفات الممنوحة منها سنوياً، وقد شكلت التسليفات الممنوحة من المصارف العامة في عام ٢٠١١ ما نسبته (٧١.٤)% من إجمالي التسليفات مقابل (١٦.٧)% للمصارف الخاصة، و(٣)% للمصارف الإسلامية من إجمالي التسليفات.

٣- بلغت نسبة توظيف الودائع لدى المصارف العامة عام ٢٠٠٤ ما يقارب ٥٠%، وبعد ذلك بدأت بالارتفاع تدريجياً لتصل عام ٢٠٠٨ إلى ٩٩%، وبعدها في عام ٢٠٠٩ بلغت نسبة توظيف ودائع المصارف العامة ما يقارب ١٠٨% متجاوزةً بذلك ١٠٠%، وكذلك الأمر في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، فقد سجلت نسبة التوظيف عام ٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى ١٢٢%، وسبب ذلك هو قيام المصارف العامة بالاقتراض من المصرف المركزي وتمويل طلبات الاقتراض وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أشرنا سابقاً.

٤- بلغت نسبة توظيف الودائع لدى المصارف الخاصة عام ٢٠٠٤ ما يقارب ٢٢% وهي نسبة منخفضة جداً، إلا أن هذه النسبة بدأت بالتحسن تدريجياً لتصل عام ٢٠١١ إلى ٦٦ % وبمعدل نمو عن سنة ٢٠٠٤ قدره (٢٠٠) %.

وكذلك الأمر بالنسبة للمصارف الإسلامية التي سجلت نسب توظيف منخفضة، إلا أنها شهدت تحسناً ملحوظاً عام ٢٠١١ لتصل نسبة توظيف الودائع فيها إلى ٧٣%.

وبالتالي فإنه رغم التحسن الطفيف في نسبة التوظيف لدى المصارف الخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي تبقى هذه النسب منخفضة ودون المستوى المطلوب، وسبب ذلك هو أن المصارف الخاصة تقوم بتوظيف أموالها لدى المراسلين في الخارج، كما أن النسبة الكبيرة من القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة لتمويل مؤسسات القطاع العام وتمويل برامج التنمية الاقتصادية تُقدم من قبل المصارف العامة.

وبالنتيجة، فإن موضوع التوظيفات المصرفية يعتبر أحد أهم الإشكاليات التي عانى منها القطاع المصرفي في سورية خلال السنوات السابقة و أثبتت هذه الإشكالية أن القطاع المصرفي السوري لم يعمل وفق معايير مصرفية عالمية، حيث أظهرت المصارف العامة عدم مبالاتها كثيراً بحجم التوظيفات، واستثمار الأموال التي بحوزتها لتحقيق الربحية المطلوبة لها باعتبارها أولاً وأخيراً مشروع اقتصادي وإن كان له أهداف اجتماعية، والإحصائيات توضح الهوة الواسعة ما بين الودائع المصرفية والتوظيفات وفقاً لكل مصرف على حده.

حتى إن هذه القروض وعلى قلتها كانت توجه بصورة أساسية للقطاع العام في وقت ظل فيه القطاع الاستثماري الخاص في سورية يتطلع إلى تمويلات مصرفية طويلة الأجل للقطاعات الصناعية والتجارية وهي الاستثمارات التي تتطلبها التنمية المستدامة، ولكن المصارف بسياساتها تلك لم تلبي ذلك رغم السيولة الكبيرة التي تقبع في خزائنها في ضوء الافتقار إلى الكثير من مقومات العمل المصرفي العصري وعدم توفر قاعدة مستقرة من الودائع والبنية التحتية الملائمة للتوسع في مجالات الخدمات المصرفية المتطورة ناهيك عن الشروط القاسية التي تمنح بموجبها تلك القروض.

ومن جهة أخرى فإن المصارف الخاصة توظف ٥٠% من ودائعها في استثمارات خارجية لدى المصارف الأم في لبنان أو الأردن مثلاً، والمصارف العامة توظف أكثر قروضها في المنشآت الحكومية التي تشتري المواد كالحبوب والمحروقات والأقطان وغيرها، مما يؤثر على كفاءة الإقراض وعلى آثارها الاقتصادية في زيادة الإنتاج و تشغيل العاطلين عن العمل.

ت- دراسة علاقة الارتباط بين الودائع و التسليفات:

بدراسة الارتباط بين الودائع المصرفية والتسليفات عبر البرنامج الإحصائي SPSS وذلك للفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١١ (وذلك بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول السابق رقم ١٠) نجد أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي (٩٦.٢%)، مما يدل على الأثر الكبير الذي تلعبه زيادة الودائع المصرفية في زيادة التسليفات المقدمة من قبل المصارف، وذلك كما يوضح الجدول التالي رقم (١٣):

الجدول رقم (١٣): معامل ارتباط بيرسون بين الودائع و التسليفات

Correlations

		التسليفات	الودائع
التسليفات	Pearson Correlation	1	.962**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	8	8
الودائع	Pearson Correlation	.962**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	8	8

**. Correlation is significant at the 0.01 level

المصدر: من مخرجات برنامج spss

دراسة الانحدار:

بما أننا وجدنا أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرين (الودائع المصرفية وإجمالي التسليفات) وأن زيادة أحدهما تؤدي إلى زيادة الآخر، فيمكن أن نلجأ إلى استخدام تحليل الانحدار، ويستخدم تحليل الانحدار لتقدير العلاقة بين متغيرين كميين أو أكثر وذلك للتنبؤ بقيم أحد المتغيرين عند تغير المتغير الآخر، حيث يتم التوصل إلى معادلة تمثل البيانات المتاحة، وبتحليل الانحدار الخطي بين الودائع (كمتغير مستقل) وبين التسليفات (كمتغير تابع) عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS نتوصل إلى الجدول التالي رقم (١٤):

الجدول رقم (١٤): جدول معاملات النموذج بين الودائع والتسليفات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	-413754.6	153566.9		-2.694	.036
	الودائع	.986	.151	.962	8.623	.000

a. Dependent Variable: التسليفات

المصدر: من مخرجات برنامج spss

من الجدول رقم (١٤) نجد أن قيمة B (معامل الانحدار) تساوي (٠.٩٨٦) أي أنه كل زيادة في الودائع المصرفية (المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة تنعكس بزيادة في التسليفات الممنوحة (المتغير التابع) بمقدار (٠.٩٨٦) وحدة وذلك بخطأ معياري قدره (٠.١٥١) .

وبالتالي تكون معادلة النموذج هي : $Y = -413754.6 + 0.986\ X$ حيث:

Y: التسليفات الممنوحة من قبل المصارف.

X: مقدار الودائع المصرفية.

وقيمة Beta = 0.962 : ويعني ذلك أن كل زيادة في الودائع المصرفية بمقدار ١٠٠% تؤدي إلى زيادة في التسليفات الممنوحة بمقدار ٩٦.٢%

يتضح مما سبق أنه لزيادة الودائع أثر كبير في زيادة التسليفات والقروض المصرفية وبالتالي يتوجب على المصارف السورية بذل أقصى الجهود لجذب الودائع والمدخرات الوطنية.

٤- علاقة الودائع المصرفية بالناتج المحلي الإجمالي:

لقد استخدمت الحكومة في سورية بعض الحوافز لتشجيع الادخار كرفع سعر الفائدة إلى ١٠ % مثلاً، ولكنها لم تكن فعالة وذلك لارتفاع معدلات التضخم أو استخدام معدلات فائدة تراكمية بعد ثبات لفترة طويلة، بالإضافة إلى دور المصارف الخاصة في تنشيط القطاع المصرفي بهدف جذب المدخرات المحلية.

وتعتبر الودائع المصرفية الأساس الذي يتم بموجبه وضع خطة التسليف لدى أي مصرف، حيث أن حجم الودائع المصرفية يحدد حجم التسهيلات الائتمانية التي سيقوم المصرف بمنحها، وبالتالي كلما ازدادت الودائع المصرفية تزداد قدرة المصارف على التسليف، وبالتالي يزداد إسهام الودائع المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي.

وعادةً ما تتم مقارنة حجم الودائع المصرفية مع حجم الناتج المحلي الإجمالي لبيان مدى توفر الأموال اللازمة للاستثمارات المطلوبة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سورية يمتاز الجهاز المصرفي بضعف الانتشار الجغرافي في المحافظات والمناطق مع ارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة، ولكن وجود المصارف الخاصة أحدث مرحلة انتقالية دفعت إلى زيادة مساهمة الودائع المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي، وقد ترجع أسباب هذه الزيادة إلى:

- تحسين مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد.
- تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها المصارف، ولاسيما بعد دخول المصارف الخاصة والمناخ التنافسي الذي أحدثته بعد فترة طويلة من الجمود والتخلف في تقديم الخدمة المصرفية.
- سعي المصارف التجارية سواء الحكومية أو الخاصة لتحقيق التوسع الجغرافي من خلال زيادة فروعها في المحافظات والمناطق السورية، إذ أن إعطاء المصارف الخاصة الحق في العمل ضمن السوق السورية أحدث تغيراً كبيراً ضمن الجهاز المصرفي ككل، وأثر بشكل كبير على أعمال المصارف العامة ولاسيما المصرف التجاري السوري، ولكن رغم هذا التحسن في جذب الودائع ما زالت المصارف السورية تحتاج للانتشار الواسع ضمن المناطق المختلفة وتقديم خدمات أكثر تميزاً أو ذات جودة عالية واستخدام أوسع للتسويق المصرفي من دعاية وإعلان.

وبدراسة نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الدراسة نجد أن هذه النسبة منخفضة إلى حدٍ ما، وسبب انخفاض هذه النسبة مرتبط بالعوامل التالية:

١- درجة التطور الاقتصادي في سورية ومدى التأثر بالحالة الاقتصادية ،وما قد ينجم عن ذلك من تأثير على مستوى الدخل الفردي مقارنة مع المستوى العام للأسعار.

٢- مستوى وحجم وجودة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل القطاع المصرفي السوري.

٣- درجة الوعي المصرفي ومدى إدراك الجمهور بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي.

٤- مدى انتشار الخدمات المصرفية على أراضي الجمهورية العربية السورية.

والجدول التالي رقم (١٥) يؤكد ما سبق:

الجدول رقم (١٥): نسبة إجمالي الودائع و والودائع الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي: خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) ، (مليون ليرة سورية)

السنة	إجمالي الودائع	الودائع الجارية	الودائع الادخارية	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الودائع / الناتج المحلي الإجمالي	الودائع الادخارية / الناتج المحلي الإجمالي
2004	669661	313388	356273	1266900	% 52.85	% 28.12
2005	733253	365603	367650	1506400	% 48.67	% 24.4
2006	804457	359965	444492	1705000	% 47.18	% 26
2007	924448	418393	506055	2017800	% 45.8	% 25
2008	1069384	487196	582188	2445100	% 43.73	% 23.8
2009	1202411	525928	676483	2519200	% 47.73	% 26.85
2010	1400621	627202	773419	2685000	% 52.16	% 28.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجداول أرقام ١، ٧، ١٣.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (١٥) ما يلي:

١- تتراوح نسب إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بين (٤٣.٧٣) % و (٥٢.٨٥) % وهي نسب منخفضة تدل على أن ضعف مساهمة الودائع المصرفية في عمليات التسليف للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

٢- بلغت نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٤ (٥٢.٨٥) % ، وفي السنوات اللاحقة بدأت قيمة إجمالي الودائع المصرفية بالارتفاع ولكن بنسبة أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت تدريجياً خلال السنوات اللاحقة وذلك حتى عام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها (٤٣.٧٣) % ، وبعد ذلك بدأت نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وبلغت (٤٧.٧٣) % عام ٢٠٠٩ و (٥٢.١٦) % عام ٢٠١٠، وسبب هذا الارتفاع هو أنه خلال هذين العامين كان معدل نمو الودائع المصرفية أكبر من معدل نمو

الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي رفع من مساهمة الودائع المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي ولكن رغم ذلك تبقى نسب منخفضة.

٣- تتراوح نسب الودائع الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين (٢٣.٨) % و (٢٨.٨) % وهي نسب منخفضة أيضاً وتدل على انخفاض حجم التعامل المصرفي، وهذا يعطي فكرة واضحة عن تدني مستوى الوعي المصرفي وعدم اعتياد الجمهور على التعامل مع المصارف، ويدل هذا أيضاً على ضعف فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة ومحدودية خدماتها المصرفية.

٥- دراسة الارتباط بين إجمالي التسليفات والناتج المحلي الإجمالي:

تلعب المصارف وسائر المؤسسات الادخارية دوراً رئيسياً وهاماً في تجميع المدخرات الوطنية، ومن ثم إعادة إقراضها في مجالات الاقتصاد الوطني على شكل قروض إنتاجية وقروض استهلاكية، وبالتالي هي تسهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ويظهر أثر القروض في الناتج المحلي الإجمالي من خلال القنوات التالية:[١]

أ- تحصل المصارف التي قامت بمنح قروض على أسعار الفائدة المقررة على هذه القروض، وبالتالي فإن الفائدة والعمولات تشكل جزءاً من الناتج ثم الدخل القومي.

ب- إن المؤسسات التي حصلت على القروض سواءً كانت إنتاجية أو سياحية أو تجارية تحقق عائدات وأرباح نتيجة هذا توظيف القروض، وبالتالي تشكل جزءاً من الناتج.

ت- تساعد القروض الاستهلاكية والتجارية على زيادة الطلب العام الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يكون ذلك عنصراً مساعداً في زيادة الإنتاج (زيادة الناتج).

ث- تسهم القروض بشكل غير مباشر في زيادة أرباح الشركات في الأعوام القادمة، وتسهم في زيادة التراكم الرأسمالي والثروة القومية التي تعد مصدراً هاماً لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول التالي رقم (١٦) يوضح تطور العلاقة بين إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية وبين الناتج المحلي الإجمالي:

---

١ - كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٨٧.

الجدول رقم (١٦): الناتج المحلي الإجمالي مع إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف السورية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) ، (مليون ليرة سورية)

العام	إجمالي القروض والتسليفات	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي القروض والتسليفات / الناتج المحلي الإجمالي %
2004	442969	1266900	34.96%
2005	532323	1506400	35.33%
2006	600802	1705000	35.23%
2007	739126	2017800	36.63%
2008	982172	2445100	40.16%
2009	1114717	2519200	44.24%
2010	1311731	2685000	48.85%

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي والمجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة، وتم حساب العمود الرابع من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (١٦) ما يلي:

١- إذا ما قارنا معدل نمو إجمالي القروض والتسليفات مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نجد أن إجمالي حجم القروض والتسليفات قد ازداد خلال سنوات الدراسة بمعدل نمو قدره (١٩٦)% من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٠، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد ازداد خلال هذه الفترة بمعدل نمو قدره (١١٢)%.

٢- نلاحظ ارتفاع نسبة إجمالي القروض والتسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى، حيث كانت هذه النسبة عام ٢٠٠٤ تساوي (٣٤.٩٦)%، ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً لتصل عام ٢٠١٠ إلى (٤٨.٨٥)%، وهذا يدل على وجود علاقة قوية وواضحة بين زيادة إجمالي القروض والتسليفات وبين زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويبين مدى إسهام القروض في الناتج.

وبالتالي من خلال الجدول السابق رقم (١٦) نستنتج ارتفاع نسبة العلاقة بين حجم القروض والناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى: [١]

- اعتماد القطاع العام على القروض المصرفية في تمويل نشاطاته ، وذلك ينعكس بشكل واضح في زيادة الناتج.
- إن النسبة الأكبر من قروض القطاع العام هي مستلزمات إنتاج ومواد أولية وسلع زراعية تشتريها المؤسسات الحكومية من الفلاحين مثل الأقطان والشوندر السكري والحبوب وتعيد بيعها إلى بعضها بعضاً، أو تقوم بتصنيعها وبيعها للمؤسسات العامة والخاصة، وتشكل القروض أغلب نشاط هذه المؤسسات فيزداد الناتج.
- تشكل القروض التجارية والاستهلاكية وقروض المواد الأولية نسبة كبيرة من قروض القطاع الخاص، وتظهر هذه القروض بشكل واضح على شكل زيادات في حجم الناتج.
- يقوم القطاع الخاص بتمويل مستورداته من ممتلكاته في الخارج، أو من أرصدته الدولارية في الداخل، مما يخفض عمليات تحويل لقروض داخلية لتمويل عمليات استيراد خارجية، أي تبقى الأموال في الداخل مما يسبب زيادة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي فإنه كلما زادت نسبة القروض والتسليفات إلى إجمالي الناتج المحلي، فإن ذلك يدل على زيادة اعتماد القطاعات العامة والخاصة على المصارف في عمليات التمويل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية وزيادة معدلاتها.

وبدراسة الارتباط بين إجمالي التسليفات المصرفية الممنوحة والناتج المحلي الإجمالي عبر البرنامج الإحصائي SPSS نجد أن قيمة معامل الارتباط تساوي (٩٧.٦)%، مما يدل على الأثر الكبير الذي تلعبه التسليفات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول التالي رقم (١٧) ذلك:

---

١ - كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٨٨ – ٨٩.

الجدول رقم (١٧): معامل ارتباط بيرسون بين التسليفات المصرفية والناتج المحلي الإجمالي

Correlations

		التسليفات	الناتج
التسليفات	Pearson Correlation	1	.976**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	7	7
الناتج	Pearson Correlation	.976**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	7	7

**. Correlation is significant at the 0.01 level

المصدر: من مخرجات برنامج spss

الجدول رقم (١٨): جدول معاملات النموذج بين التسليفات المصرفية والناتج المحلي الإجمالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	675185.6	142063.3		4.753	.005
	التسليفات	1.646	.163	.976	10.093	.000

a. Dependent Variable: الناتج

المصدر: من مخرجات برنامج spss

وبتحليل الانحدار في الجدول السابق رقم (١٨) نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار(B= ١.٦٤٦)، أي أن كل زيادة في التسليفات المصرفية(المتغير المستقل)بمقدار وحدة واحدة تنعكس بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي(المتغير التابع) بمقدار (١.٦٤٦) وحدة وبخطأ معياري قدره (٠.١٦٣).

وبالتالي تكون معادلة النموذج هي : $Y = 675185.6 + 1.646\ X$ حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

X: إجمالي التسليفات المصرفي المصرفية.

وقيمة Beta = 0.976 : ويعني ذلك أن كل زيادة في التسليفات المصرفية بمقدار ١٠٠% تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٩٧.٦)%

يتضح مما سبق الأثر الكبير والهام الذي تلعبه التسليفات المصرفية المقدمة من قبل المصارف السورية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: تطور كل من الودائع والتسليفات لدى المصارف العاملة في الجهاز المصرفي السوري:

تمهيد:

يعكس تحليل الودائع المصرفية شكل الدور الذي يؤديه النظام المصرفي داخل الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات.

وفي سورية فإن النظام المصرفي السوري يتميز بدور محدود في تعبئة المدخرات المحلية و خاصةً بالنسبة لمدخرات القطاع الخاص، وترجع أسباب محدودية هذا الدور في عمومها إلى نقص الخدمات المصرفية، وعدم القدرة على استيعاب المتغيرات البيئية والاقتصادية المؤثرة في حركة الإيداع الادخاري، وعدم وجود سياسة ادخارية واضحة ورشيدة يعمل النظام المصرفي بموجبها، وعدم استجابة النظام المصرفي لإحداث تغيير في شكل الأوعية الادخارية المطروحة من قبله بما يتناسب مع التطور في الاقتصاد الوطني والتي من خلالها يستطيع أن يحفز الأفراد ادخارياً.

كما و تعد القروض التي يمنحها المصرف المجال الأساسي لتوظيفاته والدعامة الأساسية للعمل المصرفي، وإن حجم القروض وطبيعتها يتوقف على رأس مال المصرف ومستوى السيولة المطلوبة لمواجهة الطلب على الودائع مما يسمح باستثمار الفائض المالي المتاح، وتمثل الودائع الادخارية أهم مصادر التمويل، حيث يقوم المصرف بتحويل هذه الودائع المملوكة لأصحابها إلى قروض مملوكة للمقترضين وبالتالي يزود الاقتصاد بالأموال المطلوبة.

وتتميز بنية التسليف المصرفي في سورية بالخصائص التالية[1] :

١- التمييز لصالح القطاع العام الاقتصادي واستئثار هذا القطاع بالجزء الأكبر من إجمالي حجم التسليفات.

٢- عدم تناسب توظيفات المصارف المتخصصة للقطاع الخاص مع مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد.

٣- هيمنة قطاع التجارة على تسليفات المصارف.

٤- هيمنة القروض قصيرة الأجل.

١- سكر، نبيل: الإصلاح المصرفي في سورية، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ١٧٧.

المطلب الأول: تطور الودائع لدى المصارف العاملة في الجهاز المصرفي السوري:

تشكل الودائع في المصارف العاملة في سورية أكثر من نصف مجموع المطاليب في الميزانية الموحدة للمصارف العاملة، وهذا يطرح إشكالية توظيفها التوظيف الأمثل بما يحقق عوائد عالية تنسجم مع الفوائد الدائنة المرتفعة المدفوعة عليها، كما يطرح مسألة ضمان الودائع بما يضمن استقرار الوضع المصرفي واطمئنان المودعين بضمانة ودائعهم.

ويوضح الجدول التالي رقم (١٩) تطور الودائع لدى المصارف العاملة ضمن الجهاز المصرفي السوري من عام ٢٠٠٤ وحتى نهاية الشهر الخامس من عام ٢٠١١:

الجدول رقم (١٩): تطور الودائع لدى المصارف العاملة خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١١)
(مليون ليرة سورية)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع	669 661	733 252	804 457	924 448	1069 384	1202411	1400621	1129761
معدل نمو الودائع		9.5%	9.7%	14.92%	15.68%	12.4%	16.5%	-19.34%
باقي المطاليب	580 599	610 470	612 466	675 627	654 886	750847	791395	241881
مجموع المطاليب	1 250 260	1 342 953	1 410 440	1593 228	1 716 198	1953258	2192016	1371642
نسبة الودائع إلى مجموع المطاليب	54%	55%	57%	58%	62%	62%	64%	82%

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، أيار عام ٢٠١١، الجدول رقم ٧ ص ١٢ والجدول رقم ١٢ ص ٢٢.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (١٩) أن إجمالي حجم الودائع لدى المصارف العاملة في سورية قد ازدادت بشكل مضطرد من ٦٧٠ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٤ إلى ١.٤ تريليون ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٠، إلا أنها في نهاية عام ٢٠١١ قد سجلت انخفاضاً بمعدل ١٩.٣٤% مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠١٠ حيث وصلت قيمة الودائع في نهاية أيار من عام ٢٠١١ إلى ١.٢ تريليون ليرة سورية، وسبب ذلك هو الأزمة التي شهدتها سورية في مطلع عام ٢٠١١ والتي أدت إلى انخفاض حجم الودائع المصرفية ، ولكن رغم ذلك فقد بقيت الودائع

المصرفية تشكل أكثر من نصف مجموع المطاليب في الميزانية الموحدة للمصارف العاملة، وخاصةً في نهاية عام ٢٠١١ حيث شكلت الودائع حوالي ٨٢ % من مجموع المطاليب.

وسندرس الآن تطور الودائع حسب نوع العملة وحسب القطاع المودع وكذلك حسب **نوع الوديعة**.

أولاً: تطور الودائع حسب نوع العملة:

عند دراسة توزع الودائع لدى المصارف العاملة في سورية حسب نوع العملة نجد أن لودائع الليرة السورية نصيب كبير من مجموع الودائع، إلا أنه فيما بعد أصدر مجلس النقد والتسليف قرارات تسمح بالتعامل بالقطع الأجنبي مما أدى إلى زيادة حصة الودائع بالقطع الأجنبي من إجمالي الودائع ولكن رغم ذلك بقيت الودائع بالليرة السورية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الودائع، والجدول التالي ويوضح الجدول التالي رقم (٢٠) تطور الودائع بالليرة السورية وبالقطع الأجنبي لدى المصارف العاملة ونسبة كل منها إلى إجمالي الودائع خلال الفترة(٢٠٠٤–٢٠١١):

الجدول رقم (٢٠): تطور الودائع حسب نوع العملة ، (٢٠٠٤ – ٢٠١١) ، (مليون ليرة سورية)

الودائع حسب نوع العملة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع بالليرة السورية	605 536	637 500	648 016	739 505	854 141	1 005918	1208932	951704
نسبة من إجمالي الودائع	90%	87%	81%	80%	80%	84%	86%	84%
معدل نمو الودائع بالليرة السورية		5%	1%	14%	16%	18%	20%	-21%
الودائع بالعملة الأجنبية	64 125	95 753	156 441	184 942	215 243	196 494	191689	178057
نسبة من إجمالي الودائع	10%	13%	19%	20%	20%	16%	14%	12%
معدل نمو الودائع بالقطع الأجنبي		49%	63%	18%	16%	-9%	-2%	-7%
مجموع الودائع	669 661	733 252	804 457	924 448	1 069 384	1202411	1400621	1129761

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، أيار عام ٢٠١١، الجدول رقم ١٣، ص ٢٤.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٢٠) ما يلي:

١- شكلت الودائع بالليرة السورية عام ٢٠٠٤ ما يقارب ٩٠ % من إجمالي حجم الودائع، وبدأت هذه النسبة بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٨٠ % من إجمالي الودائع ثم عاودت الارتفاع لتصل في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٨٦% وانخفضت بعد ذلك لتصبح في نهاية عام ٢٠١١ مقدار ٨٤ % من إجمالي الودائع المصرفية، أي بقيت الودائع بالليرة السورية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي حجم الودائع.

٢- نلاحظ الارتفاع التدريجي في قيمة الودائع المصرفية بالليرة السورية من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٠، ولكن بعد ذلك في نهاية عام ٢٠١١ سجلت قيمة الودائع بالليرة السورية انخفاضاً بمعدل – ٢١% عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠١٠، وذلك بسبب الإقبال الكثيف من المودعين لسحب إيداعاتهم المصرفية بالليرة السورية واستبدالها بالقطع الأجنبي أو الذهب نتيجة المخاوف التي انتابت عدد كبير من المودعين من تدهور قيمة الليرة السورية نتيجة الأزمة التي شهدتها سورية آنذاك.

٣- ازدياد حصة الودائع بالقطع الأجنبي من مجموع الودائع من ١٠ % عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠ % عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ إلى ١٦% و ١٤% على التوالي، حيث انخفضت من ٢١٥ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٨ إلى ١٩٦ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٩ ثم إلى ١٩١ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٠، ثم انخفضت في عام ٢٠١١ إلى ١٧٨ مليار ليرة سورية حيث انخفضت الودائع بالقطع الأجنبي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بمعدل انخفاض قدره (-٩ % ، -٢ % ، -٧ %) على الترتيب، وحول أسباب هذا الانخفاض فقد قام مصرف سورية المركزي بتقديم التوضيح التالي:

" نبين في ما يلي أسباب الانخفاض في ودائع القطاع العام بالقطع الأجنبي:

بلغ إجمالي حجم الودائع بالقطع الأجنبي (قطاع عام وخاص) في نهاية العام ٢٠٠٩ (١٩٦,٤) مليار ليرة سورية مقارنة بـ (٢١٥,٢) مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو قدره (- ٩%)، ويمكن تفسير معدل النمو السالب للودائع بالقطع الأجنبي بانخفاض ودائع القطاع العام بالقطع الأجنبي وذلك بمقدار (٣٢) مليار ليرة سورية عن مستواها في نهاية العام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو (-٥٥%) (كما هو موضح في الجدول رقم (٢١))، وهذا ما أدى إلى مساهمة ودائع القطاع العام بشكل سلبي في نمو إجمالي الودائع بالقطع الأجنبي حيث بلغت مساهمته النسبية - معدل النمو السنوي مثقلاً بالوزن النسبي من إجمالي الودائع - (-١٥%)، بالمقابل ساهم نمو

ودائع القطاع الخاص بالقطع الأجنبي في تلطيف الانخفاض الحاصل في ودائع القطاع العام، حيث بلغ معدل نمو ودائع القطاع الخاص بالقطع الأجنبي (٨%) وبمساهمة نسبية بلغت (٦%)، ليصل معدل نمو إجمالي ودائع القطع الأجنبي لدى القطاع المصرفي إلى (-٩%).

ويعود الانخفاض في ودائع القطاع العام بالقطع الأجنبي إلى تطبيق جهات القطاع العام للآلية الجديدة في إدارة القطع الأجنبي بحيث يتوجب عليهم بيع حساباتهم بالقطع الأجنبي إلى مصرف سورية المركزي مقابل تعهد المصرف المركزي بتأمين احتياجات هذه الجهات عند الطلب، ويبدو ذلك واضحاً من خلال انخفاض ودائع المؤسسات العامة الاقتصادية بمقدار (٣٠) مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠٠٩. " [١]

الجدول رقم (٢١): توضيح أسباب انخفاض الودائع بالقطع الأجنبي في عام ٢٠٠٩:
(مليون ليرة سورية)

نهاية الفترة	2008	2009	التغير	معدل النمو	المساهمة النسبية
الودائع بالقطع الأجنبي	215.243	196.494	18.749-	%9-	%9-
القطاع العام	57.938	25.874	32.064-	%55-	%15-
الحكومة المركزية	2.379	1.047	1.331-	%56-	%1-
المؤسسات العامة الاقتصادية	51.969	21.817	30.152-	%58-	%14-
المؤسسات المالية غير المصرفية	3.590	3.010	580-	%16-	%0
ودائع القطاع الخاص	157.305	170.619	13314	%8	%6

المصدر: مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy//about/cbos-info11-ar.htm

١- من موقع مصرف سورية المركزي:-http://www.banquecentrale.gov.sy//about/cbos-info11-ar.htm.

ثانياً: تطور ودائع كل من القطاعين العام والخاص:

إن حصة القطاع الخاص من إجمالي الودائع في المصارف السورية أكبر من حصة القطاع العام ويعود ذلك لعدة أسباب من أهمها:

- ارتفاع وزيادة حجم الاستثمارات في القطاع الخاص مقارنةً مع القطاع العام.
- تطور وازدياد الدخول في القطاع الخاص.
- ازدياد حجم العمل التجاري في سورية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٠ بسبب الانفتاح الاقتصادي على العالم.
- تراجع دور القطاع العام والتركيز على تشجيع القطاع الخاص، وخاصةً الخطة الخمسية العاشرة التي ركزت على ضرورة دعم القطاع الخاص.
- ازدياد خسارة القطاع العام وازدياد حجم المخزون في المستودعات.

و يبين الجدول التالي رقم (٢٢) حصة كل من القطاعين العام والخاص من إجمالي الودائع:

الجدول رقم (٢٢): توزع ودائع المصارف العاملة بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١١) ، (مليون ليرة سورية)

الودائع حسب الجهة المقترضة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ودائع القطاع العام	245 390	271 546	232 274	244 367	282 244	287313	334369	302833
نسبة من إجمالي الودائع	37%	37%	29%	26%	26%	24%	24%	27%
ودائع القطاع الخاص	424 271	461 707	572 183	680 081	787 140	915098	1066252	826928
نسبة من إجمالي الودائع	63%	63%	71%	74%	74%	76%	76%	73%
مجموع الودائع	669 661	733 253	804 457	924 448	1 069 384	1202411	1400621	1129761

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ١٣.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٢٢) ما يلي:

١- إن حصة القطاع الخاص من إجمالي حجم الودائع هي الأكبر في جميع سنوات الدراسة، وهي بازدياد حيث ارتفعت من ٦٣% عام ٢٠٠٤ إلى ٧٦% عام ٢٠١٠، أي كانت حصة القطاع الخاص حوالي مثلي حصة القطاع العام في عام ٢٠٠٤ وارتفعت إلى ثلاثة أمثالها في عام ٢٠١٠، ثم عادت لتنخفض في نهاية عام ٢٠١١ حيث أصبحت تشكل ٧٣% من إجمالي حجم الودائع المصرفية.

٢- ومن جهة أخرى نلاحظ انخفاض إيداعات القطاع العام في الجهاز المصرفي السوري خلال سنوات الدراسة من ٣٧% في نهاية عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٢٤% نهاية عام ٢٠١٠، ثم تحسنت نسبتها في نهاية عام ٢٠١١ لتصل إلى ٢٧% من إجمالي الودائع.

٣- وبالتالي نجد أن إيداعات القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١١ كانت تعادل تقريباً ثلاثة أمثال إيداعات القطاع العام مما يدل على ازدياد نشاط القطاع الخاص بالإضافة إلى ارتفاع الوعي المصرفي لديه.

ثالثاً: تطور الودائع حسب نوع الوديعة:

تحدد الودائع بنسبة كبيرة حجم نشاط المصرف وخاصةً فيما يتعلق بنشاط الْإقراض، فالمصارف لا تستطيع تقديم قروض طويلة الأجل إذا كانت معظم الودائع لديها جارية (تحت الطلب)، ومن هنا نجد أن نوع الوديعة يلعب دوراً كبيراً في أنواع القروض التي يمنحها المصرف.

وفي الجهاز المصرفي السوري نجد أن النسبة الكبيرة من الودائع هي تحت الطلب، لذلك تركز المصارف تمويلها على القروض قصيرة الأجل وقروض رأس المال العامل عبر إعطاء تسهيلات لشراء مواد أولية أو لفتح اعتماد أو إعطاء قروض لشراء سيارات وغيرها..

أما ودائع التوفير والودائع لأجل فتؤديان تقريباً نفس الوظيفة، إلا أن ودائع التوفير تمتاز بإمكانية السحب بأي وقت دون أن نخسر مبلغ الفائدة، لذلك يسعى المصرف المركزي السوري لإعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع لأجل وذلك بتخفيض الفائدة على ودائع التوفير وزيادتها على الودائع الآجلة، والجدول التالي رقم (٢٣) يوضح ذلك:

الجدول رقم (٢٣): توزع ودائع المصارف العاملة حسب نوع الوديعة خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١١) ، (مليون ليرة سورية)

الودائع حسب نوع الوديعة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع تحت الطلب	313 388	365 603	359 965	418 393	487 196	525928	627202	493360
معدل نمو الودائع تحت الطلب		16.6%	- 1.5%	16%	16.5%	8%	19.25%	- 21%
نسبة من إجمالي الودائع	47%	50%	45%	45%	46%	44%	45%	44%
الودائع لأجل	49 832	95 730	206 168	271 715	344 692	421 950	503456	450657
معدل نمو الودائع لأجل		92%	115%	32%	27%	22.5%	19%	- 10.5%
نسبة من إجمالي الودائع	7%	13%	26%	29%	32%	35%	36%	40%
ودائع التوفير	306 441	271 920	238 324	234 340	237 497	254533	269963	185743
معدل نمو ودائع التوفير		- 11%	-12%	-1.5%	1.3%	7%	6%	-31%
نسبة من إجمالي الودائع	46%	37%	30%	25%	22%	21%	19%	16.5%
مجموع الودائع	669 661	733 252	804 457	924 448	1 069 384	1202411	1400621	1129761

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ١٣.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٢٣) ما يلي:

١- بالنسبة للودائع تحت الطلب:

شكلت الودائع تحت الطلب نسبة كبيرة من حجم الودائع الكلي، فقد بلغت (٤٨٧) مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٨، وارتفعت بعد ذلك في نهاية عام ٢٠١٠ لتصل إلى (٦٢٧) مليار ليرة سورية لتكون بذلك قد بلغت ضعف ما كانت عليه عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت بمقدار (٦٠) مليار ليرة سورية تقريباً في نهاية عام ٢٠١١ لتبلغ مقدار (٤٩٣) مليار ليرة سورية، وبشكل عام فإن نسبة الودائع تحت الطلب من إجمالي حجم الودائع بلغت مستويات كبيرة، فقد بلغت أعلى

مستوى لها في عام ٢٠٠٥ ثم تراجعت في عام ٢٠١١ إلى (٤٥)% من إجمالي الودائع، وارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع يدل على انخفاض مستوى دخول الأفراد، كما أن ارتفاع هذه النسبة يقلل قدرة المصارف على منح القروض طويلة الأجل إضافةً إلى مخاطر السيولة التي تنتج عن احتمال عدم القدرة على مواجهة السحوبات المفاجئة للمودعين.

٢- بالنسبة لودائع التوفير:

شكلت ودائع التوفير نسباً مقبولة نوعاً ما، فقد شكلت ٤٦% من إجمالي حجم الودائع في نهاية عام ٢٠٠٤ بمبلغ (٣٠٦) مليار ليرة سورية، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض التدريجي لتصل في نهاية عام ٢٠١١ إلى ١٦.٥% من إجمالي الودائع لتصبح (١٨٥) مليار ليرة سورية، وسبب هذا الانخفاض هو القرارات المصدرة من قبل مجلس النقد والتسليف والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع الآجلة وذلك لأن ودائع التوفير يصعب توظيفها توظيفات طويلة الأجل، كما أن عوائدها مرتفعة، وبالتالي تشكل ودائع التوفير مصدراً للأموال مرتفع التكلفة مما دفع مجلس النقد والتسليف لإصدار قرارات ساهمت في إعادة هيكلة الودائع، حيث تم تخفيض سعر الفائدة على ودائع التوفير مما أدى إلى انخفاض حجم ودائع التوفير في نهاية عام ٢٠١١ مقارنةً مع السنوات السابقة.

ونلاحظ وجود معدلات نمو سالبة لودائع التوفير و كان ذلك استجابةً لثبات معدلات الفائدة على ودائع التوفير مقابل تحريك أسعار الفائدة على الأنواع الأخرى من الودائع.

٣- بالنسبة للودائع الآجلة:

لم تشكل الودائع الآجلة نسبة كبيرة من إجمالي الودائع فقد بلغت (٤٩) مليار ليرة سورية نهاية عام ٢٠٠٤ بنسبة (٧)% من إجمالي حجم الودائع ، و(١٣)% من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠٠٥ بمبلغ (٩٥) مليار ليرة سورية، مما يدل على وجود خلل في تركيبة الودائع المصرفية في المصارف السورية آنذاك، وكانت الخطوات الأخيرة التي اتخذت على صعيد تغيير هيكلة أسعار الفائدة ذات تأثير في إعادة توزيع الودائع، إذ بدا واضحاً النمو المتزايد للودائع الآجلة بعد عام ٢٠٠٥ ، فبعد أن كانت الودائع الآجلة تشكل (١٣)% من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠٠٥ أصبحت تشكل (٣٦)% من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٠، و (٤٠)% من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١١، مما يشكل قاعدة ودائع مستقرة تمكن المصارف من الإقراض طويل الأجل دون تعرضها لمخاطر نقص السيولة، والجدير بالذكر أن المصرف المركزي كان يصنف الودائع الآجلة وودائع التوفير في بند واحد، أي لم يكن يفصل بينهما من قبل ولم يأخذ بعين الاعتبار

درجة استقرار كل منهما، ولكنه استفاد من أزمة السحوبات عام ٢٠٠٥ وقام بإعادة هيكلة الودائع، فرفع سعر الفائدة على الودائع الآجلة إلى ٨% وخفض فوائد ودائع التوفير إلى ٥%، وكان قراراً صائباً وأتى ثماره على بنية الودائع المصرفية.

المطلب الثاني: تطور التسليفات لدى المصارف العاملة في الجهاز المصرفي السوري:

يتوقف حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف على الظروف الاقتصادية، حيث يعد مؤشراً على الاستقرار والتقدم في الاقتصاد الوطني، لذلك نلاحظ ارتفاع حجم القروض في اقتصاديات الدول المتقدمة وانخفاضها في اقتصاديات الدول النامية.

أما في سورية فيعد المصرف التجاري السوري الأول في القطاع المصرفي من حيث حجم ودائعه وقروضه، نظراً لحصر قروض القطاع العام وإيداعاته فيه، وسيطرة التجارة على القسم الأكبر من التوظيفات المصرفية على أساس أن المشاريع الإنتاجية والزراعية مازالت تعمل برأس مال خاص يساعدها على تسديد مصاريف التأسيس والتشغيل، بينما تحتاج التجارة إلى تمويل مالي أكبر. وبدراسة حجم ونسب التسليفات لدى المصارف العاملة ضمن الجهاز المصرفي السوري نجد أنها في نهاية عام ٢٠١١ قد تجاوزت مبلغ التريليون ليرة سورية بمعدل نمو قدره ١٨٧% عن عام ٢٠٠٤، ويوضح الجدول التالي رقم (٢٤) تطور التسليفات لدى المصارف العاملة من عام ٢٠٠٤ وحتى نهاية عام ٢٠١١:

الجدول رقم (٢٤): تطور التسليفات لدى المصارف العاملة،(٢٠٠٤ – ٢٠١١)،(مليون ل.س)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التسليفات	442 969	532 323	600 802	739 126	982 172	1 114717	1 311731	1271506
معدل نمو التسليفات		%20.2	%12.8	%23	%32.8	%13.5	%17.7	**% -3**
باقي الموجودات	807 291	810 630	809 638	854 102	734 026	838541	880285	681808
مجموع الموجودات	1 250 260	1 342 953	1 410 440	1 593 228	1 716 198	1953258	2192016	1953314
نسبة التسليفات إلى مجموع الموجودات	35%	40%	42.5%	46%	57%	57%	60%	65%

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، مجلد ٤٩، العدد (١-٢-٣-٤)، ٢٠١١، الجداول أرقام ٧- ١٦، وتم حساب النسب من قبل الباحث.

ملاحظة: بالنسبة لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ في الجدول السابق فقد تم الرجوع إلى بيانات النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، ٢٠٠٩، المجلد ٤٧، العدد (٣-٤)، الجدول رقم٧ – ١٦.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٢٤) بأن التسليفات ازدادت بشكل مضطرد من ٤٤٣ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (١,١) تريليون ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٩، و (١,٣) تريليون ليرة سورية عام ٢٠١٠ ثم انخفضت في نهاية عام ٢٠١١ بمعدل انخفاض قدره (-٣)% لتسجل مبلغ (١,٢) تريليون ليرة سورية، كما نلاحظ أن نسبة التسليفات من إجمالي الموجودات في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، فبعد أن كانت هذه النسبة (٣٥)% في نهاية عام ٢٠٠٤ أصبحت (٦٥)% في نهاية عام ٢٠١١، وهي بذلك أصبحت تشكل أكثر من نصف مجموع الموجودات في الميزانية الموحدة للمصارف العاملة، مما يعني ازدياد التوظيفات من جهة، وازدياد المخاطر من جهة أخرى، مما يتوجب معه زيادة الحيطة والحذر والالتزام بالتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

وسندرس الآن تطور التسليفات في الجهاز المصرفي السوري وذلك حسب النشاط الاقتصادي الممول، وحسب نوع العملة وحسب نوع التسليف.

أولاً: تطور التسليفات حسب النشاط الاقتصادي الممول:

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الرائدة ذات التأثير الفعال والقوي في الاقتصاد الوطني، وهو عماد التنمية الاقتصادية، فكلما كان قطاع الصناعة قوياً كلما ازداد الإنتاج وازداد بالتالي حجم الصادرات مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية تمويل هذا القطاع إلى جانب دعم القطاعات الأخرى للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية قدماً نحو الأمام.

وفي سورية يعتبر قطاع الصناعة الحلقة الأضعف بين قطاعات الاقتصاد الوطني من ناحية التمويل المصرفي، في حين يحظى قطاع التجارة بالنسبة الأكبر من التسليفات الممنوحة من الجهاز المصرفي، حيث أن نصف التسليفات الممنوحة من المصارف هي من نصيب قطاع التجارة والنصف الآخر من نصيب باقي القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وإنشاءات عقارية وخدمات أخرى، ويوضح الجدول التالي رقم (٢٥) تطور تسليفات المصارف العاملة في سورية حسب النشاط الاقتصادي الممول من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١١:

الجدول رقم (٢٥): توزع تسليفات المصارف السورية حسب النشاط الاقتصادي الممول خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١١) ، مليون ليرة سورية

العام	الزراعة	الصناعة والتعدين والمرافق	الإنشاءات العقارية	تجارة الجملة والمفرق	خدمات أخرى	إجمالي التسليفات
2004	85396	26052	47384	142460	28808	330100
2005	80424	29937	64237	177247	69878	421723
2006	82039	39777	70974	213844	84887	491521
2007	98326	33667	91287	310621	99485	633386
2008	96286	45090	113260	490901	124759	870296
2009	140026	78100	142724	515129	152237	1028216
2010	147860	101980	177040	577386	207725	1211991
2011	211649	125465	164789	452397	205367	1159667

المصدر: مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ١٥، تم حساب النسب من قبل الباحث.

ملاحظة: بالنسبة لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ فقد تم الرجوع إلى بيانات النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، ٢٠٠٩، المجلد ٤٧، العدد (٣-٤)، الجدول رقم ١٦.

والجدول التالي يوضح القيم الواردة في الجدول السابق كنسبة مئوية من إجمالي التسليفات:

الجدول رقم (٢٦): النسبة المئوية لإجمالي التسليفات حسب النشاط الاقتصادي:

العام	الزراعة	الصناعة والتعدين والمرافق	الإنشاءات العقارية	تجارة الجملة والمفرق	خدمات أخرى	إجمالي التسليفات
2004	26%	8%	14%	43%	9%	100%
2005	19%	7%	15%	42%	17%	100%
2006	17%	8%	14%	44%	17%	100%
2007	16%	5%	14%	49%	16%	100%
2008	11%	5%	14%	56%	14%	100%
2009	14%	8%	14%	50%	15%	100%
2010	12%	9%	14.5%	47.5%	17%	100%
2011	18%	11%	14%	39%	18%	100%
المتوسط	17%	8%	14%	46%	15%	1

المصدر: تم حساب النسب من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدولين السابقين أرقام (٢٥ - ٢٦) أن قطاع التجارة استحوذ على معظم القروض المصرفية الممنوحة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١١، حيث بلغت حصته بالمتوسط من إجمالي القروض حوالي (٤٦)%، ويليه قطاع الزراعة بنسبة (١٧)%بالمتوسط، ثم قطاع الإنشاءات العقارية بنسبة (١٥)% بالمتوسط، في حين أن النسبة الأدنى من إجمالي التسليفات هي لقطاع الصناعة والتعدين حيث أنها لم تتجاوز في أحسن أحوالها ١١ %، وبالمتوسط كانت نسبة التسليفات الممنوحة لقطاع الصناعة والتعدين (٨)% وهي نسبة متدنية جداً قياساً بأهمية هذا القطاع ودوره في الاقتصاد الوطني.

أي أن المصارف تتجه نحو التمويل قصير الأجل لقطاعات التجارة والتجزئة وتمويل مشتريات الأفراد، وهنا نكون أمام تساؤلات كثيرة حول دور المصارف السورية في التنمية الاقتصادية، حيث أن ازدياد تمويل قطاع تجارة الجملة والمفرق تؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية بدلاً من أن تتجه القروض نحو المشاريع الإنتاجية التي تسهم في الإنتاج الحقيقي، والجدولين السابقين يوضحان أن أغلب القروض توجه لتمويل الاستهلاك بدلاً من تمويل الاستثمار وهذا له أثر سلبي على عملية التنمية الاقتصادية في سورية.

ثانياً: تطور التسليفات حسب نوع العملة:

بدراسة التسليفات حسب نوع العملة (ليرة سورية أو قطع أجنبي) وملاحظة تطورها في سورية، نجد نمو التسليفات بالليرات السورية وبالقطع الأجنبي، ونجد أن التسليفات بالقطع الأجنبي تنمو بمعدل أسرع من نمو التسليفات بالليرة السورية، خصوصاً في عام ٢٠٠٨ وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية، فقد نمت التسليفات بالقطع الأجنبي بمعدل ٨٨% وذلك بعد صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٤٨ تاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ الذي سمح للمصارف المرخصة بتمويل وتسديد القروض الخارجية بالعملات الأجنبية لتمويل مشاريع استثمارية تنموية في القطر على أن يتم التسديد بالليرات السورية، والقرار رقم ٣٨١ تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٧ الذي سمح للمتعاملين المرخصين لمشاريع استثمارية ضمن إطار قوانين تشجيع الاستثمار في القطر الحصول على تسهيلات مصرفية بالعملات الأجنبية من المصارف المرخصة والتسديد بالليرات السورية، ويوضح الجدول التالي (رقم (٢٧)) ذلك.

الجدول رقم (٢٧): تطور تسليفات المصارف العاملة حسب نوع العملة
خلال الفترة(٢٠٠٤ ــ ٢٠١١) ، (مليون ليرة سورية)

التسليفات حسب نوع العملة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التسليفات بالليرة السورية	436 793	524 716	591 015	725 105	955 880	1081677	1259894	1216817
نسبة من إجمالي التسليفات	99%	99%	98%	98%	97%	97%	96%	95.5%
معدل نمو التسليفات بالليرة السورية		20%	13%	23%	32%	13%	16.5%	- 3.5%

التسليفات بالعملة الأجنبية	6 176	7 606	9 788	14 021	26 293	33 040	51836	54689
نسبة من إجمالي التسليفات	1%	1%	2%	2%	3%	3%	4%	4.5%
معدل نمو التسليفات بالعملة الأجنبية		23%	29%	43%	88%	26%	57%	5.5%
مجموع التسليفات	442 969	532 323	600 802	739 126	982 172	1 114717	1311731	1271506

المصدر: مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ١٦، تم حساب النسب من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٢٧) ما يلي:

١- ارتفاع قيمة التسهيلات الممنوحة بالليرة السورية بنسب نمو متذبذبة خلال سنوات الدراسة، فقد بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية في نهاية عام ٢٠١٠ (١.٢٥) تريليون ليرة سورية وهو ما يعادل ضعف ونصف الضعف عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤ حيث كانت بمقدار (٤٣٦) مليار ليرة سورية، والسبب في ذلك هو زيادة حجم الودائع المصرفية بالليرة السورية، وزيادة الوعي المصرفي، والاستقرار السياسي الذي كان سائداً آنذاك، وفي نهاية عام ٢٠١١ بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة بالليرة السورية مقدار (١,٢١) تريليون ليرة سورية وذلك بمعدل نمو سالب مقداره (- ٣,٥) % عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠١٠ حيث بلغت (١,٢٥) مليار ليرة سورية، وسبب الانخفاض هنا يعزى إلى أنخفاض حجم الودائع المصرفية وبسبب كثرة السحوبات المصرفية التي شهدتها المصارف آنذاك.

٢- تضاعف حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالقطع الأجنبي إلى أكثر من خمسة أضعاف، فبعد أن كان حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالقطع الأجنبي غي نهاية عام ٢٠٠٤ مبلغ (٦) مليار ليرة سورية، وصل في نهاية عام ٢٠١١ إلى مبلغ (٥٤) مليار ليرة سورية، إلا أنه بالرغم من تضاعف حجم التسهيلات الممنوحة بالقطع الأجنبي إلى أكثر من خمسة أضعاف، ما تزال نسبة مساهمتها أقل بكثير من نسبة مساهمة التسهيلات بالليرات السورية حيث وصلت مساهمة التسهيلات الممنوحة بالقطع الأجنبي في عام ٢٠١٠ إلى ٣% مرتفعةً عن عام ٢٠٠٤، حيث كانت لا تشكل أكثر من ١%.، وسجلت تقدماً طفيفاً في نهاية عام ٢٠١١ حيث وصلت إلى (٤,٥)%، في حين كانت نسبة مساهمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية تشكل

(٩٥,٥) %، وسبب ذلك يعود إلى انخفاض حجم الودائع بالقطع الأجنبي، أي انخفاض مساهمة ودائع القطع الأجنبي من إجمالي الودائع، وسبب ذلك هو التحول إلى الإيداع بالليرة السورية نتيجة الانخفاض في أسعار الفائدة على العملات الأجنبية نتيجة الأزمة المالية خلال عامي ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى تطبيق جهات القطاع العام للآلية الجديدة في إدارة القطع الأجنبي، بحيث يتوجب على أصحاب حسابات القطع الأجنبي بيع حساباتهم بالقطع الأجنبي إلى مصرف سورية المركزي مقابل تعهد المصرف المركزي بتأمين احتياجات هذه الجهات عند الطلب.

ثالثاً: تطور التسليفات حسب نوع التسليف:

بالنسبة لتوزع وتطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة بحسب نوع التسليف، فلا بد من تقسيمها بحسب المصارف إن كانت تقليدية أو إسلامية، وذلك لاختلاف نوع التسليف بينهما، حيث يعتبر الإقراض في المصارف التقليدية إقراضاً ربوياً، أما في المصارف الإسلامية فهو قائم على أسس لا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية لذلك لابد من التفريق بينهما.

أ- تطور التسليفات الممنوحة من المصارف التقليدية العاملة حسب نوع التسليف:

يتوزع التسليف الممنوح من المصارف التقليدية بشكل أساسي إلى ثلاثة أنواع هي: محفظة السندات وتشكل نسبة قليلة من إجمالي التسليفات الممنوحة من المصارف السورية، أما النوع الثاني من التسهيلات الممنوحة فهو القروض والسلف ويشكل أكبر نسبة من إجمالي التسليفات (غالباً أكثر من النصف)، أما عن النوع الثالث من التسليفات فهو الحسابات الجارية المدينة، وهي تشكل ثاني أكبر نوع تسليفات ممنوحة.

والجدول التالي رقم(٢٨) يوضح التغيرات التي طرأت على كل نوع من أنواع التسليفات السابقة:

الجدول رقم (٢٨): توزع تسليفات المصارف التقليدية العاملة حسب نوع التسليف خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١١) ، (مليون ليرة سورية)

التسليفات حسب نوع التسليف	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
محفظة السندات	29796	58477	9850	16842	26327	29082	29212	23327
نسبة من إجمالي التسليفات	9%	14%	2%	3%	3%	3%	2.5%	2%
القروض والسلف	190770	243234	292770	320722	392133	542038	564178	550959

نسبة من إجمالي التسليفات	58%	58%	60%	51%	46%	54%	48%	49%
الحسابات الجارية المدينة	101486	106334	159191	254519	399108	388748	503419	447743
نسبة من إجمالي التسليفات	31%	25%	32%	40%	47%	38.5%	43%	40%
ديون أخرى	8049	13678	29710	39623	38551	47017	71973	98229
نسبة من إجمالي التسليفات	2%	3%	6%	6%	5%	4.5%	6%	9%
مجموع تسليفات المصارف التقليدية	330100	421723	491522	631705	856119	1006885	1168781	1120259

مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ١٥، تم حساب النسب من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٢٨) ما يلي:

بالنسبة لمحفظة السندات فقد تراوحت بين ١٤% كحد أعلى في عام ٢٠٠٥، و٢% كحد أدنى في عام ٢٠٠٦، ومن ثم استقرت بنسبة ٣% خلال الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وبعد ذلك انخفضت إلى (٢,٥)% عام ٢٠١٠ و (٢)% عام ٢٠١١.

أما حجم القروض والسلف فكان يرتفع تدريجياً من سنة لأخرى، وقد وصل في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٤٢ مليار ليرة سورية بنسبة ٥٤% من إجمالي التسليفات، وارتفع بعدها في نهاية عام ٢٠١٠ ليصل إلى (٥٦٤) مليار ليرة سورية ويشكل بذلك نسبة (٤٨) % من إجمالي التسليفات، إلا أنه انخفض في نهاية عام ٢٠١١ ليصل إلى مقدار (٥٥٠) مليار ليرة سورية، ويشكل حجم القروض والسلف بشكل عام النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف السورية التقليدية. أما الحسابات الجارية المدينة فقد وصلت في عام ٢٠١٠ إلى (٥٠٣) مليار ليرة سورية، وبنسبة ٣٤% من إجمالي التسليفات، مرتفعةً بذلك خمسة أضعاف عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤ حيث بلغت حينها (١٠١) مليار ليرة سورية، وسبب ذلك هو دخول المصارف الخاصة بقوة إلى السوق المصرفية السورية وارتفاع حدة المنافسة بين المصارف على جذب العملاء، وارتفاع حجم الاستثمارات في سورية خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لباقي الديون فتشكل نسبة بسيطة من إجمالي التسليفات، فقد ارتفعت من ٢% في عام ٢٠٠٤، إلى ٦% في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ثم عاودت الانخفاض إلى (٤,٥)% عام ٢٠٠٩،

وشكلت فقط حوالي (٤٧) مليار ليرة سورية من إجمالي التسهيلات، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى (٩) % من إجمالي التسليفات الممنوحة بمبلغ (٩٨) مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١١.

ب- تطور التسليفات الممنوحة من المصارف الإسلامية العاملة حسب نوع التسليف:

إن عمل المصارف الإسلامية مرتبط ومشروط بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونظراً لذلك فقد جاءت صيغ التمويل الإسلامي بشكل يختلف عن نظيرتها من المصارف التقليدية، ونظراً لاعتماد عمل المصارف الإسلامية أصلاً على المشاركة وليس على الإقراض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المخاطر التي من الممكن أن تتحملها المصارف الإسلامية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي ملزمة بإقرار مجالس الشريعة لصيغ أعمالها، وبالتالي فليس لديها الحرية الكاملة في اختيار نوع التسليف الذي ترغب لتحقيق عوائد أعلى ومخاطر أقل، وبالتالي طبقت المصارف الإسلامية العاملة في سورية صيغ التمويل التي تحقق لها ربحية أعلى ومخاطر أقل وبنفس الوقت تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والجدول التالي رقم (٢٩) يوضح تطور تسليفات المصارف الإسلامية حسب نوع التسليف المقدم من قبلها:

الجدول رقم (٢٩): توزع تسليفات المصارف الإسلامية العاملة حسب نوع التسليف خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١) ، (مليون ليرة سورية)

التسليفات حسب نوع التسليف	2007	2008	2009	2010	2011
المرابحة	1680	13868	20741	41143	35628
نسبة من إجمالي التسليفات	100%	98%	97%	95%	90%
الاستصناع	0	84	62	119	113
نسبة من إجمالي التسليفات	0%	1%	0.6%	0.3%	0.3%
صيغ التمويل الأخرى	0	224	528	1948	3667
نسبة من إجمالي التسليفات	0%	2%	2%	4.5%	9%
مجموع تسليفات المصارف الإسلامية	1680	14176	21331	43210	39408

المصدر: مصرف سورية المركزي، نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية، كانون الأول، ٢٠١١، الجدول رقم ١٥، تم حساب النسب من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٢٩) استحواذ صيغة المرابحة على النصيب الأكبر من محفظة التسليفات لدى المصارف الإسلامية حيث شكلت في عام ٢٠٠٩ نسبة ٩٧% من إجمالي المحفظة، بينما شكلت نسبة الاستصناع أقل من ١%، وباقي أنواع التسليف حوالي ٢% فقط، وفي نهاية عام ٢٠١١ انخفضت نسبة المرابحة لتشكل (٩٠)% من إجمالي التسليفات الممنوحة مقابل تزايد صيغ التمويل الأخرى لترتفع إلى (٣,٦) مليار ليرة سورية وتشكل بذلك نسبة (٩)% من إجمالي التسليفات الممنوحة، ولكن رغم ذلك بقيت صيغة المرابحة صاحبة النسبة الأكبر من إجمالي التسليفات الممنوحة من المصارف الإسلامية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية ونتائجها واختبار فرضيات الدراسة:

المبحث الأول: المعالجة الإحصائية:

تمهيد:

يتناول هذا المبحث وصفاً لمجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وخصائص هذه العينة، كما يتضمن وصفاً لأداة البحث، وقياس مدى ثبات وصدق محاور هذه الأداة، واختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصارف العاملة في سورية، ويشمل ذلك المصارف العامة والمصارف الخاصة.

ثانياً: عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم هذه العينة (١٣٠موظف)، وقد تم توزيع الاستبيانات عليهم، وتم استرداد (١٢٥) استبيان، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد (٩) استبيانات وذلك لعدم جدية الإجابة عليهم، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للبحث (١١٦) استبيان، أي ما يمثل (٨٩.٢٣ %) من حجم العينة.

ثالثاً: خصائص عينة الدراسة:

١- خصائص عينة الدراسة حسب متغير العمر:

الجدول رقم (٣٠): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	63	% 54.31
30 – أقل من 40 سنة	36	% 31
40 – أقل من 50 سنة	12	% 10.34
50 سنة فأكثر	5	% 4.31
المجموع	116	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٣٠) أعلاه أن نسبة ٥٤.٣١ % من عينة الدراسة قد بلغت أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، و ٣١ % من عينة الدراسة بلغت أعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ سنة، وهذا يدل على الكوادر البشرية الشابة، وأن المصارف التجارية تقوم بالتركيز على عنصر الشباب القادر على العطاء في عملية التوظيف لديها. كما نلاحظ من الجدول أن ١٠.٣٤ % من عينة الدراسة بلغت أعمارهم بين ٤٠ و ٥٠ سنة، وأن ٤.٣١ % من عينة الدراسة بلغت أعمارهم فوق ٥٠ سنة.

٢- خصائص عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (٣١): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	72	% 62
أنثى	44	% 38
المجموع	116	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٣١) أعلاه أن نسبة ٦٢ % من عينة الدراسة كانت من الذكور، ونسبة ٣٨ % من عينة الدراسة كانت من الإناث.

٣- خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (٣٢): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوية	17	% 14.65
بكالوريوس	89	% 76.72
ماجستير	10	% 8.62
دكتوراه	0	%0
المجموع	116	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات.

نلاحظ من الجدول رقم (٣٢) أعلاه أن النسبة الكبرى من عينة الدراسة كانوا من حملة الإجازة الجامعية(البكالوريوس)، مما يدل على الكفاءة العلمية لعينة الدراسة حيث بلغت نسبة الحاصلين

على البكالوريوس ما يعادل ٧٦.٧٢ % من عينة الدراسة، كما نلاحظ أن نسبة ١٤.٦٥ % من عينة الدراسة هم من حملة الشهادة الثانوية، ونسبة ٨.٦٢% من عينة الدراسة هم من حملة شهادة الماجستير.

٤- خصائص عينة الدراسة حسب التخصص:

الجدول رقم (٣٣): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص:

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	26	% 26.26
مصارف وتأمين	43	% 43.43
إدارة أعمال	17	% 17.17
تخصص آخر	13	% 13.13
المجموع	99	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٣٣) أعلاه أن نسبة ٢٦.٢٦% من عينة الدراسة متخصصين في المحاسبة، وأن نسبة ٤٣.٤٣% من عينة الدراسة هم من تتخصص مصارف وتأمين، وأن نسبة ١٧.١٧% من عينة الدراسة متخصصين في إدارة الأعمال، وأن نسبة ١٣.١٣% من عينة الدراسة متخصصين تخصصات أخرى ومنها (الرياضيات – هندسة مدنية – المعهد العالي لإدارة الأعمال – أدب إنكليزي). وهنا نلاحظ التشتت في التخصصات بين أفراد عينة الدراسة.

٥- خصائص عينة الدراسة حسب عدد سنوات العمل:

الجدول رقم (٣٤): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات العمل:

عدد سنوات العمل	العدد	النسبة المئوية
أقل من سنة	29	% 25
٢ ـ ١٠ سنوات	74	% 63.8
أكثر من ١٠ سنوات	13	% 11.2
المجموع	116	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٣٤) أعلاه نسبة ٢٥% من عينة الدراسة بلغت عدد سنوات عملهم في المصرف أقل من سنة واحدة، وأن نسبة ٦٣.٨ % من عينة الدراسة تراوح عدد سنوات عملهم في المصرف بين ٢ – ١٠ سنوات، وأن نسبة ١١.٢ % من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات عملهم في المصرف أكثر من عشر سنوات.

رابعاً: أداة البحث:

لقد تم تصميم استبيان بهدف الوصول إلى البيانات المطلوبة، وقد تم توزيع هذا الاستبيان على أفراد العينة الآنفة الذكر، ويحتوي هذا الاستبيان (المبين في الملحق) على قسمين:

القسم الأول: ويتضمن معلومات شخصية حول أفراد عينة الدراسة، وتشمل هذه المعلومات العمر والجنس والمؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي وعدد سنوات العمل في المصرف، ويتكون هذا القسم من ستة أسئلة وهي الأسئلة (١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥ – ٦).

القسم الثاني: ويشمل هذا القسم معلومات عن سياسة الودائع المصرفية المتبعة في المصرف وذلك في الأسئلة (٧– ٨– ٩–٣٢)، وبالإضافة لذلك يشمل هذا القسم سبعة محاور أخرى كما يلي:

المحور الأول: يبين هذا المحور العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين معدل الفائدة المصرفي، وأسئلة هذا المحور هي (١٠ – ١١).

المحور الثاني: يبين هذا المحور العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، وأسئلة هذا المحور هي (١٢– ١٣– ١٤).

المحور الثالث: ويبين هذا المحور العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين نمو الوعي المصرفي وإدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي، والأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي (١٥ – ١٦ – ١٧).

المحور الرابع: يبين هذا **المحور العلاقة بين حجم الودائع** المصرفية في المصارف السورية، وبين تواجد المصارف في المدن الرئيسة وذات السمعة الحسنة، وأسئلة هذا المحور **هي (١٨ – ١٩).**

المحور الخامس: يبين هذا المحور العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف، والأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي (٢٠– ٢١– ٢٢– ٢٣).

المحور السادس: يبين هذا المحور العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين مستوى وحجم الخدمات المقدمة من قبل المصرف، والأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي (٢٤– ٢٥– ٢٦– ٢٧ – ٢٨).

المحور السابع: يبين هذا المحور العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين كفاءة وفعالية سياسات القروض والاستثمارات، والأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي (٢٩– ٣٠– ٣١).

ويتألف كل محور من مجموعة من الأسئلة، وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي في الإجابة على أسئلة الاستبيان وذلك كما يلي :

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

خامساً: اختبارات صدق وثبات محاور الاستبيان:

١- اختبارات الصدق: Validity Tests :

يقصد بصدق الاستبيان أن يقيس الاستبيان ما صمم لقياسه، وقد اتبع الباحث عدداً من الطرق لحساب صدق الاختبار تمثلت في :

أ. صدق المحتوى (المحكمين):

بهدف التحقق من صدق المحكمين تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين، وذلك بهدف إبداء الرأي في مدى وضوح وصياغة الأسئلة، ومدى انتماء وملائمة كل سؤال للمجال الذي ينتمي إليه، وبناءً على نتائج التحكيم تم إضافة وتعديل بعض الأسئلة.

ب. صدق الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان:

تم حساب صدق الاستبيان بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل سؤال ودرجة المجال الذي ينتمي إليه هذا السؤال، والجدول التالي رقم (٣٥) يبين ذلك:

الجدول رقم (٣٥): معاملات الارتباط بين درجة كل سؤال من أسئلة الاستبيان ودرجة المجال الذي ينتمي إليه هذا السؤال:

التسلسل	السؤال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية وبين معدل الفائدة المصرفي			
10	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين سعر الفائدة الدائنة	0.86	0.000

11	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين سعر الفائدة المدينة	0.83	0.000
المحور الثاني: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي			
12	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار السياسي في المنطقة	0.82	0.000
13	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار الاقتصادي في المنطقة	0.76	0.000
14	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار التشريعي في المنطقة	0.72	0.000
المحور الثالث: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية، وبين نمو الوعي المصرفي وإدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي			
15	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي	0.71	0.000
16	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين زيادة الوعي المصرفي	0.73	0.000
17	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين طول فترة تعامل العميل مع المصرف	0.76	0.000
المحور الرابع: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين تواجد المصارف في المدن الرئيسة وذات السمعة الحسنة			
18	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين السمعة الحسنة للمصرف	0.72	0.000
19	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تواجد المصرف في أحياء حيوية	0.77	0.000
المحور الخامس: العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف			
20	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الانتشار الجغرافي الجيد للمصرف وفروعه في مواقع ملائمة	0.67	0.000
21	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار الصناعي	0.71	0.000

22	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار السياحي	0.63	0.000
23	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار المالي	0.74	0.000
المحور السادس: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين مستوى وحجم الخدمات المقدمة من قبل المصرف			
24	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين توفير مزايا جديدة ومجزية للمودعين	0.65	0.000
25	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سداد المدفوعات نيابة عن العميل	0.69	0.000
26	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين استحداث أنواع جديدة من الودائع	0.75	0.000
27	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين كفاءة إدارة المصرف لمحفظة الأوراق المالية للعميل	0.60	0.000
28	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تحصيل مستحقات المودعين وتحصيل الشيكات	0.73	0.000
المحور السابع: العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين كفاءة وفعالية سياسات القروض والاستثمارات			
29	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين كفاءة سياسة القروض والاستثمارات	0.70	0.000
30	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء والقروض التي يقدمها المصرف للعملاء بدلاً من كسر الوديعة	0.69	0.000
31	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سياسة الدولة في تشجيع الادخار	0.85	0.000

المصدر: من مخرجات برنامج spss.

يتبين من الجدول السابق رقم (٣٥) أن جميع أسئلة الاستبيان والمكونة من (٢٢ سؤال) حققت ارتباطات دالة مع درجة المحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، حيث أن قيمة r المحسوبة لكل سؤال أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والتي تساوي (0.335)، مما يدل على أن أسئلة الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان، وهو ما يعرف بالصدق البنائي لمحاور الدراسة، والجدول التالي رقم (٣٦) يبين ذلك:

الجدول رقم (٣٦): الصدق البنائي لمحاور الاستبيان:

التسلسل	المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية وبين معدل الفائدة المصرفي	0.82	0.000
٢	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي	0.73	0.004
٣	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية، وبين نمو الوعي المصرفي وإدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي	0.68	0.000
٤	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين تواجد المصارف في المدن الرئيسة وذات السمعة الحسنة	0.66	0.000
٥	العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف	0.68	0.001
٦	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين مستوى وحجم الخدمات المقدمة من قبل المصرف	0.69	0.006
٧	العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين كفاءة وفعالية سياسات القروض والاستثمارات	0.78	0.023

المصدر: من مخرجات برنامج spss.

يتبين من الجدول السابق رقم (٣٦) أن جميع محاور الاستبيان حققت ارتباطات دالة مع الدرجة الكلية للاستبيان عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، فقد تراوحت معاملات الارتباط بين (0.66) و (0.83)، وبالتالي يدل ذلك على أن الاستبيان في صورته النهائية يتسم بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي، كما يشير ذلك إلى أن جميع أسئلة ومحاور الاستبيان تشترك في قياس دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية، أي يدل ذلك على العلاقة القوية بين محاور الاستبيان وبين هدف الدراسة عند مستوى دلالة (0.05).

٢- اختبارات الثبات: Reliability:

ويعني هذا المعامل مدى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

وقد تم استخدام معامل " ألفا كرونباخ " Cronbach's Alfa لإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان، وقد تم التوصل إلى الجداول التالية:

الجدول رقم(٣٧): معامل ألفا كرونباخ لأسئلة الاستبيان:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.910	22

المصدر: من مخرجات برنامج spss

الجدول رقم(٣٨): معامل ألفا كرونباخ في حال حذف كل سؤال من أسئلة الاستبيان:

Item-Total Statistics

أسئلة الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ للثبات
توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين سعر الفائدة الدائنة	0.893
توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين سعر الفائدة المدينة	0.813
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار السياسي في المنطقة	0.883
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار الاقتصادي في المنطقة	0.890
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار التشريعي في المنطقة	0.885

العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي	.883
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين زيادة الوعي المصرفي	.891
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين طول فترة تعامل العميل مع المصرف	.880
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين السمعة الحسنة للمصرف	.860
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تواجد المصرف في أحياء حيوية	.848
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الانتشار الجغرافي الجيد للمصرف وفروعه في مواقع ملائمة	.883
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار الصناعي	.873
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار السياحي	.888
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار المالي	.864
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين توفير مزايا جديدة و مجزية للمودعين	.887
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سداد المدفوعات نيابة عن العميل	.888
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين استحداث أنواع جديدة من الودائع	.874

العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين كفاءة إدارة المصرف لمحفظة الأوراق المالية للعميل	.864
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تحصيل مستحقات المودعين وتحصيل الشيكات	.872
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين كفاءة سياسة القروض والاستثمارات	.889
العلاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء والقروض التي يقدمها المصرف للعملاء بدلاً من كسر الوديعة.	.881
توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سياسة الدولة في تشجيع الادخار	.886

المصدر: من مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول رقم (٣٧) أن معامل الثبات الكلي (ألفا كرونباخ) لأسئلة الاستبيان = 0.910 وهو مرتفع وموجب الإشارة وبالتالي هو معامل ثبات مقبول إحصائياً.

كما نلاحظ من الجدول رقم (٣٨) أنه لا حاجة لحذف أي سؤال من أسئلة الاستبيان، وذلك لأن معامل الثبات (ألفا كرونباخ) و المقابل لكل سؤال من أسئلة الاستبيان وذلك في حال حذف هذا السؤال (Cronbach's Alpha if Item Deleted) هو موجب الإشارة ومرتفع وهو أقل من معامل الثبات الكلي لأسئلة الاستبيان (0.910)، أي أن معامل الثبات الكلي لأسئلة الاستبيان لا يتأثر كثيراً بحذف أي سؤال من أسئلة الاستبيان.

سادساً: اختبار كولمغروف – سمرنوف (اختبار Z):

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويعد هذا الاختبار من الاختبارات الضرورية في حالة اختبار الفرضيات، حيث أن الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

ويبين الجدول التالي رقم (٣٩) نتائج اختبار Z:

الجدول رقم (٣٩): اختبار التوزيع الطبيعي (One Sample Kolmogorov – Smirnov):

المحور	عنوان المحور	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
المحور الأول	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية وبين معدل الفائدة المصرفي	2.53	0.13
المحور الثاني	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي	2.41	0.19
المحور الثالث	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية، وبين نمو الوعي المصرفي وإدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي	2.58	0.209
المحور الرابع	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين تواجد المصارف في المدن الرئيسة وذات السمعة الحسنة	2.52	0.231
المحور الخامس	العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف	2.10	0.141
المحور السادس	العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين مستوى وحجم الخدمات المقدمة من قبل المصرف	2.23	0.110
المحور السابع	العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين كفاءة وفعالية سياسات القروض والاستثمارات	1.85	0.09

المصدر: من مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٣٩) أن قيمة الدلالة لكل محور من محاور الدراسة في اختبار Z هي أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المبحث الثاني: سياسة الودائع المصرفية في المصارف السورية واختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: سياسة الودائع المصرفية في المصارف السورية:

سيتم هنا الحديث عن سياسة الودائع المصرفية وذلك من خلال إجابات المستجيبين للإستبانة، وذلك كما يلي:

السؤال الأول الموجه للمستجيبين: ما هي أهم الاستراتيجيات المتبعة لاستقطاب الزبائن وجذب الودائع؟

و الأجوبة على هذا السؤال موضحة في الجدول التالي رقم (٤٠):

الجدول رقم (٤٠): أهم الاستراتيجيات المتبعة لجذب الودائع:

ما هي أهم الاستراتيجيات المتبعة لاستقطاب الزبائن وجذب الودائع؟	النسبة المئوية
استراتيجية المنافسة السعرية (دفع معدلات فوائد أعلى للمودعين)	13.7%
استراتيجية المنافسة غير السعرية (تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية)	59.4%
استراتيجية أخرى	26.9%
المجموع	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤٠) أن ١٣.٧% من عينة الدراسة يعتبرون أن أهم السياسات المتبعة لجذب الودائع هي استراتيجية المنافسة السعرية (دفع معدلات فوائد أعلى للمودعين) وهذه النسبة منخفضة ويرجع ذلك إلى أن أسعار الفائدة على الودائع المصرفية في المصارف السورية شبه ثابتة و يتم تحديدها من قبل الحكومة ممثلةً بمصرف سورية المركزي، ونجد أن ٥٩.٤% من عينة الدراسة يعتبرون أن أهم السياسات المتبعة لجذب الودائع هي استراتيجية المنافسة غير السعرية (تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية)، وذلك دليل على أن استراتيجية المنافسة السعرية غير فعالة في جذب الودائع في المصارف السورية، وبالتالي تتجه المصارف السورية إلى الاستراتيجية البديلة هي المنافسة غير السعرية وذلك على الرغم من محدودية هذه السياسة في المصارف السياسة أيضاً، ونلاحظ من الجدول السابق أن نسبة ٢٦.٩% من عينة

الدراسة يعتبرون أن أهم الاستراتيجيات المتبعة لجذب الودائع هي استراتيجيات أخرى، ومن أهم هذه الاستراتيجيات الأخرى التي ذكرها المستجيبون هي:

١- منح جوائز ومكافآت على حسابات الودائع وخاصةً الودائع لأجل.

٢- إعطاء الحرية للمودعين في سحب الوديعة وقت ما يريدون ذلك.

٣- إجراء سحوبات على الجوائز النقدية والعينية، والتي يجريها البنك الدولي للتجارة والتمويل بشكل دوري.

٤- إجراء مسابقات لتنشيط الطلب على خدمة مصرفية معينة ومنح الفائزين بالمسابقة جوائز نقدية أو عينية.

٥- منح حسابات جارية مدينة للمودعين ومنحهم الثقة بشرط توفر عنصر الأمان للمصرف.

السؤال الثاني الموجه للمستجيبين: ما هو تقييمك الشخصي لسياسة الودائع المتبعة في المصرف؟

وقد كانت الإجابات على هذا السؤال وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (٤١): تقييم سياسة الودائع لدى المصارف السورية:

ما هو تقييمك الشخصي لسياسة الودائع المتبعة في المصرف؟	النسبة المئوية
ممتازة	9.3%
جيدة جداً	22.7%
جيدة	32.3%
مقبولة وتحتاج لتطوير	35.7
المجموع	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤١) أن نسبة ٩.٣% من عينة الدراسة يعتبرون أن سياسة الودائع المتبعة في المصرف ممتازة، بينما يرى ٢٢.٧ % من عينة الدراسة أن سياسة الودائع المتبعة في المصرف جيدة جداً، و نلاحظ أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تجد أن سياسة الودائع المتبعة لدى المصرف مقبولة وتحتاج إلى تطوير حيث أن نسبة ٣٥.٧% من عينة الدراسة يرون ذلك، ويدل ذلك على أن سياسة الودائع لدى المصارف السورية ذات كفاءة

محدودة وتحتاج إلى تطوير، وقد وجد ٣٢.٣% من عينة الدراسة أن سياسة الودائع لدى المصارف جيدة.

السؤال الثالث الموجه للمستجيبين: ما هو تقييمك لجهودكم المبذولة للمحافظة على عملاء فرعكم وجذب عملاء جدد؟

وكانت الإجابات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (٤٢): تقييم جهود المصرف للحفاظ على عملائه وجذب عملاء جدد:

ما هو تقييمك لجهودكم المبذولة للمحافظة على عملاء فرعكم وجذب عملاء جدد؟	النسبة المئوية
ضعيفة	3.9%
وسط	16.4%
جيدة	48.8%
مقبولة	27.7%
ممتازة	3.2%
المجموع	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤٢) أن نسبة ٣.٩% من عينة الدراسة يرون أن جهودهم المبذولة للحفاظ على عملاء فرعهم وجذب عملاء جدد ضعيفة، بينما يرى ١٦.٤% من عينة الدراسة أن الجهود المبذولة للحفاظ على عملاء فرعهم واجتذاب عملاء جدد متوسطة، ونلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة ترى أن جهودهم المبذولة للحفاظ على عملاء فرعهم وجذب عملاء جدد جيدة، وذلك بنسبة ٤٨.٨%، وهذا دليل على الجهود المبذولة من قبل المصارف السورية لجذب عملاء جدد وللحفاظ على عملائها الحاليين، ولكن رغم تلك الجهود فإن المصارف السورية بحاجة لبذل المزيد من الجهود لزيادة عدد العملاء وزيادة حجم الودائع المصرفية، ونلاحظ أن نسبة ٢٧.٧% من عينة الدراسة يرون أن جهودهم المبذولة للحفاظ على عملاء فرعهم وجذب عملاء جدد مقبولة، بينما يرى عدد ضئيل من عينة الدراسة أن

الجهود المبذولة للحفاظ على عملاء فرعهم وجذب عملاء جدد ممتازة وذلك بنسبة ٣.٢% من عينة الدراسة.

السؤال الرابع الموجه للمستجيبين: هل من استراتيجية مقترحة لجذب الودائع؟

وقد تركت الحرية للمستجيبين للإجابة على هذا السؤال، وكان من أهم الاقتراحات ما يلي:

١- العمل على رفع سعر الفائدة على الودائع الادخارية، و تخفيضه على القروض والتسليفات الممنوحة.

٢- المنافسة مع المصارف الأخرى من خلال تقديم سعر فائدة تنافسي.

٣- تنشيط الحملات الإعلانية للمصارف وللمنتجات التي تقدمها.

٤- تفعيل عملية السحب على الجوائز النقدية والعينة لدى المصارف.

٥- مراعاة الجودة والكفاءة في الخدمات المصرفية المقدمة.

٦- زيادة شبكة فروع المصارف لتغطي أكبر شريحة ممكنة من العملاء.

٧- تطوير خدمة الأنترنت البنكي وسائر الخدمات الإلكترونية، وتعزيز تواصل العميل مع المصرف عن طريق الأنترنت.

٨- التواصل مع جمهور العملاء من خلال الزيارات الميدانية ومن خلال الصحف والإعلام.

٩- زيادة التسهيلات المصرفية والتشجيع على الإيداع المصرفي.

نلاحظ من خلال الإجابات السابقة أنه لو تم الأخذ بها سيؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع المصرفية لدى المصارف السورية.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار الفرضية العدمية الأولى من خلال دراسة العلاقة الارتباطية بين مستوى الدخل المتاح وحجم الودائع المصرفية، وذلك عن طرية تحليل معادلة الانحدار بينهما، أما بالنسبة لباقي فرضيات الدراسة فسيتم اختبارها من خلال إيجاد النسبة المئوية لاستجابات أفراد العينة على أسئلة محاور الاستبيان، وكذلك المتوسط الحسابي للاستجابات على كل سؤال، كما سيتم حساب الوزن النسبي أو الأهمية النسبية لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، فإن كان الوزن النسبي للسؤال أكبر من ٦٠% ومستوى المعنوية أقل من ٥% تكون العلاقة الخاصة بالسؤال إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى السؤال، أما إذا كان الوزن النسبي للسؤال أصغر من ٦٠% ومستوى المعنوية أكبر من ٥% تكون العلاقة الخاصة بالسؤال سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتوى السؤال، وسيتم أيضاً حساب قيمة اختبار T للعينة الواحدة (One sample T Test) لكل سؤال من أسئلة المحور، فإن كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية (والتي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%) يكون السؤال إيجابياً، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى السؤال، وإن كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية يكون السؤال سلبياً، أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتوى السؤال.

إن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، لا رأي، غير موافق، غير موافق بشدة) هو مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في برنامج الإحصائي Spss تعبر عن الأوزان Weights وهي (موافق بشدة = ٥، موافق = ٤، لا رأي = ٣، غير موافق = ٢، غير موافق بشدة = ١)، وبالتالي تم حساب المتوسط الحسابي المرجح للأوزان السابقة لنحصل على نتيجة إجابات الأفراد على الأسئلة، وقد تم ذلك بحساب طول الفترة وذلك بقسمة (٤) على (٥) حيث يمثل الرقم (٤) عدد المسافات (من ١ إلى ٢ مسافة أولى، ومن ٢ إلى ٣ مسافة ثانية، ومن ٣ إلى ٤ مسافة ثالثة، ومن ٤ إلى ٥ مسافة رابعة) ويمثل الرقم (٥) عدد الاختيارات، وعند قسمة (٤) على (٥) ينتج لدينا طول الفترة ويساوي (٠.٨٠) وبالتالي يكون التوزيع حسب الجدول التالي رقم (٤٣):

الجدول رقم (٤٣): توضيح مقياس ليكارت الخماسي:

المتوسط المرجح	المستوى أو النتيجة
من ١ إلى ١.٧٩	غير موافق بشدة
من ١.٨٠ إلى ٢.٥٩	غير موافق
من ٢.٦٠ إلى ٣.٣٩	لا رأي
من ٣.٤٠ إلى ٤.١٩	موافق
من ٤.٢٠ إلى ٥	موافق بشدة

المصدر: الفرا، وليد عبد الرحمن، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي Spss، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ٢٠٠٩، ص٢٦.

الفرضية الأولى:

نصت الفرضية العدمية الأولى على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية وبين مستوى الدخل الشخصي المتاح للمودعين".

و سنعتمد هنا في دراسة الارتباط بين الدخل المتاح والودائع المصرفية على معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين متغيرين، وتستعمل للتنبؤ عن قيم سابقة وقيم مستقبلية لكلا المتغيرين، أي للودائع المصرفية والدخل المتاح، وقد ذكرنا في جدول سابق (الجدول رقم (١)) قيم الدخل المتاح خلال الفترة الزمنية من (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)، كما ذكرنا في الجدول رقم (١٩) قيم الودائع المصرفية في المصارف السورية خلال نفس الفترة، لذلك سوف نتناول المعادلة الخطية التالية:

$$Y = a + b\,x$$

Y : حجم الودائع المصرفية لدى المصارف العاملة في الجهاز المصرفي السوري.

x : الدخل.

a : الحد الأدنى للودائع المصرفية بغض النظر عن تأثير الدخل.

b : مدى تغير قيم الودائع المصرفية إذا تغير الدخل وحدة واحدة.

وبتمثيل قيم كل من الدخل المتاح والودائع المصرفية عن طريق البرنامج الإحصائي Spss نتوصل إلى الجدولين التاليين :

الجدول رقم (٤٤): معاملي الارتباط والتحديد بين الودائع المصرفية والدخل المتاح

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.973[a]	.947	.936	67435.01658	.947	88.465	1	5	.000

a. Predictors: (Constant), الدخل

الجدول رقم (٤٥): جدول معاملات النموذج بين الودائع المصرفية والدخل المتاح

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	80175.213	98188.066		.817	.451
	الدخل	.461	.049	.973	9.406	.000

a. Dependent Variable: الودائع

من الجدول السابق رقم (٤٥) نتوصل للمعادلة التالية:

$$Y = 80175.213 + 0.461\ x$$

إذاً عند تغير الدخل وحدة واحدة يتغير حجم الودائع المصرفية (٠.٤٦١) وحدة مع وجود فجوة قدرها (٨٠١٧٥.٢١٣) مليون ليرة سورية بين الدخل والودائع بغض النظر عن تأثير الدخل.

والجدول السابق رقم (٤٤) يظهر صحة ذلك، حيث يظهر هذا الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين الدخل المتاح والودائع المصرفية هو (٠.٩٧٣)، أي أن الارتباط طردي وقوي جداً على اعتبار أن الدخل المتاح هو المصدر الأساسي للإيداع المصرفي، كما يظهر هذا الجدول أن معامل التحديد (R Square) يساوي (٠.٩٤٧)، أي أننا استطعنا تمثيل العلاقة بين الدخل والودائع المصرفية بنسبة (٩٤.٧ %) وبخطأ معياري قدره (٦٧٤٣٥.٠١٦) لارتباط الدخل المتاح بالودائع المصرفية.

الفرضية الثانية:

نصت فرضية العدم الثانية على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، و بين معدل الفائدة المصرفي ".

والنتائج الخاصة بالفرضية الثانية موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤٦): تحليل أسئلة المحور الأول: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين معدل الفائدة المصرفي:

الرقم	السؤال	النسب المئوية					الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى المعنوية	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة					
10	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سعر الفائدة الدائنة المدفوعة على الودائع	0	2.8	4.9	58.2	33.3	4.12	82.4	39.17	.000	موافق
11	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين سعر الفائدة المدينة المقبوضة	0	30.4	26.6	25.5	17.4	4.16	83.2	32.32	.000	موافق
	الدرجة الكلية	0	16.6	15.7	41.8	25.4	4.14	82.8	35.7	.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات ومن مخرجات برنامج Spss.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤٦) ما يلي:

١- في السؤال رقم (١٠) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سعر الفائدة الدائنة المدفوعة على الودائع، فكلما كان سعر الفائدة الدائنة مرتفعاً كلما كان ذلك حافزاً للأفراد لإيداع أموالهم في المصرف مما يزيد من حجم الودائع المصرفية، وقد بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٢.٤%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٢) وهي درجة عالية تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣٩.١٧) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي

تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٢- في السؤال رقم (١١) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سعر الفائدة المدينة المقبوضة على القروض الممنوحة من قبل المصرف، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٣.٢%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٦) وهي درجة عالية تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣٢.٣٢) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٣- بشكل عام فإن جميع العلاقات الخاصة بالمحور الأول إيجابية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المحور الأول (٤.١٤) والوزن النسبي (٨٢.٨)وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وعليه يمكن رفض فرضية العدم الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تقول أنه توجد علاقة بين بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين معدل الفائدة المصرفي.

الفرضية الثالثة:

نصت فرضية العدم الثالثة على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي".

والنتائج الخاصة بالفرضية الثالثة موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤٧): تحليل أسئلة المحور الثاني: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

الرقم	السؤال	النسب المئوية					الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى المعنوية	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة					
12	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار السياسي في المنطقة	0	0	2.5	77.8	18.8	4.17	83.4	53.19	.000	موافق
13	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار الاقتصادي في المنطقة	0	0	5.7	63.7	29.7	4.21	84.2	44.53	.000	موافق بشدة
14	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار التشريعي في المنطقة	0	2.7	4.9	55.2	36.3	4.25	85	35.09	.000	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	0	0.9	4.4	65.6	28.3	4.21	84.2	55.66	.000	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات ومن مخرجات برنامج Spss.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤٧) ما يلي:

١- في السؤال رقم (١٢) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية، أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار السياسي في المنطقة، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٣.٤%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٧) وهي درجة عالية تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٥٣.١٩) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥% ، مما يدل على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٢- في السؤال رقم (١٣) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٤.٢%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٢١) وهي درجة عالية تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٤٤.٥٣) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٣- في السؤال رقم (١٤) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الاستقرار التشريعي في المنطقة، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٥ %)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٢٥) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣٥.٠٩) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٤- بشكل عام فإن جميع العلاقات الخاصة بالمحور الثاني إيجابية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المحور الثاني (٤.٢١) والوزن النسبي (٨٤.٢%) وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وعليه يمكن رفض فرضية العدم الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تقول أنه توجد علاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، فكلما كانت المنطقة مستقرة سياسياً واقتصادياً و تشريعياً و قانونياً كلما كان لذلك أثر في زيادة حجم الودائع المصرفية.

الفرضية الرابعة:

نصت فرضية العدم الرابعة على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جذب ودائع العملاء، وبين نمو الوعي المصرفي وإدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي". والنتائج الخاصة بالفرضية الرابعة موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤٨): تحليل أسئلة المحور الثالث: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية، وبين نمو الوعي المصرفي وإدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي:

رقم السؤال	السؤال	النسب المئوية					الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى المعنوية	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة					
15	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي	0	1.6	1.7	59	36.8	4.32	86.4	22.08	.000	موافق بشدة
16	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين زيادة الوعي المصرفي	0	1.3	2.9	53.8	41.1	4.35	87	31.09	.000	موافق بشدة
17	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين طول فترة تعامل العميل مع المصرف	0	1.5	2.7	75.2	19.7	4.14	82.8	41.2	.000	موافق
	الدرجة الكلية	0	1.4	2.4	62.6	32.5	4.27	85.4	46.16	.000	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات ومن مخرجات برنامج Spss.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤٨) ما يلي:

١- في السؤال رقم (١٥) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل

مع النظام المصرفي، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٦.٤%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٣٢) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٢٢.٠٨) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥% ، مما يدل على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٢- في السؤال رقم (١٦) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين زيادة الوعي المصرفي، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٧%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٣٥) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية على محتوى هذا السؤال، بمعنى أنه كلما ازداد الوعي المصرفي يزداد حجم الودائع المصرفية، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣١.٠٩) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٣- في السؤال رقم (١٧) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين طول فترة تعامل العميل مع المصرف، فكلما طالت فترة تعامل العميل مع المصرف كلما ازدادت قدرة المصرف على جذب الودائع، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٢.٨%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٤) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٤١.٢) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٤- بشكل عام فإن جميع العلاقات الخاصة بالمحور الثالث إيجابية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المحور الثالث (٤.٢٧) والوزن النسبي (٨٥.٤%) وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وعليه يمكن رفض فرضية العدم الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تقول أنه توجد علاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين نمو الوعي المصرفي وإدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي، بمعنى أن الوعي المصرفي وإدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي تؤثر في زيادة الودائع المصرفية.

الفرضية الخامسة:

نصت فرضية العدم الخامسة على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين تواجد المصارف في المدن الرئيسة وذات السمعة الحسنة".

والنتائج الخاصة بالفرضية الخامسة موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤٩): تحليل أسئلة المحور الرابع: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين تواجد المصارف في المدن الرئيسة وذات السمعة الحسنة:

الرقم	السؤال	النسب المئوية					الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى المعنوية	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة					
18	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين السمعة الحسنة للمصرف	0	0	8.5	58.1	32.5	4.25	85	40.32	.000	موافق بشدة
19	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تواجد المصرف في أحياء حيوية	0	3.4	8.5	67.5	19.7	4.04	80.8	34.11	.000	موافق
	الدرجة الكلية	0	1.7	8.5	62.8	26.1	4.14	82.8	49.55	.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات ومن مخرجات برنامج Spss.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤٩) ما يلي:

١- في السؤال رقم (١٨) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين السمعة الحسنة للمصرف، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٥%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٢٥) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٤٠.٣٢) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥% ، مما يدل على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٢- في السؤال رقم (١٩) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تواجد المصرف في أحياء راقية، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٠.٨%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٠٤) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، بمعنى أنه كلما كانت المنطقة التي يتواجد بها المصرف حيوية ونشيطة وراقية كلما ازداد حجم الودائع المصرفية، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣٤.١١) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٣- بشكل عام فإن جميع العلاقات الخاصة بالمحور الرابع إيجابية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المحور الرابع (٤.١٤) والوزن النسبي (٨٢.٨%) وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وعليه يمكن رفض فرضية العدم الخامسة وقبول الفرضية البديلة التي تقول أنه توجد علاقة بين جذب ودائع العملاء و تواجد المصارف في المدن الرئيسة وذات السمعة الحسنة، بمعنى أن السمعة الحسنة للمصرف و تواجد المصارف في المدن الحيوية والرئيسة تؤثر في زيادة الودائع المصرفية.

الفرضية السادسة:

نصت فرضية العدم السادسة على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جذب ودائع العملاء، وبين سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف".

والنتائج الخاصة بالفرضية السادسة موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٥٠): تحليل أسئلة المحور الخامس: العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف:

الرقم	السؤال	النسب المئوية					الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى المعنوية	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة					
20	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الانتشار الجغرافي الجيد للمصرف وفروعه في مواقع ملائمة	0	0	2.7	77.7	18.7	4.16	83.2	44.91	.000	موافق
21	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار الصناعي	0	6.1	3.4	57.2	32.4	4.17	83.4	31.04	.000	موافق
22	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار السياحي	0	0	1.7	68.1	29.3	4.28	85.6	40.87	.000	موافق بشدة
23	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار المالي	0	6.3	6.5	59.8	26.5	4.07	81.4	29.75	.000	موافق
	الدرجة الكلية	0	3.1	3.6	65.7	26.7	4.18	83.4	48.99	.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات ومن مخرجات برنامج Spss.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٥٠) ما يلي:

١- في السؤال رقم (٢٠) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الانتشار الجغرافي الجيد للمصرف وفروعه في مواقع ملائمة، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٣.٢%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٦) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٤٤.٩١) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٢- في السؤال رقم (٢١) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار الصناعي، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٣.٤%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٧) وهي درجة عالية تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى هذا السؤال، بمعنى أنه كلما ارتفع معدل نمو الاستثمار الصناعي كلما ازداد حجم التعامل مع الجهاز المصرفي وبالتالي يزداد حجم الودائع المصرفية، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣١.٠٤) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٣- في السؤال رقم (٢٢) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار السياحي، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٥.٦%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٢٨) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٤٠.٨٧) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٤- في السؤال رقم (٢٣) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تشجيع الاستثمار المالي، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨١.٤%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما

نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٠٧) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٢٩.٧٥) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٥- بشكل عام فإن جميع العلاقات الخاصة بالمحور الخامس إيجابية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المحور الخامس (٤.١٨) والوزن النسبي (٨٣.٤%) وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وعليه يمكن رفض فرضية العدم السادسة وقبول الفرضية البديلة التي تقول أنه توجد علاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف، فكلما كانت سياسة الانتشار الجغرافي ناجحة وتلبي احتياجات كافة القطاعات والاستثمارات كلما كان لذلك أثر في زيادة حجم الودائع المصرفية.

الفرضية السابعة:

نصت فرضية العدم السابعة على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين مستوى وحجم وجودة الخدمات المقدمة من قبل المصرف". والنتائج الخاصة بالفرضية السابعة موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٥١): تحليل أسئلة المحور السادس: العلاقة بين حجم الودائع المصرفية في المصارف السورية، وبين مستوى وحجم الخدمات المقدمة من قبل المصرف:

الرقم	السؤال	النسب المئوية					الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى المعنوية	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة					
24	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين توفير مزايا جديدة ومجزية للمودعين	0	4.3	6.8	55.5	32.5	4.17	83.4	32.02	.000	موافق
25	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سداد المدفوعات نيابة عن العميل	0	5.1	7.7	56.4	29.9	4.12	82.4	30.31	.000	موافق
26	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين استحداث أنواع جديدة من الودائع	0	0	3.4	58.1	37.6	4.35	87	46.70	.000	موافق بشدة
27	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين كفاءة إدارة المصرف لمحفظة الأوراق المالية للعميل	0	1.4	2.9	53.8	41	4.32	86.4	41.09	.000	موافق بشدة

28	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تحصيل مستحقات المودعين وتحصيل الشيكات	0	0	2.6	77.3	19.2	4.16	83.2	43.91	.000	موافق
	الدرجة الكلية	0	2.2	4.7	60.2	32	4.22	84.5	57.29	.000	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات ومن مخرجات برنامج Spss.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٥١) ما يلي:

١- في السؤال رقم (٢٤) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين توفير مزايا جيدة ومجزية للمودعين، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٣.٤%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٧) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣٢.٠٢) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥% ، مما يدل على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٢- في السؤال رقم (٢٥) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سداد المدفوعات نيابةً عن العميل، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٢.٤%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٢) وهي درجة عالية تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣٠.٣١) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٣- في السؤال رقم (٢٦) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين استحداث أنواع جديدة من الودائع، فكلما تعددت الأوعية الادخارية وتعددت أنواع الودائع التي يخلقها المصرف كلما كان ذلك حافزاً للأفراد والمؤسسات للإيداع المصرفي مما يزيد حجم الودائع المصرفية، وقد بلغ الوزن النسبي

لهذا السؤال (٨٧%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٣٥) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٤٦.٧٠) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٤- في السؤال رقم (٢٧) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين كفاءة إدارة المصرف لمحفظة الأوراق المالية للعميل، فكلما ازدادت هذه الكفاءة تزداد ثقة العملاء بالمصرف وبالتالي زيادة حجم التعامل المصرفي وحجم الودائع المصرفية، وقد بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٦.٤%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٣٢) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٤١.٠٩) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٥- في السؤال رقم (٢٨) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين تحصيل مستحقات المودعين وتحصيل الشيكات، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٣.٢%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٦) وهي درجة عالية تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٤٣.٩١) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٦- بشكل عام فإن جميع العلاقات الخاصة بالمحور السادس إيجابية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المحور السادس (٤.٢٢) والوزن النسبي (٨٤.٥%) وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وعليه يمكن رفض فرضية العدم السابعة وقبول الفرضية البديلة التي تقول أنه توجد علاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين مستوى وحجم وجودة الخدمات المقدمة من قبل المصرف.

الفرضية الثامنة:

نصت فرضية العدم الثامنة على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جذب ودائع العملاء، وبين كفاءة وفعالية سياسات القروض والاستثمارات".

والنتائج الخاصة بالفرضية الثامنة موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٥٢): تحليل أسئلة المحور السابع: العلاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين كفاءة وفعالية سياسات القروض والاستثمارات:

الرقم	السؤال	النسب المئوية					الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى المعنوية	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة					
29	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين كفاءة سياسة القروض والاستثمارات	0	0	6	65.8	27.3	4.21	84.2	44.53	.000	موافق بشدة
30	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين القروض التي يقدمها المصرف للعملاء بدلاً من كسر الوديعة	0	1.7	8.5	61.5	27.4	4.15	83	36.56	.000	موافق
31	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سياسة الدولة في تشجيع الادخار	0	3.4	4.2	54.7	36.8	4.26	85.2	35.09	.000	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	0	1.7	6.23	60.6	30.5	4.20	84.13	38.72	.000	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات الاستبيانات ومن مخرجات برنامج Spss.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٥٢) ما يلي:

٤- في السؤال رقم (٢٩) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين كفاءة سياسة القروض والاستثمارات، حيث

بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٤.٢%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٢١) وهي درجة عالية تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٤٤.٥٣) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥% ، مما يدل على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٥- في السؤال رقم (٣٠) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين القروض التي يقدمها المصرف للعملاء بدلاً من كسر الوديعة، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٣%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.١٥) وهي درجة عالية تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣٦.٥٦) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٦- في السؤال رقم (٣١) نجد أن العلاقة التي يحتويها هذا السؤال إيجابية أي أنه توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين سياسة الدولة في تشجيع الادخار، فقد بلغ الوزن النسبي لهذا السؤال (٨٥.٢%)، وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، كما نجد أن متوسط استجابة أفراد العينة على هذا السؤال تساوي (٤.٢٦) وهي درجة عالية تدل على وجود موافقة قوية وجوهرية على محتوى هذا السؤال، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (٣٥.٠٩) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي ١.٩٨ عند درجة حرية ١١٣ ومستوى دلالة ٥%، مما يدل أيضاً على قبول أفراد العينة للعلاقة الخاصة بهذا السؤال.

٧- بشكل عام فإن جميع العلاقات الخاصة بالمحور السابع إيجابية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المحور السابع (٤.٢٠) والوزن النسبي (٨٤.١٣%) وهو أكبر من (٦٠%) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وعليه يمكن رفض فرضية العدم الثامنة وقبول الفرضية البديلة التي تقول أنه توجد علاقة بين جذب ودائع العملاء، وبين كفاءة وفعالية سياسات القروض والاستثمارات.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١- تلعب المصارف دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تقوم به من تعبئة الموارد المالية الوطنية وتوظيفها التوظيفات المناسبة، إلا أن هذا الدور في سورية مايزال متواضعاً، حيث أن المصارف التجارية السورية غير حساسة لتغيرات البيئة المحيطة بها ولا سيما التطور التكنولوجي، كما أن الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف السورية لا تمس احتياجات العملاء والاقتصاد السوري، وليس هناك إستراتيجية لتطويرها وتوسيعها.

٢- إن توزع وانتشار المصارف التجارية السورية ضمن المحافظات والمناطق لا يتناسب مع مساحة وعدد سكان سورية، ويعد المصرف التجاري السوري الأول من حيث عدد فروعه أو عدد معاملاته أو حجم قروضه وودائعه، وبالتالي يمتلك المصرف التجاري السوري المقدرة الأكبر من غيره من المصارف على الانتشار الأوسع.

٣- تدني مستوى الوعي المصرفي وعدم اعتياد الجمهور على التعامل مع المصارف بالصورة المطلوبة، مما يدل على ضعف فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة من قبل المصارف، ومحدودية الخدمات المصرفية المقدمة.

٤- عدم وجود سياسة واضحة لدى المصارف السورية لاستقطاب وجذب الودائع، وبالتالي يجب على المصارف السورية بذل المزيد من الجهود لجذب عملاء جدد والمحافظة على عملائها الحاليين.

٥- ارتفاع معدل الكثافة المصرفية، حيث بلغ عدد السكان لكل فرع مصرفي واحد في نهاية عامً ٢٠١١ ما يقارب (٤٠) ألف نسمة لكل فرع مصرفي واحد، وهذا رقم مرتفع إذا ماقورن بمثيله في الدول المجاورة، ويدل ذلك على وجود نقص كبير في عدد الفروع المصرفية، أي أن المصارف السورية لا تنتشر بالشكل المطلوب الذي يضمن وصول الخدمات والمنتجات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع السوري.

٦- إن تأثير سعر الفائدة على حجم الإيداعات المصرفية لدى المصارف التجارية السورية هو تأثير شبه معدوم، وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم أكثر من سعر الفائدة مما يجعل القيمة الحقيقية وهي الفرق بين سعر الفائدة ومعدل التضخم قيمةً سالبة.

٧- إن حصة ودائع التوفير والودائع الآجلة منخفضةً بالنسبة لإجمالي ودائع المصارف التجارية السورية، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تدني معدلات الفائدة الممنوحة لحساب التوفير، وبالتالي فإن هذه المعدلات لا تعطي الأفضلية لودائع التوفير عن غيرها من الودائع.

٨- استحواذ المصارف الحكومية على الجزء الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية ضمن الجهاز المصرفي السوري، حيث وصلت حصة المصارف العامة من إجمالي حجم الودائع المصرفية في النظام المصرفي السوري إلى ما يقارب (٦٢.٦)% في نهاية عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك إلى عامل الثقة العالية الذي لا تزال المصارف العامة تحتله أكثر من المصارف الخاصة.

٩- وجود أزمة فائض سيولة لدى الجهاز المصرفي السوري، وذلك بسبب انخفاض حجم توظيفات الودائع لدى المصارف السورية وأيضاً بسبب اعتماد المصارف السورية الحكومية والخاصة في معظم قروضها الممنوحة للأفراد وشركات الأعمال على القروض قصيرة الأجل، وبالتالي تمتلك المصارف التجارية السورية مقدرة عالية على تغطية نشاطها الائتماني من خلال ودائعها، حبث تتجاوز الودائع حجم الائتمان بعدة أضعاف مما يدل على ضعف حجم الائتمان الممنوح ووجود سيولة عالية تفقد المصرف الفرصة البديلة لاستثمار هذه الأموال وتحقيق زيادة في العوائد.

١٠-استحواذ قطاع التجارة على معظم القروض المصرفية الممنوحة خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت حصته بالمتوسط من إجمالي القروض حوالي (٤٦)%، ويليه قطاع الزراعة بنسبة (١٧)%بالمتوسط، ثم قطاع الإنشاءات العقارية بنسبة (١٥)% بالمتوسط، في حين أن النسبة الأدنى من إجمالي التسليفات هي لقطاع الصناعة والتعدين حيث أنها لم تتجاوز في أحسن أحوالها ١١ %، وبالمتوسط كانت نسبة التسليفات الممنوحة لقطاع الصناعة والتعدين (٨)% وهي نسبة متدنية جداً قياساً بأهمية هذا القطاع ودوره في الاقتصاد الوطني.

١١-إن السياسة الائتمانية التي تتبعها المصارف التجارية تتفاوت بين المرونة والتشدد في منح الائتمان مما يسبب ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد السوري .

١٢-تستجيب ودائع المصارف التجارية السورية لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن حجم الأموال المودعة لدى المصارف التجارية السورية العامة والخاصة يرتبط مع الناتج المحلي الإجمالي ارتباطاً طردياً وقوياً.

١٣-إن ارتباط حجم الناتج المحلي الإجمالي بحجم القروض المقدمة من المصارف التجارية خلال الفترة المدروسة طردي ولكنه ضعيف جداً، وذلك لوجود متغيرات أخرى مؤثرة كسعر الفائدة والتضخم وغيرها.

١٤-توجد علاقة ارتباط وثيقة وطردية بين حجم الودائع المصرفية كمتغير تابع وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية:

- انتشار الوعي المصرفي وإدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي.
- موقع المصرف و سمعته.
- سياسة الانتشار الجغرافي المتبعة من قبل المصرف.
- مستوى و حجم و جودة الخدمات المقدمة من قبل القطاع المصرفي السوري.
- مدى كفاءة و فعالية سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بالقروض و الاستثمارات.
- الاستقرار السياسي و التشريعي و الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

١- العمل على تشجيع كل من الادخار والاستثمار في نفس الوقت، وذلك من خلال اعتماد سياسة مرنة في تحريك سعر الفائدة، لأن القدرة على تحريك سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية يشكل عاملاً هاماً وأساسياً لجذب الودائع وتنمية المدخرات المحلية.

٢- العمل على خلق منتجات وخدمات مصرفية متطورة تعمل بفعالية وكفاءة عالية على جذب مدخرات المجتمع وتوجيهها نحو استثمارات منتجة، فالاستثمارات هي الحامل الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- تحسين الأجواء الاستثمارية والمناخ الاستثماري وخاصة في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث تستطيع جذب المدخرات المتاحة عند المستهلكين السوريين وتوظيفها في قنوات استثمارية تحقق ربحاً لهم وبنفس الوقت فائدة معقولة.

٤- إجراء إصلاح مالي ومصرفي لإيجاد بيئة استثمارية سليمة، و تنويع استثمارات المحفظة الاستثمارية للمصارف العامة بحيث تساهم بشكل أكبر في تمويل استثمارات القطاعين الخاص والمشترك.

٥- متابعة التحويلات غير النظامية للمغتربين والحد من اقتصاد الظل والتهريب للدول المجاورة، وذلك بغية تحديد قيمة الدخل المتحقق والأرباح بدقة.

٦- العمل على نشر الخدمات والمنتجات المصرفية في الأرياف والمدن والمناطق المأهولة، و تسهيل إجراءات عمليات فتح الحسابات والإيداع والسحب، و اعتماد سياسة ادخارية رشيدة من خلال استحداث أوعية ادخارية جديدة وغير تقليدية تتلاءم مع مختلف رغبات المدخرين وبالذات اصحاب الدخول الصغيرة، مما يساهم في جذب أكبر قدرممكن من ادخارات القطاع العائلي إلى هذه الأوعية.

٧- وضع السياسات الملائمة لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لصالح أصحاب الدخول المنخفضة مما يؤدي إلى زيادة نصيبهم من الناتج القومي وبالتالي رفع الميل الحدي للادخار.

٨- إعفاء عائد الودائع الادخارية من الضريبة لما لها من أثر سلبي على رغبة الأفراد في الادخار، بالإضافة إلى تفضيل الضرائب غير المباشرة وذلك لعدم إمكانية التهرب منها وعدم شعور المكلف بها.

٩- بذل الجهود لتشجيع حسابات التوفير والودائع الآجلة وذلك من خلال أسعار تفضلية لهذه الودائع دون غيرها على اعتبار أنها أحد أهم المصادر المالية للبنك التجاري.

١٠-إحداث قسم تسويقي خاص لدى كل مصرف يختص بمتابعة السوق المصرفية واحتياجات العملاء، ومتابعة التطورات التقنية في مجال المهنة المصرفية، مما يساهم في زيادة المقدرة التنافسية للمصرف من خلال تقديم خدمة ذات جودة عالية ومتميزة وأقرب للمواطن ولاحتياجات الاقتصاد.

١١-أن يقوم مصرف سورية المركزي بتقديم الدعم للمصارف الخاصة بشكل مماثل للدعم المقدم للمصارف الحكومية بدلاً من قيام المصارف الخاصة من عقد اتفاقيات مع منظمات ومؤسسات خارجية تمتلك القدرة على منح القروض والائتمان.

١٢-إن استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية، عاملاً أساسياً في نجاح أداء المصارف، غير أن هذا العامل ليس من قدرة المصارف التحكم فيه، ولذلك يجب على المصارف محاولة التأقلم مع هذا الظرف رغم صعوبته.

خاتمة:

وفي الخاتمة نجد أن المدخرات المحلية تعد من أهم مصادر تمويل التنمية، كما أنها أداة اقتصادية هامة للحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، وتأخذ المصارف التجارية دوراً كبيراً في جذب هذه المدخرات المحلية كودائع بأشكالها المختلفة، حيث تعتبر الودائع المورد المالي الأساسي للمصرف لمنح القروض والائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إلا أن المصارف السورية العاملة الحكومية والخاصة لا تقوم بالدور المطلوب في تمويل التنمية الاقتصادية، ودورها ما يزال متواضعاً مقارنةً بحجم الودائع المودعة لديها، وبالتالي فإنه يجب دعم القطاع المصرفي من قبل الحكومة، والعمل على تنشيط الفكر والعمل المصرفي، و وضع سياسة وإستراتيجية تتناسب مع حاجة الاقتصاد الوطني بما يضمن تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي لسورية.

الملاحق

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

ماجستير الأسواق المالية

استبيان حول :

" دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية "

(دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد – قسم الأسواق المالية)

السادة المحترمون

تحية طيبة وبعد

أقوم بإعداد بحث حول دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية.

لذا أضع بين يديكم هذا الاستبيان الذي يوضح الجانب التطبيقي في دراستي، و كلي إيمان بأنكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات المطلوبة.

أرجو منكم لطفاً تعبئة هذا الاستبيان، و آمل أن تتم الإجابة على الأسئلة بدقة و موضوعية، و أؤكد لكم أن البيانات و المعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلال إجاباتكم ستكون لأغراض البحث العلمي فقط.

مع شكرنا و تقديرنا الكبير لتعاونكم الصادق في تحقيق أهداف الاستبيان، و تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير.

أولاً: معلومات شخصية:

١- العمر (بالسنوات) : ----------

٢- الجنس : أ- ذكر ب- أنثى

٣- المؤهل العلمي:

أ- ثانوية عامة ب- بكالوريوس ت- ماجستير ث- دكتوراه

٤- التخصص:

أ- محاسبة ب- مصارف و تأمين ت- إدارة أعمال

ث- آخر (يرجى الذكر): ----------

٥- المركز الوظيفي: ----------

٦- عدد سنوات العمل في المنصب الحالي :

أ- أقل من سنتين ب- من (٢) إلى (١٠) سنوات ت- أكثر من (١٠) سنوات

ثانياً: معلومات عن الآليات المتبعة لاستقطاب الزبائن و جذب الودائع:

٧- ما هي أهم الإستراتيجيات المتبعة لاستقطاب الزبائن و جذب الودائع:

أ- إستراتيجية المنافسة السعرية (دفع معدلات فوائد أعلى للمودعين)

ب- إستراتيجية المنافسة غير السعرية (تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية)

ت- إستراتيجية أخرى: يرجى الذكر: ----------

٨- ما هو تقييمك الشخصي للسياسة المتبعة في المصرف، هل هي:

أ- ممتازة ب- جيدة جداً ت- جيدة ث- مقبولة و تحتاج لتطوير

٩- ما هو تقييمك لجهودكم المبذولة للمحافظة على عملاء فرعكم و جذب عملاء جدد:

أ- ضعيفة ب- وسط ت- جيدة ث- مقبولة ج- ممتازة

العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
١٠- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين سعر الفائدة الدائنة					
١١- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين سعر الفائدة المدينة					
١٢- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين الاستقرار السياسي في المنطقة					
١٣- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين الاستقرار الاقتصادي في المنطقة					
١٤- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين الاستقرار التشريعي في المنطقة					
١٥- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين إدراك الجمهور و المؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي					
١٦- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين زيادة الوعي المصرفي					
١٧- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين طول فترة تعامل العميل مع المصرف					
١٨- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين السمعة الحسنة للمصرف					

١٩- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين تواجد المصرف في أحياء حيوية					
٢٠- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين الانتشار الجغرافي الجيد للمصرف و فروعه في مواقع ملائمة					
٢١- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين تشجيع الاستثمار الصناعي					
٢٢- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين تشجيع الاستثمار السياحي					
٢٣- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين تشجيع الاستثمار المالي					
٢٤- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين توفير مزايا جديدة و مجزية للمودعين					
٢٥- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين سداد المدفوعات نيابة عن العميل					
٢٦- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين استحداث أنواع جديدة من الودائع					
٢٧- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين كفاءة إدارة المصرف لمحفظة الأوراق المالية للعميل					
٢٨- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين تحصيل مستحقات المودعين و تحصيل الشيكات					

٢٩- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين كفاءة سياسة القروض و الاستثمارات					
٣٠- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و القروض التي يقدمها المصرف للعملاء بدلاً من كسر الوديعة					
٣١- توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء و بين سياسة الدولة في تشجيع الادخار					

٣٢- هل من استراتيجية مقترحة لجذب الودائع :

أ- نعم : (يرجى الذكر) : ----------

ب-لا

٣٣ – المعذرة ، يرجى ذكر أي ملاحظات تريد إضافتها : ----------

و لكم كل الشكر و الاحترام

المصادر و المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- البساط ، هشام- نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام البنك العربي- تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

٢- الحوراني، أكرم ؛ حساني، عبد الرزاق: النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١١.

٣- الجزار، جعفر: الادخار والاستثمار، دار النفائس، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨.

٤- الحريري، محمد خالد ؛ الجزائرلي، ليلى، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٢.

٥- الحناوي، محمد صالح: تحليل الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٤.

٦- الرداوي، تيسير: التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ١٩٩٤.

٧- الزبيدي، حمزة محمود: إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، عمان، ٢٠٠٢.

٨- الزبيدي، حمزة محمود: إدارة المصارف - إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان - مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٠.

٩- الشعار، محمد نضال: الأسواق المالية و أدواتها "البورصة"، دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦.

١٠-الشمري، ناظم محمد نوري: النقود و المصارف، دار الكتاب للطباعة و النشر، الموصل، العراق، ١٩٩٥.

١١-العجلوني، محمد محمود: البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

١٢-العصار، رشا ؛ الحلبي، رياض: النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠.

١٣-آل علي، رضا: إدارة المصارف – مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ،٢٠٠٢.

١٤-الغولي، أسامة محمد ؛ عوض الله، زينب: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.

١٥-اللوزي، سليمان أحمد ؛ حسن زويلف، مهدي ؛ الطراونة، مدحت إبراهيم: إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٧.

١٦-بكري، كمال: التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

١٧-تقي الحسني، عرفات: التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار محمد لاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
١٨-حساني، عبد الرزاق: التسويق المصرفي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١١.
١٩-حنفي، عبد الغفار: البورصات والمؤسسات المالية، المكتب العربي الحديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
٢٠-رمضان، زياد: إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان، ١٩٩٥.
٢١-رمضان، زياد ؛ جودة، محفوظ أحمد: الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
٢٢-زنبوعة، محمود قاسم: التنمية الاقتصادية، مطبعة المدينة، دمشق، ١٩٩٦.
٢٣-زهرية، حمدان: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧١.
٢٤-سلطان، محمد سعيد ، وآخرون: إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.
٢٥-سيف النصر، سعيد: دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.
٢٦-شرف، كمال ؛ أبو عراج، هاشم: النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤.
٢٧-شيحة، مصطفى رشدي: الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة العربية، مصر، ١٩٨٥.
٢٨-صقر، محمد علي: التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧.
٢٩-عبد العزيز، سمير محمد: المدخل الحديث في تمويل التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٨.
٣٠-عبد العزيز، سمير محمد: التمويل العام، المدخل الاقتصادي والضريبي- المدخل الإسلامي- المدخل الدولي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٣١-عبد الله، خالد أمين ؛ الطراد، إسماعيل إبراهيم: إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
٣٢-عبد المطلب، عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٦.
٣٣-عبد المطلب، عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٣٤-عبود، نعوم: صندوق الدين العام، منشورات وزارة المالية، دمشق، ١٩٨٩.

٣٥-عطون، مروان: أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٢.
٣٦-فليح، حسن خلف: الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
٣٧-قاسم، عبد الرزاق ؛ العلي، أحمد: إدارة الاستثمارات و المحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠١٠.
٣٨-قاسم، عبد الرزاق: العمليات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١١.
٣٩-كنعان، علي: الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
٤٠-كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٠.
٤١-كنعان، علي: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين، دمشق، ١٩٩٧.
٤٢-كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي، دار الرضا للنشر، دمشق.
٤٣-محفوظ، جبار: الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية، مطبعة دار هومة الجزائر، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.
٤٤-محي الدين، عمر: التنمية والتخلف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢.
٤٥-نيربي، محمود: الاقتصاد المالي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ١٩٩٥.
٤٦-هندي، منير إبراهيم: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٢.
٤٧-هندي، منير إبراهيم: إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٦.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية:

1- A. P. Thirlwall: Finacing Economic Development (London: Macmillan Press Ltd ., 1976).

2- Catheart, Charles D. Money, Credit and Economy Activity. Homewood, Illinois : Richard D. Irwin, 1982.

3- David S. Kidwell, Richard L .Peterson, David w .Blackwell, David A. Whid bee, John Wiley &Sons: Financial institutions- markets and money, Inc. 2003.

4- Framics, J.Clark: Investments, MCGRAW, Hill book company, New York, 1991.

5- Hall, Peter J. and Beecham Julian B . Elements of Banking, London: Longman Group U.K. Limited, 1987.

6- Hemple, Georgett, and Simonson, Donald G. bank Management. (text and cases) Jhon Wiely and Sons Inc . 5th Ed . 1999, USA.

7- James Tybout And Others: Credit Rationing Macro Volatility And Industrial Evolution in Developing Countries, Working Paper series, June, 2008.

8- Michael Dooly et. : International Capital Mobility, What Do Saving Investment Correlation Tell Us ? IMF, Staff paper (Vol .34, No .3 , September 1987).

9- Raghuram G.Rajan & Luigi Zingales, Great Reversals: The Politics of financial Development in the twentieth century, Journal 69, 2003.

10- R.T. Clements: Saving in Newzealand During inflationary Times, Journal of Business and Economic Statistic (Vol . 3 . No.3 , july 1995).

11- V.V . Bhatt: Improving the Financial Structure in Developing Countries , Encouraging Saving by Household and Small Entreprises, Finance and Development (Vol. 23. No . 1 , June 1996).

ثالثاً: مراجع مترجمة:

١- جوارتيني، جيمس ؛ أستروب، ريجارد ؛ ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد: الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٩.

٢- مالكوم جيبلز ؛ مايل رومر؛ وآخرون؛ ترجمة طه عبد الله و عبد العظيم مصطفى: اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٥.

رابعاً: المجلات العلمية والندوات والمذكرات والإحصاءات الرسمية:

١- الحوراني، أكرم: انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر، دمشق، ٢٠٠٤.

٢- الحوراني، أكرم: أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية– السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، دمشق، ١٩٩٥.

٣- العلي، أحمد ؛ قاسم، عبد الرزاق: قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية (دراسة تطبيقية على الصناعة المصرفية التقليدية السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٩، العدد الأول، ٢٠١٣.

٤- الفرا ، وليد عبد الرحمن، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي Spss، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ٢٠٠٩.

٥- دليلة، عارف: الكتلة النقدية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، دمشق، ١٩٩٥.

٦- تقرير التضخم، مصرف سورية المركزي، مديرية الأبحاث والإحصاءات العامة، شباط، ٢٠١٢

٧- دائرة أبحاث الأسواق المالية، مجموعة المرشدين العرب (Arab Advisors Group): تقرير بعنوان " قطاع البنوك في الأردن "، ٤ تموز، ٢٠٠٧.

٨- سكر، نبيل: الإصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ١٩٩٥.

٩- طالب، عبد الحميد: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة حلب، ٢٠٠٨.

١٠-فهمي، أحمد: أثار التجارة الخارجية والدخل القومي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٧٥٨، القاهرة، ١٩٦٧.

١١-محمد هاشم، إسماعيل: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢.

١٢-نجمة، الياس: الإصلاح الاقتصادي .....إلى أين؟ ، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشر، دمشق، ٢٠٠٣.

١٣-نجمة، راما: البنوك الخاصة وليد رقمي في بيئة ورقية، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد ٢٠، تشرين الثاني، دمشق، ٢٠٠٦.

١٤-نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية الشهرية لمصرف سورية المركزي، كانون الأول، ٢٠١١.

١٥-النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، ٢٠١١، المجلد ٤٩، العدد (١- ٢- ٣- ٤).

١٦-النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، ٢٠٠٩، المجلد ٤٧، العدد(٣ - ٤).

١٧-النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، أيار، ٢٠١١.

خامساً: الرسائل العلمية:

١- القاضي، تمارى: استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية، رسالة ماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور علي كنعان، مكتبة كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١١.

٢- صديق، وليد عبد الرحمن: الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، أطروحة دكتوراه، مكتبة كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

٣- صالح، عبد الفتاح؛ صالح، رشدي: البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤- علي، بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، إطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، ٢٠٠٦.

٥- كوين، عبد الكاظم محسن: العوامل المؤثرة في الطلب المحلي على الودائع المصرفية – دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٩.

سادساً: المواقع الإلكترونية:

١- http://www.abl.org.lb/Library/Files/Files/rap%20arabic%20%202011%20part%204.pdf

القسم الرابع، نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني في عام ٢٠١١.

٢- موقع مصرف سورية المركزي:

http://www.banquecentrale.gov.sy//about/cbos-info11-ar.htm.